الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة –
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم علوم التسيير

الموضوع

أهمية تقرير المراجع الخارجي في تحديد المخاطر المالية في المؤسسة الإقتصادية

تحليل بعض التقارير من مكتبي محافظ الحسابات

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير
تخصص: فحص محاسبي

إعداد الطالبة:
- نصيرة سليمان

الأستاذ المشرف:
- د/ إسماعين جوامع

رقم التسجيل:	...../Master-GE/GO -AUDIT /2016
تاريخ الإيداع	.....

الموسم الجامعي: 2015-2016

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى نبع الحنان الذي لا ينضب أمي الغالية

إلى من جعل مشواري العلمي ممكنا والدي الحبيب

إلى من ساندتني وآزرتني طيلة هذا العمل أختي الغالية سمية

بكل الرفق و الإحترام إلى إخوتي وأخواتي

بكل الحب إلى أصدقائي

شكر وتقدير

الشكر أولا وأخيرا لله عز وجل على ما أنعم علينا من نعم.

ثم الشكر إلى الدكتور/ إسماعين جوامع..... لجهده المخلص في الإشراف على هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل شخص من مكتب محافظ الحسابات قطاس لخضر لما قدموه من تسهيلات ومساندة.

مقدمة

إن المؤسسات الإقتصادية مطالبة بتوفير معلومات عن مركزها المالي ونتائج أعمالها ولا يكفي أن تتوفر هذه المعلومات فقط ولكن يجب أن تكون معبرة ويمكن الإعتماد عليها، وإذا كانت إدارة المؤسسة هي المسؤولة عن توفير هذه المعلومات بإعدادها للقوائم المالية فإن مصداقية هذه المعلومات لن تتعزز إلا برأي المراجع الخارجي حولها، من خلال إصداره لتقريره النهائي.

وبالتالي فإن لهذا التقرير والذي يعتبر خلاصة ما توصل إليه المراجع الخارجي أهمية كبيرة لكل أطراف المراجعة فإدارة الشركة تهتم بهذا التقرير كثيرا لأنه دليل على وفائها بمسؤولياتها عند إعداد القوائم المالية، ووسيلة لإضفاء الثقة عليها ،بالنسبة للمراجع الخارجي فإن التقرير هو وسيلة لتوصيل رأيه الفني ومؤشر على إنجازه للمراجعة، أما المستفيدون فهدفهم من إتمام عملية المراجعة وإنجاز تقرير المراجع التأكد من دقة وعدالة المعلومات المالية الواردة بالقوائم التي تم مراجعتها والتي سيعتمدون عليها عند إتخاذهم قراراتهم.

إن المؤسسة الإقتصادية معرضة للكثير من المخاطر بإختلاف أنواعها وهي تعمل على حماية ووقاية مواردها من كل خطر يهددها، وهذه المخاطر تعترض المراجع الخارجي عند قيامه بإجراءات المراجعة، وبالتالي إذا كانت المؤسسة تعتمد على المراجعة الخارجية كوسيلة رقابية، فإنها تعتمد عليها كذلك لتحسين التسيير وتأهيل المؤسسة وهذا من خلال إكتشاف مختلف عناصر الخلل والأخطاء وتجنبها في الدورات المقبلة وتصحيح الأخطاء وعناصر الخلل دوريا، وبالتالي فالمراجعة الخارجية تعتبر عاملا هاما، يساهم في حماية المؤسسة من المخاطر التي تتعرض لها.

1 . إشكالية البحث:

ولمعالجة هذا الموضوع إرتأينا إلى طرح الإشكالية التالية:

"ما أهمية تقرير المراجع الخارجي في تحديد المخاطر المالية في المؤسسة؟"

حتى نتمكن من الإحاطة بكل جوانب موضوع البحث تم تقسيم التساؤل الرئيسي إلى أسئلة فرعية يمكن صياغتها كمايلي:

. ماذا نعني بتقرير المراجع الخارجي؟ وكيف يتم إعداده؟

. هل يساهم تقرير المراجع الخارجي في تحديد مختلف المخاطر في المؤسسة؟

. هل يقدم المراجع الخارجي توصيات للمؤسسة بشأن المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها؟

2. فرضيات البحث:

لمعالجة الإشكالية السابقة تم الإعتماد على الفرضيات التالية:

. تقرير المراجع الخارجي له دور في تحديد المخاطر المالية أو الأمور التي تؤدي إلى هذه المخاطر.

. ليس للمراجع الخارجي أي دور في تحديد مختلف المخاطر التي تواجه المؤسسة.

. المؤسسات تعمل بتوصيات المراجع الخارجي لتجنب المخاطر التي تتعرض لها.

3. منهجية البحث والأدوات المستخدمة:

تستدعي طبيعة البحث أن يكون المنهج وصفيا في الجوانب النظرية للموضوع.

بالإضافة إلى المزج بين الوصف والتحليل من خلال إستعمال عينة من تقارير محافظ الحسابات لشركات من ولاية بسكرة.

4. أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث فيما يلي:

. التحقق من مدى مساهمة تقرير المراجع الخارجي في تحديد المخاطر التي تواجه المؤسسة لكي يساعدها في عدم الوقوع في مثل هذه المخاطر مرة أخرى.

. نظرا لقلة الدراسات التي إهتمت بدور تقرير المراجع الخارجي في تحديد المخاطر المالية للمؤسسة الإقتصادية هذه الدراسة سوف تساعد وتشجع الباحثين على إجراء دراسات أكثر عمقا للتوصل إلى نتائج أكثر دقة.

5. أهداف البحث:

يمكن تلخيص أهداف البحث في النقاط التالية:

. التعرف على تقرير المراجع الخارجي، مكوناته، معايير وإجراءات إعداده وأنواعه.

. دراسة المخاطر المالية من خلال تحديد معنى المخاطرة وأنواعها والوقوف على إدارتها بوصفها تحدد سلامة المؤسسات وتحدد نجاحها.

. التعرف على مدى تأثير تقرير المراجع الخارجي في تخفيض الأنواع المختلفة للمخاطر التي تواجه المؤسسة.

6. مبررات إختيار الموضوع:

لقد جاء إختيارنا لهذا الموضوع للأسباب التالية:

. بحكم تخصصي في ميدان الفحص المحاسبي.

. الأهمية البالغة لدور المراجع الخارجي في إضفاء الثقة في القوائم المالية.

. معرفة وفهم تقرير المراجع الخارجي.

7. حدود البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتوصل إلى النتائج فإن الدراسة إرتبطت بحدود مكانية وزمانية .

. الحدود المكانية تم إجراء دراسة الحالة على مستوى مكتب محافظ حسابات بولاية بسكرة.

. الحدود الزمنية: تتمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة الميدانية في الفترة الممتدة من شهر أفريل إلى شهر ماي2016.

8. صعوبات البحث:

عند قيامنا بإعداد البحث واجهتنا جملة من الصعوبات من بينها:

. قلة الدراسات السابقة التي تناولت موضوعنا بشكل مباشر.

. قلة المراجع في مكتبة الكلية المتعلقة بموضوع المخاطر المالية.

. صعوبة في الحصول على معلومات نظرا لحساسية الموضوع.

9. الدراسات السابقة:

. أرزاق أيوب محمد كرسوع، **"مخاطر المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجي في التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية في عملية المراجعة"**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة،2008.

تمحورت مشكلة الدراسة حول:" مامدى مساهة المراجع الخارجي لدى أداء واجباته المهنية في التخفيف من تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية؟". وهدفت هذه الدراسة في توضيح مخاطر المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجي في التحقيق من تأثيرها على القوائم المالية في عملية المراجعة، وخلصت الباحثة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن عند قيام المراجع بإكتشاف أوجه العجز والقصور في نظام الرقابة الداخلية والتقرير عنه لإدارة المنتشأ يؤدي لتخفيض مخاطر المراجعة وتبين أن دراسة المراجع للمخاطر وتحمل مسؤوليات تجاه إكتشاف الغش والأخطاء يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة .

بالرغم من أهمية الموضوع إلا أن الباحثة لم توظف تقرير المراجع الخارجي في دراستها بالرغم من أهميته البالغة.

. شادن هاني عرار،**"مدى التزام المدقق الخارجي في الأردن بإجراءات وإختبارات تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية"**، رسالة ماجستير من المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2009.

تمحورت مشكلة الدراسة حول:" هل يطبق المدقق الخارجي في الأردن الإجراءات والإختبارات اللازمة من أجل تقييم مخاطر الأخطاء المالية عند تدقيق البيانات المالية؟" وهدفت الدراسة إلى: محاولة الكشف عن مدى إلتزام

مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن بتطبيق إجراءات وإختبارات تقييم المخاطر المادية عند تدقيق البيانات المالية، كما خلصت الباحثة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن المدقق الخارجي في الأردن يلتزم بالإعتبارات والإجراءات لتقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية.

رغم أهمية الدراسة إلا أنها لم تتناول كيفية إشارة المراجع الخارجي لمخاطر الأخطاء المادية عند تدقيقه البيانات المالية في تقريره. .

. يوسف محمود جربوع،فارس محمد أبو معمر،" **مدى تأثير تقرير المراجع الخارجي على قرارات الإستثمار والتمويل لمستخدمي القوائم المالية**"مجلة تنمية الرافدين، العدد77، العراق، 2005.

تمحورت مشكلة البحث حول: "هل تؤثر المعلومات الواردة في تقرير المراجع على قرارات الإستثمار والتمويل لأصحاب المصالح"، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى فهم المستخدمين لتقرير المراجع الخارجي، وهل يؤثر ذلك في إستقطاب إستثمارات جديدة من قبلهم وخلص الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن تقرير المراجع الخارجي له تأثير كبير على قرارات الإستثمار والتمويل من قبل مستخدمي القوائم المالية.

رغم أهمية الدراسة إلا أنها لم تتطرق إلى المخاطر التي يمكن أن ترد في تقرير المراجع الخارجي والتي من شأنها أن تؤثر على قرارات الإستثمار والتمويل من قبل مستخدمي القوائم المالية.

الفصل الأول

الإطار العام للمراجعة الخارجية

تمهيد

تعتبر مهنة المراجعة الخارجية من أهم المهن نظرا لما تقدمه من خدمة بالغة الأهمية للعديد من الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة، فالمراجع الخارجي يقوم بإختبارات المراجعة المختلفة لتكوين رأي محايد ومستقل عن القوائم التي تقدمها إدارة الشركة، ونظرا لأن الأطراف الخارجية يعتمدون على هذه القوائم في إتخاذ القرارات المختلفة ولما تتصف به العمليات الحديثة من تعقيد فإن هذه الأطراف تحتاج إلى المراجع الخارجي للإطمئنان على جودة المعلومات التي يقدمها نظام المعلومات المحاسبية.

حيث يقوم المراجع بالإفصاح عن النتائج التي توصل إليها من خلال تقريره والذي يعتبر خلاصة لمراجعته التي قام بها.

ومما سبق سنحاول في هذا الفصل إلى تسليط الضوء على المراجعة الخارجية، المراجع الخارجي وتقريره.

المبحث الأول: ماهية المراجعة الخارجية:

إن كل مؤسسة تسطر أهدافا وتسعى إلى تحقيقها وإذا كان تحقيق تلك الأهداف يهم بالدرجة الأولى المسيرين، الملاك والعمال، فهو يهم الغير كذلك، فالمؤسسة محل أنظار العديد من المتعاملين، ذوي مصالح مختلفة ومتعارضة أحيانا ومن هذا المنطلق ينبغي تزويد هؤلاء بالمعلومات اللازمة حول النشاطات والنتائج، ولكي تنال رضاهم لابد أن تكون تلك المعلومات بعيدة عن الشكوك، ولكي تكون كذلك لابد أن تخضع للمراقبة وذلك من خلال المراجعة والتي سنتناولها من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: التطور التاريخي للمراجعة الخارجية:

تم تقسيم التطور التاريخي للمراجعة الخارجية إلى خمسة مراحل هي:

1. فترة ما قبل 1500:

انتشر إستعمال مصطلح « Auditor »المشتق من أصل الكلمة اللاتينية Audire بمعنى يستمع، فالمراجعة مهنة نشأت منذ القدم، إذ أن الفراعنة في مصر والإمبراطوريات القديمة في بابل وروما واليونان كانوا يتحققون من صحة الحسابات عن طريق الإستماع إلى المراجع في الساحات العامة، علما أن المراجعة في هذه المرحلة كانت تشمل المراجعة الكاملة، وكان غرضها الرئيسي إكتشاف الغش والخطأ، ومنع التلاعب من قبل المسؤولين عن حيازة الأشياء المادية والتأكد من أمانة الحائزين لها.[1]

2. الفترة الممتدة من 1500 إلى 1850:

في هذه المرحلة اتسع نطاق المراجعة ليشمل النشاط الصناعي وذلك بظهور الثورة الصناعية، حيث زادت أهمية إكتشاف التلاعب والإختلاس بسبب فصل ملكية رأس المال عن الإدارة الذي أدى إلى ظهور نظرية الوكالة

وقد ظهرت في هذه المرحلة إتجاهات جديدة في المراجعة وهي الإعتراف بضرورة وجود نظام محاسبي منتظم بغرض دقة التقرير، كما نشير إلى القبول العام لاستعراض مستقل للحسابات سواء للمؤسسات الكبيرة أو الصغيرة.[2]

3. الفترة الممتدة من1850إلى 1905:

إن النمو الإقتصادي الكبير الذي شهدته هذه الفترة خاصة بعد إنطلاق الثورة الصناعية في المملكة المتحدة والإنفصال التام والنهائي بين الملكية والإدارة، وظهور الحاجة لمالكي المؤسسات والمشاريع لمن يحافظ على أموالهم خاصة بعد ظهور[3]

---

[1] بوقابة زينب، **التدقيق الخارجي وتأثيره على فعالية الأداء في المؤسسة الإقتصادية**، (رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 ، 2011)، ص 3.

[2] شريف عمر، **التنظيم المهني للمراجعة**،(رسالة دكتوراه غير منشورة، تخصص علوم إقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1 ، 2012)، ص 7.

[3] محي الدين محمود عمر، **مراجعة الحسابات بين المعايير العامة والمعايير الدولية**، (رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص المالية والمحاسبة، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالمدية، 2008) ص5.4.

قانون الشركات البريطاني سنة 1962 الذي أقر ضرورة إستعمال مراجعي الحسابات لمراجعة شركات المساهمة، فبعد كل هذه التطورات أصبح المجال مفتوحا للمراجعة حتى تبرز كمهنة ونشاط مهم لا يستهان به خاصة بعد تدعيمها بقوانين.

أما بالنسبة لأهداف المراجعة في نهاية هذه الفترة فيمكن إختصارها في النقاط التالية:[1]

. إكتشاف الغش والتلاعب بالدفاتر والسجلات المحاسبية.

. إكتشاف الأخطاء الفنية والأخطاء المتعلقة بتطبيق المبادئ المحاسبية.

1. الفترة الممتدة من 1905إلى1960:

لقد تطور الهدف الرئيسي للمراجعة إلى التأكد من صحة وعدالة المركز المالي خلال هذه الفترة، وأصبح إكتشاف ومنع الأخطاء غرضا فرعيا مع التأكد على أهمية الإعتراف بنظام الرقابة الداخلية، وتغيير أسلوب المراجعة من الإعتماد على المراجعة التفصيلية إلى إستخدام أسلوب العينات، وأهمية الربط بين حجم العينة وكيفية إختيارها، ومدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية.[2]

2. الفترة ما بعد 1960:

عرفت هذه المرحلة ازدهارا كبيرا للمراجعة، حيث شهدت التأكيد على:[3]

أ. أن الهدف الرئيسي للمراجعة هو إبداء الرأي حول مدى صحة وعدالة القوائم المالية.

ب . الإعتماد على نظام الرقابة الداخلية.

ج . الإهتمام بالأساليب العلمية المتطورة مثل إستخدام الأسلوب الرياضي، التحليل المالي، خرائط التدفق، العينات الإحصائية وبحوث العمليات، وهذا بفعل التطورات التي حدثت في إستخدام الإعلام الآلي.

د . إستخدام المراجع للأساليب الكمية يحقق الدقة ويقربه من الموضوعية.

المطلب الثاني: مفهوم المراجعة الخارجية:

من خلال هذا المطلب نسلط الضوء على مجموعة من تعاريف المراجعة الخارجية:

المراجعة الخارجية" هي المراجعة التي تتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة بغية فحص البيانات والسجلات المحاسبية والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية من أجل إبداء رأي فني محايد حول صحة وصدق المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية المولد لها، وذلك لإعطائها المصداقية حتى تنال القبول والرضى لدى مستعملي هذه المعلومات من الأطراف الخارجية." [4]

---

[1] محي الدين محمود عمر، مرجع سابق، ص5.4.

[2] بوقالة زينب، مرجع سابق، ص5.4.

[3] بوقابة زينب، نفس المرجع، 5.

[4] محمد التهامي طواهر و مسعود صديقي،**المراجعة وتدقيق الحسابات ، الإطار النظري والممارسة التطبيقية** ، (بن عكنون:الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2003)، ص30.

تعرف المراجعة الخارجية " بأنها الأداة الرئيسية المستقلة والحيادية التي تهدف إلى فحص القوائم المالية في المنشأة ومن ناحية أخرى فإن المراجعة الخارجية بمعناها المتطور والحديث والشامل ماهي إلا نظام يهدف إلى إعطاء الرأي الموضوعي في التقارير والأنظمة والإجراءات المعنية بحماية ممتلكات المنشأة موضوع المراجعة".[1]

تتمثل المراجعة الخارجية "في عمليات المراجعة المؤداة لأطراف خارج المنشأة محل المراجعة عن طريق خبراء متخصصين مستقلين عن المنشأة محل المراجعة أو موظفيها التابعين يطلق عليهم بالمراجعين الخارجين.

ويتميز هؤلاء المراجعون بالتأهيل والإستقلال، ومجال تلك المراجعة تتمثل بوجه عام في المراجعة المالية أو مراجعة القوائم المالية ويقوم المراجع الخارجي بأداء عملية المراجعة وفقا لمعايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها، ولعل أكثر عمليات المراجعة المؤداة بشكل أكثر شيوعا المراجعة الإلزامية".[2]

ويمكن تعريف المراجعة الخارجية "على أنها عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الإقتصادية، وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية".[3]

ويتضمن هذا التعريف عدة نقاط ذات أهمية، وهي:[4]

1. المراجعة عملية منتظمة،وذلك يعني أن إختبارات مراقب الحسابات تعتمد على تخطيط مسبق متمثل في برنامج موضوع لعملية المراجعة.

2. ضرورة الحصول على القرائن وتقييمها بطريقة موضوعية، ويمثل ذلك لب عملية المراجعة نظرا لتعدد هذه القرائن وتنوع المعايير المستخدمة لتقييمها.

3. مدى مسايرة العناصر محل الدراسة للمعايير الموضوعية، ومن هذا يتضح أن المراجعة تشتمل على إبداء رأي أو إصدار حكم. ومن ثم فمن الضروري وضع مجموعة من المعايير التي تستخدم كأساس للتقييم وإصدار الحكم الشخصي وقد بذلت عدة محاولات لوضع مجموعة نمطية من هذه المعايير، مثل مبادئ المحاسبة المتعارف عليها. ويمكن القول بأنه من المألوف إعتماد المراجعة على المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وإستخدامها كمعيار للحكم على مدى سلامة البيانات.

4. إيصال نتائج الفحص والدراسة إلى الأطراف المعنية، ومن ثم فإن المراجعة تمثل وسيلة من وسائل الإتصال. ويعتمد مراقب الحسابات في عرض نتيجة الفحص والدراسة، وإيصالها إلى من يهمه الأمر، على تقرير يتضمن رأيه الفني المحايد.

استنادا إلى ما تم سرده في التعاريف السابقة، نخلص إلى أن المراجعة الخارجية هي قيام طرف خارجي مستقل محايد مؤهل

---

[1] محمد السيد سرايا، **أصول وقواعد المراجعة والتطبيق** ، الإطار النظري، المعايير والقواعد، مشاكل التطبيق العملي، (الإسكندرية: مصر، دار المعرفة الجامعية 2002)، ص41.

[2] أمين السيد أحمد لطفي،، **مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة**، (الإسكندرية: مصر، الدار الجامعي، 2005) ، ص41.

[3] عبد الفتاح محمد الصحن وأخرون، **أسس المراجعة . الأسس العلمية والعملية** (الإسكندرية: مصر، الدار الجامعية،2004)،ص13.

[4] عبد الفتاح محمد الصحن وأخرون، نفس المرجع، ص13.14.

علميا وعمليا ذو كفاءة مهنية، بفحص الكشوفات المالية والسجلات المحاسبية، وإعطاء رأي فني محايد كتعبير سليم لنتيجة أعمال المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، في شكل تقرير يقدم للأطراف المعينة.

المطلب الثالث: أنواع المراجعة الخارجية:

يفرق في الواقع بين ثلاثة أنواع من المراجعة الخارجية للحسابات وهي:[1]

. المراجعة القانونية: في هذا النوع من المراجعة العملية تقوم بأحكام القانون بحيث تلتزم المؤسسة بضرورة تعيين مراجع خارجي لمراجعة حساباتها وإعتماد القوائم المالية الختامية لها، ومن ثم يترتب عن عدم القيام بتلك المراجعة وقوع المؤسسة في المخالفة وتكون طائلة العقوبات المقررة. ففي هذا الصدد تنص المادة 715 مكرر4 من القانون التجاري على أنه تعين الجمعية العامة العادية للمساهمين مندوبا للحسابات أو أكثر لمدة ثلاث سنوات تختارهم من بين المهنيين المسجلين على جدول المصف الوطني....فهذه المادة تلزم المؤسسات بتعيين مراجع خارجي وتحدد كذلك مدة التعيين بثلاث سنوات تكون قابلة للتجديد مرة واحدة وهذا حسب ما ينص عليه القانون رقم01-10 المنظم لعملية مزاولة مهنة الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد والمعوض للقانون91- 08.

. المراجعة التعاقدية (الإختيارية) : وهي المراجعة التي تتم دون إلزام معين بقانون أو بلائحة معينة، ففي المؤسسات الفردية وشركات الأشخاص قد يتم الإستعانة بخدمات المراجع الخارجي في مراجعة حساباتها وإعتماد قوائمها المالية الختامية نتيجة للفائدة التي تتحقق من وجود مراجع خارجي، من حيث إطمئنان الشركاء على نتائج الأعمال والمركز المالي، والتي تتخذ كأساس لتحديد حقوق الشركاء وخاصة في حالات الإنفصال أو إنضمام شريك جديد.

وفي حالة المؤسسات الفردية نلاحظ أن وجود المراجع الخارجي يعطي الثقة للمالك في دقة البيانات المستخرجة من الدفاتر، وتلك التي تقدم إلى الجهات الخارجية وخاصة لمصلحة الضرائب.[2]

. الخبرة القضائية: هي الوسيلة التقنية التي يستعين بها القاضي والتي تلجأ إليها المحاكم بشأن المسائل التي يصعب عليها لوحدها إدراكها أو إستخلاصها أو التقرير بشأنها، والخبرة القضائية في جوهرها إجراء من إجراءات التحقيق التي يلتجئ إليها القضاة للحصول على المعلومات الضرورية بواسطة أهل الإختصاص وذلك من أجل البث في المسائل التي تكون عادة محل نزاع بين الخصوم في الدعوى.[3]

لأنواع المراقبة التي تخضع لها المؤسسة (القانونية، التعاقدية، الخبرة القضائية) فروق يمكن الوقوف عليها في الجدول التالي:

---

[1] سردوك فاتح، **دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية**، (رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2004)،ص42.

[2] عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، ، **التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية**، (رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010)، ص24.

[3] رضا جداوي، **الخبرة القضائية في ضوء القانون المغربي**، (رسالة لنيل الإجازة في القانون الخاص منشورة، كلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية المحمدية، جامعة الحسن الثاني ، المغرب،2004)ص 2.

الجدول:(I.1) مقارنة بين أنواع المراجعة.

المميزات	مراجعة قانونية	مراجعة تعاقدية	خبرة قضائية
1. طبيعة المهمة	مؤسساتية؛ ذات طابع عمومي	تعاقدية	تحدد بكل دقة من طرف المحكمة
2. التعيين	من طرف المساهمين	من طرف المديرية العامة أو مجلس الإدارة.	من طرف المحكمة
3. الهدف	المصادقة على شرعية وصدق الحسابات والصورة الصادقة. تدقيق معلومات مجلس الإدارة.	المصادقة على شرعية وصدق الحسابات	إعلام العدالة وإرشادها حول أوضاع مالية ومحاسبية تقديم مؤشرات بالأرقام
4. التدخل	مهمة دائمة تغطي مدة التعيين الشرعية	مهمة محددة حسب الإتفاقية	مهمة ظرفية يحدد القاضي مدتها
5. الإستقلالية	تامة تجاه مجلس الإدارة والمساهمين	تامة من حيث المبدأ	تامة تجاه الأطراف
6. مبدأ عدم التدخل في التسيير	يجب إحترامه تماما	يحترم مبدئيا لكن يمكن له تقديم إرشادات في التسيير	ينبغي إحترامه
7. إرسال التقارير إلى	مجلس الإدارة، الجمعية العامة (عادية، غير.عادية)	المديرية العامة، مجلس الإدارة	إلى القاضي المكلف بالقضية
8. شروط ممارسة المهنة	التسجيل في الجمعية الوطنية لخبراء المحاسبة، محافظي الحسابات...	التسجيل، مبدئيا، في الجمعية الوطنية	التسجيل في قائمة خبراء المحاسبة لدى مجلس القضاء
9. إخبار وكيل الجمهورية بالأعمال غير شرعية	نعم	لا	غير.الزامية
10. الإلتزام	بحسب الوسائل	بحسب الوسائل أو بحسب النتائج حسب نوع المهمة	بحسب النتائج مبدئيا
11. المسؤولية	مدنية،جنائية،تأديبية	مدنية،جنائية،تأديبية	مدنية،جنائية، تأديبية
12. التسريح	مهمة تأسيسة، عادة من طرف القضاء بعد طلب المؤسسة	محددة في العقد	من طرف القاضي المشرف على الخبرات
13. الأتعاب	قانون رسمي	محددة في العقد	اقتراح من الخبير يحدد من طرف القاضي
14. طريقة العمل المتبعة	تقييم الإجراءات، تقييم المراقبة الداخلية، مراقبة الحسابات، مراقبة قانونية	تقييم الإجراءات، تقييم المراقبة الداخلية، مراقبة الحسابات	طريقة تتماشى وحاجة الخبرة القضائية المطلوبة

المصدر: محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**،(بن عكنون: الجزائر، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005)، ص28.

المطلب الرابع: أهمية وأهداف المراجعة:

إن تعدد الجهات الطالبة لخدمات المراجعة لدليل عن مدى أهميتها، لذا سنتطرق في هذا العنصر إلى أهمية المراجعة وأهدافها .

1. أهمية المراجعة:

تعتبر المراجعة مهمة بالنسبة للمستثمرين وأصحاب الأموال الذين يتميزون باستعمالهم للقوائم المالية في إتخاذ القرارات ومن المستفيدين من المراجعة الخارجية نجد كل من مسيري المؤسسات المساهمون وملاك المؤسسة، الدائنون والموردون المستثمرون، الهيئات الحكومية وإدارة الضرائب.

وعليه يمكن الوقوف على أهمية المراجعة الخارجية من خلال النقاط التالية: [1]

أ . المراجعة الخارجية عملية منهجية وموضوعية، فعمل المراجع الخارجي ليس هدف ذاتي بل هو هدف موضوعي، والمتمثل في إعطاء صورة حقيقية وصادقة عن عمل إدارة الشركة.

ب . إن تجميع وتدقيق الأدلة هو جوهر عملية المراجعة وهو الأساس الذي يعتمد عليه المراجع الخارجي لإبداء رأيه حول القوائم المالية للشركة، فهذه الأدلة تستخدم للتحقق من مدى تطابق نتائج العمليات والأحداث الإقتصادية التي حدثت خلال الفترة وأثرت على نتائج عمليات الشركة ومركزها المالي والمعايير الموضوعية.

ج . يقوم المراجع الخارجي بتوصيل نتائج المراجعة للأطراف المعنية ويتحقق هذا الإتصال من خلال التقرير الذي يعده المراجع في نهاية عملية المراجعة، والذي يقوم فيه بتقييم القوائم المالية المعدة من قبل إدارة الشركة في ضوء تماشيها مع المعايير الموضوعية وهي مبادئ المحاسبة المقبولة قبولا عاما.

د . العمل على زيادة الثقة والتأكد من سلامة المعلومات وكفائتها حتى يتسنى لمستعمليها اتخاذ أنجع القرارات وتخفيض مخاطر اتخاذ القرارات غير السليمة.

2. أهداف المراجعة:

وكما أسلفنا الذكر فإن المراجعة قد تطورت عبر العصور، وهذا التطور انعكس على أهدافها فانتقلت من أهداف تقليدية إلى أهداف حديثة، فمن الأهداف التقليدية نذكر:[2]

. التأكد من صحة البيانات والقوائم المالية ومدى الإعتماد عليها.

. إبداء رأي فني استنادا إلى أدلة وبراهين عن صدق وشرعية القوائم المالية.

---

[1] سفير محمد ، رزقي اسماعيل، **مسؤولية ودور المراجع الخارجي في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي**، (مداخلة ضمن أعمال الملتقى الوطني حول "واقع و أفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، المنعقد في الفترة 05-06 ماي 2013بجامعة الوادي) ص5.4.

[2] حولي محمد، **المراجعة المحاسبية في المؤسسة الإقتصادية**،(رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والتجارة، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2009)، ص15.

. إكتشاف حالات الغش والأخطاء في الدفاتر والسجلات المحاسبية.

. التأكد من وجود رقابة داخلية جيدة للتقليل من فرص ارتكاب الأخطاء.

. مساعدة الإدارة على وضع السياسات الملائمة، واتخاذ القرارات الإدارية المناسبة.

. مساعدة الدوائر المالية للمؤسسات في تحديد الأوعية الضريبية.

. المشاركة في تخطيط الإقتصاد الوطني بمساعدة الجهات الحكومية.

ومن الأهداف الحديثة : [1]

. تتبع تنفيذ الخطة والأهداف التي تتبناها.

. تتبع النتائج المنفذة بالنسبة لما هو مخطط.

. تحديد الإنحرافات سلباو إيجابا ومعرفة أسبابها ومعالجتها.

. التأكد من مدى الكفاية الإنتاجية وكفاية الأداء.

. العمل على تخفيض الهدر والإسراف (ما أمكن) في جميع أوجه النشاط.

. مساعدة الجهات المستفيدة من القوائم المالية في عملية إتخاذ القرارات.

وفي الأخير الهدف الأساسي من المراجعة هو إبداء الرأي حول عدالة القوائم المالية للمنشأة، فهي تهدف إلى إضفاء الثقة بهذه القوائم.

[1] عاهد عيد سرحان،**دور مدقق الحسابات الخارجي في تقويم القدرة على الإستمرارية لدى الشركات المساهمةالعامة في فلسطين**،(رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية غزة ، فلسطين ،2007،ص27 .

المبحث الثاني: المراجع الخارجي:

يعد المراجع أحد الباحثين عن الحقيقة في دفاتر وسجلات المشروعات وغيرها بغرض بعث المزيد من الثقة فيما تحويه القوائم والحسابات من بيانات ومعلومات لدى من يطلع أو يعتمد عليها في العديد من مجالات إستخدام هذه المعلومات. [1]

المطلب الأول: تعريف ومهام المراجع الخارجي:

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى المراجع الخارجي من خلال عدة تعاريف وإلى مهامه:

1. تعريف المراجع الخارجي:

المراجع الخارجي "ليس موظفا في الوحدة التي تخضع قوائمها المالية للمراجعة، ولكنه شخص مستقل عن إدارة الوحدة ويقدم خدماته بصفة مستقلة لحسابه الشخصي على أسس تعاقدية. ورغم أن هذه الخدمات تشمل على العديد من الأنواع إلا أن معظم الخدمات التي يؤديها المراجع المستقل تتركز في عمليات مراجعة القوائم المالية لتكوين رأي مهني محايد عن عدالتها تمشيا مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما".[2]

"يمارس المراجع الخارجي أعماله بصفته وكيل عن ملاك المنشأة أو أصحاب المصلحة مثل الدولة". [3]

المراجع الخارجي:" كل شخص يتولى بإسمه الخاص وتحت مسؤولية الخاصة إثبات صدق وصحة حسابات مؤسسات مختلفة، على أن يزاول هذه المهنة بشكل مستمر ومعتاد"[4]

المراجع الخارجي "يتمتع بإستقلال كامل أي أنه محايد وليس له أي علاقة لا بالإدارة ولا بأقسام وإدارات المشروع وهو مسؤول أمام الجمعية العامة للمساهمين في شركات المساهمة، ويسأل أمام الملاك في باقي الشركات، ويقدم تقريره للجمعية العامة للمساهمين في شركات المساهمة أو للملاك في باقي الشركات ، كما يحدد نطاق عمله من خلال عنصرين الأول المسؤولية المهنية الملقاة على عاتقه والثاني بالإتفاق في حالات معينة مع إدارة المنشأة، حيث يضع برنامج مراجعة خاص يتولى تنفيذه خلال فترة المراجعة، ويقوم بإتباع طريقة وأسلوب المراجعة الملائمة لظروفه بالإتفاق مع إدارة الشركة مع الأخذ في الإعتبار مايلي:[5]

أ . الوقت المتاح له

ب . عدد المساهمين بالنسبة له.

ج . شكل وحجم وطبيعة برنامج المراجعة الذي قام المراجع بوضعه.

---

[1] حامد طلبة محمد أبو هيبة، **أصول المراجعة** ،(عمان: الأردن، زمزم ناشرون وموزعون، 2012) ص10.

[2] محمد الفيومي و آخرون، **المراجعة علما وعملا**، (الإسكندرية : مصر ، دار التعليم الجامعي ، 2015) ص 4.3 .

[3] نادر الجيران، **المراجعة بين النظرية و التطبيق** ، (الكويت ،مكتبة آفاق ، 2011) ص 27.

[4] شريقي عمر، **مسؤوليات محافظ الحسابات**، (مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف01، العدد12 ، 2012) ص93 .

[5] محمد السيد سرايا، **مرجع سابق**، ص162.161.

د . حجم معاملات الشركة.

هـ . نتيجة فحصه لنظام الرقابة الداخلية في الشركة.

المراجع الخارجي المستقل "هو ذلك الشخص المؤهل والمستقل والمجاز لإنجاز تدقيق البيانات المالية وتقديم تقريره حولها إلى الجهة أو الجهات التي عينته."[1]

المراجع الخارجي:" شخص أو عدة أشخاص يؤدون المراجعة وهو عادة الشريك المسؤول عن الإرتباط أو أعضاء فريق الإرتباط الآخرين أو حسب مقتضى الحال مكتب مراجعة. وحيث أن معايير المراجعة قد تم إعدادها بهدف الوفاء بمتطلب أو مسؤولية ما من قبل الشريك المسؤول، فإن مصطلح الشريك المسؤول عن الإرتباط يستخدم بدلا من المراجع."[2]

في حال تعدد المراجعين الخارجيين فإنه من الضروري وجود تعاون بين المراجع الأساسي أو الرئيسي PrincipalAuditor الذي يتحمل مسؤولية إبداء الرأي على القوائم المالية للمنشأة في تقرير المراجعة، والمراجعين الآخرين وذلك وفقا لما تضمنه معيار المراجعة الدولي رقم (600) بعنوان إستخدام عمل مراجع آخر Using the Work of Another Auditor.[3]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن :

. المراجع الخارجي شخص مؤهل ومستقل ومحايد.

. عمل المراجع الخارجي يرتكز على عمليات مراجعة القوائم المالية وتقديم رأي مهني محايد عن عدالتها.

. يقدم المراجع الخارجي تقريره للجهات التي عينته.

2. مهام محافظ الحسابات:

يضطلع محافظ الحسابات بالمهام التالية:[4]

. يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات والهيئات.

. يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص.

---

[1] شادن هاني عرار، **مدى إلتزام المدقق الخارجي في الأردن بإجراءات و إختبارات تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية** ، (رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا،2009)،ص 13.

[2] http://www.ifac.org/system/files/downloads/a008-2010-iaasb-handbook-isa-200.pdf, (18 :00),(19/05/2016).

[3] نادر الجيران، مرجع سابق،ص 27.

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **القانون رقم 01.10 المؤرخ في 29 يونيو2010**، المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد العدد 42، الجزائر، 2010، ص07.

. يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو المسير.

. يقدر شروط إبرام الإتفاقيات بين الشركة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها أو بين المؤسسات أو الهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة.

. يعلم المسيرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة، بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه، ومن طبيعته أن يعرقل إستمرار إستغلال المؤسسة أو الهيئة.

وتخص هذه المهام فحص قيم ووثائق الشركة أو الهيئة ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها، دون التدخل في التسيير.

المطلب الثاني: حقوق وواجبات المراجع الخارجي:

تنص أغلب القوانين الخاصة بمهنة المراجعة على الحقوق التي يتمتع بها المراجع،و الواجبات التي يجب عليه الإلتزام بها.

1. حقوق المراجع: يتمتع المراجع بعدة حقوق نذكر منها على سبيل المثال ما يلي:[1]

أ . حق الإطلاع على جميع دفاتر وسجلات ومستندات الشركة تحت المراجعة في أي وقت. ولقد جرى العرف بأن يقوم المراجع بإبلاغ الشركة قبل حضوره للبدأ في عمله. ولكن في بعض الأحيان قد يرى المراجع ضرورة الحضور المفاجئ في أي وقت للإطلاع على سير العمل وللتحقق من بعض البنود، مثال ذلك الجرد المفاجئ للنقدية والأوراق المالية وكذلك الجرد المفاجئ لمخزون البضاعة. وخاصة إذا كان لديه شك في إحتمال وجود تلاعب أو غش أو تزوير من قبل موظفي القسم المالي أو أمين المخازن.

كما أن له الحق في الإطلاع على جميع الدفاتر والسجلات سواء كانت مالية أو إحصائية أو إدارية، وكذلك الإطلاع على جميع المستندات، وتشمل المستندات مستندات القيد الأولية وجميع المراسلات الواردة والصادرة.

ب . حق طلب جميع البيانات والمعلومات والإيضاحات التي يرى ضرورتها لتنفيذ عملية المراجعة. ولا شك أن هذا الحق متمم لحق الإطلاع على الدفاتر والسجلات والمستندات، حيث قد يحتاج المراجع إلى إيضاحات أو تفسيرات من قبل المديرين أو الموظفين حول ما ورد بالدفاتر والسجلات والمستندات. والجدير بالذكر أن ليس للإدارة الحق في منع أي إيضاحات أو بيانات يطلبها المراجع بحجة أنها غير ضرورية، حيث إن هذا التقرير متروك لحكم المراجع، فهو الذي يحدد ضرورة أو عدم ضرورة الشيء.

ج . حق تحقيق موجودات الشركة والتزاماتها. لا شك أن الغرض من عملية المراجعة هو إعطاء رأي فني محايد على مدى عدالة القوائم المالية، وللوصول إلى ذلك يجب أن يقوم المراجع بجميع الإجراءات التي يستطيع من خلالها تحقيق

[1] إدريس عبد السلام إشتيوي، **المراجعة معايير وإجراءات**،(بيروت: لبنان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط4، 1996، ص .45 .46.

الموجودات والإلتزامات بالشركة تحت المراجعة. ولذلك على إدارة الشركة تسهيل هذه المهمة للمراجع وتمكينه من عمليات التحقق المختلفة.

د . حق الحصول على صور من جميع المراسلات والبيانات التي ترسلها الإدارة للمساهمين لدعوتهم لحضور إجتماع الجمعية العمومية. كما له حق حضور إجتماعات الجمعية العمومية والإدلاء برأيه فيما يخص النواحي المالية والإجابة على أي إستفسارات حول تقريره المرفق بالقوائم المالية.

هـ . حق مناقشة إقتراح عزله أمام الجمعية العمومية.

2. واجبات المراجع: يلتزم المراجع بعدة واجبات نذكر منها:[1]

أ . ضرور التزام المراجع بمعايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها عند تنفيذه لعملية المراجعة، حيث إن هذه المعايير تمثل الإطار العام لعملية المراجعة والتي يجب أن تتبع بحذافيرها. وأي مخالفة لهذه المعايير قد تضع المراجع في موقع المساءلة القانونية من قبل الغير أو المساءلة المهنية من قبل أعضاء المهنة. وعلى المراجع أن يضمن أوراق عمل المراجعة بالأدلة والبراهين الدالة على إتباعه وتمسكه بهذه المعايير.

ب . ضرورة تقديم المراجع لتقرير مكتوب يبين فيه رأيه حول عدالة القوائم المالية ومدى تمثيلها للمركز المالي ونتائج الأعمال للشركة تحت المراجعة. كما يجب أن يكون التقرير مشتملا على جميع مكوناته.

ج . ضرورة حضور الإجتماع السنوي للجمعية العمومية والرد على أي إستفسارات المساهمين حول ما ورد في تقريره وفي القوائم المالية وملحقاتها.

د . ضرورة التزام المراجع بقواعد قانون شرف المهنة وآدابها وسلوكاتها في كل ما يتعلق بعمله كمراجع.

المطلب الثالث: مسؤوليات المراجع الخارجي:

إن مزاولي المهنة يواجهون بإستمرار مسؤولية المحافظة على تقديم خدماتهم في ظل مستوى من الجودة يمكن للآخرين من الإعتماد عليها، وغالبا ما تتعدد الجهات التي يكون مزاولوا المهنة مسؤوليين أمامها، كما تتنوع كذلك طبيعة مسؤولياتهم.[2]

1. المسؤولية المدنية: تأخذ المسؤولية المدنية لمحافظ الحسابات شكلين حيث يمكن أن تكون تعاقدية تجاه المؤسسة محل المراجعة بمقتضى عقد توكيله بأداء مهام رقابة ومراجعة الحسابات، وعلى العكس تعتبر مسؤولية جنحية تجاه الأطراف الأخرى المستخدمة لتقرير المحافظ والقوائم المالية للمؤسسة ولا يلتزم بهذه المسؤولية إلا في حالة توفر كل من العناصر، الخطأ، الضرر، وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر. [3]

---

[1] ادريس عبد السلام إشتيوي، مرجع سابق، ص47.46

[2] نصر صالح محمد، **نظرية المراجعة**، (طرابلس: ليبيا، الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر، 2011) ص190.

[3] لقيطي لخضر، **مراجعة الحسابات وواقع الممارسة المهنية في الجزائر**،(رسالة ماجستير غير منشورة ،تخصص محاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009)، ص94.

الشكل:(I.1): معايير تحديد المسؤولية المدنية للمراجع:

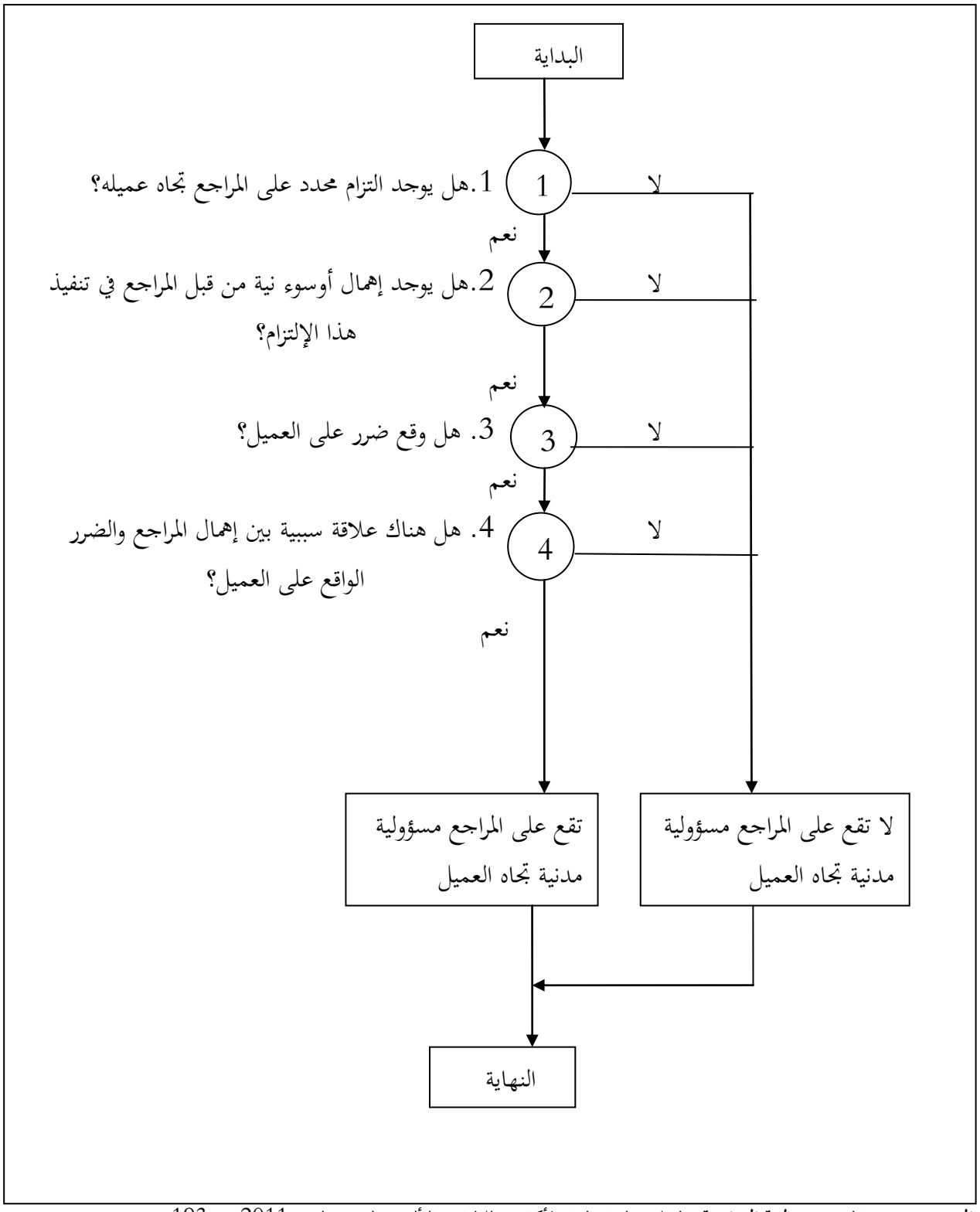

المصدر:نصر صالح محمد، **نظرية المراجعة**،(طرابلس: ليبيا، الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر،2011) ص193.

2. المسؤولية الجزائية:

حسب نص المادة رقم 52 من القانون 91_08 التي تنص على مايلي:" يمكن أن يتحمل الخبراء المحاسبون ومحافظو الحسابات والمحاسبون المعتمدون المسؤولية الجزائية طبقا لقانون الإجراءات الجزائية تجاه كل تقصير في القيام بالتزام القانوني.

فالمسؤولية الجزائية لمحافظ الحسابات تحدد طبقا لقواعد قانون الإجراءات الجزائية والقانون التجاري، لكل مخالفة أو تقصير في التزاماته القانونية.

ويمكن أن يتعلق هذا التقصير بعدة مخالفات، سواء من وجهة نظر التزاماته أو من وجهة نظر الشركات التجارية، كما يمكن كذلك وبحسب الحالة أن يعني محافظ الحسابات بصفة مباشرة بعدة جنح نتيجة التقصير في بعض الإلتزامات الموكلة إليه، أو بصفة غير مباشرة مثل التواطؤ في حالة إرتكاب المسيرين للجنح وعدم الكشف عنها إلى الجهات المعنية.

وحسب ما نصت عليه كل من المواد829، 830، 837، من القانون التجاري الجزائري، من جهة هو مسؤول ويمكن للقاضي تقرير إحدى العقوبتين (الحبس أو الغرامة المالية) أو كلاهما حسب درجة خطورة الجنحة المرتكبة من طرف محافظ الحسابات.[1]

3. المسؤولية التأديبية:

بموجب المادة 53 من القانون رقم 91_08 المسؤولية التأديبية لمحافظ الحسابات يمكن أن تترتب تجاه المنظمة الوطنية عن مخالفة أو تقصير في القواعد المهنية.

والتي يمكن حصرها على سبيل المثال فيما يلي:

. مخالفة قوانين وتنظيمات المهنة.

. إهمال القواعد الأخلاقية للمهنة، والتهاون في تطبيقها وعدم العمل بها.

. التصرفات والسلوكات غير النزيهة والمتعارضة مع الإستقامة، الأمانة والشرف، حتى وإن لم تتعلق بممارسة المهنة.[2]

المطلب الرابع: تعيين المراجع الخارجي:

تعين الجمعية العامة العادية للمساهمين مندوبا للحسابات أو أكثر لمدة ثلاث سنوات، تختارهم من بين المهنيين المسجلين على جدول المصف الوطني.[3]

لا يمكن تعيين نفس محافظ الحسابات بعد عهدتين متتاليتين إلا بعد مضي ثلاث(3) سنوات.[4]

---

[1] لقيطي لخضر، مرجع سابق، ص94.

[2] غوالي محمد بشير، **دور المراجعة في تفعيل الرقابة داخل المؤسسة**، (رسالة الماجستير غير منشورة، تخصص إدارة الأعمال، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية جامعة ورقلة، 2003)، ص45.

[3] القانون التجاري، ديوان المطبوعات الجزائرية،2007، ص188.

[4] المادة 27ف2، من القانون رقم 01.10، مرجع سابق، ص07.

بتعين على مجلس الإدارة أو المكتب المسيرأو الهيئة المؤهلة إعداد دفتر الشروط بغية تعيين محافظ أو محافظي الحسابات من طرف الجمعية العامة، خلال أجل أقصاه شهر بعد إقفال آخر دورة لعهدة محافظ أو محافظي الحسابات.

يجب أن يتضمن دفتر الشروط، على الخصوص ما يلي:[1]

. عرض عن الهيئة أو المؤسسة وملحقاتها المحتملة ووحداتها وفروعها في الجزائر وفي الخارج.

. ملخص المعاينات والملاحظات والتحفظات الصادرة عن حسابات الدورات السابقة التي أبداها محافظ أو محافظو الحسابات المنتهية عهداتهم، وكذا محافظ أو محافظو الحسابات للفروع إذا كان الكيان يقوم بإدماج الحسابات.

. العناصر المرجعية المفصلة لموضوع مهمة محافظة الحسابات والتقارير الواجب إعدادها.

. الوثائق الإدارية الواجب تقديمها، نموذج رسالة الترشح . نموذج التصريح الشرفي الذي يبين وضعية الإستقلالية تجاه الكيان طبقا للأحكام التشريعية . نموذج التصريح الشرفي بعدم وجود مانع يحول دون ممارسة المهنة . المؤهلات والإمكانيات المهنية والتقنية.

يتحصل محافظ الحسابات المترشح من الكيان على مكتوب لتمكينه من القيام بتقديم مهمة محافظة الحسابات، يسمح له بالإطلاع على ما يأتي:

. تنظيم الكيان وفروعه . تقارير محافظي الحسابات للسنوات المالية السابقة . معلومات أخرى محتملة لتقييم المهمة.

يتم الإطلاع على العناصر المذكورة أعلاه في عين المكان، دون نقل الوثائق أو نسخها، خلال أجل يحدده دفتر الشروط.

في حالة تجديد عهدة محافظ الحسابات المنتهية عهدته، لا تلتزم الهيئة أو المؤسسة بإعداد دفتر شروط جديد.

يجب أن يتضمن دفتر الشروط كل التوضيحات التي تسمح بتنقيط العرض التقني و المالي لإختيار محافظ الحسابات.

غير أنه، يجب ألا يقل تنقيط العرض التقني عن ثلثي(3/2) سلم التنقيط الإجمالي.

تقوم الهيئات والمؤسسات الملزمة بتعيين محافظ حسابات أو أكثر بتشكيل لجنة تقييم العروض.

تقوم اللجنة بعرض نتائج تقييم العروض، حسب الترتيب التنازلي، على جهاز التسيير المؤهل للقيام بمعاينتها وعرضها على الجمعية العامة قصد الفصل في تعيين محافظ أو محافظي الحسابات المنتقين مسبقا.

غير أنه يجب أن يعادل عدد محافظي الحسابات المزمع إستشارتهم على الأقل ثلاث (3) مرات عدد محافظي الحسابات المزمع تعيينهم. يرسل محافظ الحسابات المقبول رسالة قبول العهدة للجمعية العامة للهيئة أو المؤسسة المعنية، خلال أجل أقصاه ثمانية (8) أيام، بعد تاريخ وصل إستلام تبليغ تعيينه، طبقا لأحكام المادة 715 مكرر4 من القانون التجاري، إذا فشلت المشاورات أو لم تتمكن الجمعية العامة من تعيين محافظ الحسابات لأي سبب كان، يعين محافظ الحسابات بموجب أمر من رئيس محكمة مقر الهيئة أو المؤسسة بناء على عريضة من المسؤول الأول للكيان .

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **مرسوم تنفيذي رقم32.11 المؤرخ في 27 يناير2011**، المتعلق بتعيين محافظي الحسابات، العدد07، ص24.23.

المبحث الثالث: تقرير المراجع الخارجي:

لقد إنتشر إستخدام تقارير مراجع الحسابات الخارجي المستقل في عصرنا الحاضر لما لذلك من مزايا وفوائد كثيرة، وقد تزايدت أهمية هذه التقارير بعد النمو الهائل في حجم المشروعات سواء الخاصة أو الحكومية، ويقوم المراجع بالإفصاح عن النتائج التي توصل إليها بعد إنتهاء عملية المراجعة والفحص من خلال تقريره الذي يعد بمثابة المنتج النهائي لعملية المراجعة.[1]

المطلب الأول: تعريف تقرير المراجع الخارجي:

من خلال هذا المطلب سنتناول عدة تعاريف لتقرير المراجع الخارجي:

يعتبر التقرير خلاصة ما توصل إليه مراجع الحسابات ومن خلال مراجعته والتعرف على أنشطة الشركة وفحص الأدلة المؤيدة الأخرى التي يراها ضرورية، ويعتبر التقرير الوثيقة المكتوبة التي لابد من الرجوع إليها لتحديد مسؤولية المراجع. إن إعطاء الرأي حول البيانات المحاسبية هو إعطاء قيمة وثقة في هذه البيانات (القوائم) المالية. التقرير يجب أن يكون مكتوبا بطريقة لا تحتمل أكثر من معنى، ولهذا قامت الجمعيات المهنية العالمية بصياغة نموذج (نماذج) إسترشادية لتقارير مراجع الحسابات المختلفة.[2]

أيضا يعرف التقرير بأنه:"وثيقة مكتوبة صادرة عن شخص مهني يكون أهلا لإبداء رأي فني محايد بهدف إعلام مستخدمي المعلومات حول درجة التطابق بين المعلومات الإقتصادية بمعناها المهني المتعارف عليه بهدف إبداء رأي فني محايد عن ما إذا كانت البيانات المالية التي أعدتها المنشأة تعطي صورة صحيحة وعادلة عن المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها في السنة المالية محل التدقيق".[3]

كما يعتبر تقرير المراجع من أهم مكونات عملية المراجعة، حيث أنه يمثل الناتج النهائي لتلك العملية، وكذلك فقرة الرأي في تقرير المراجع أهم الفقرات، حيث أنها هي التي تعبر عن نتيجة عملية المراجعة، وبالتالي لابد من الإهتمام بشكل التقرير ومحتواه ولغته من حيث الوضوح وسهولة الفهم، وبشكل رئيسي إعطاء القسط الأكبر من الإهتمام لفقرة الرأي من حيث المحتوى واللغة.

يعد هذا التقرير أداة الإتصال أو الوسيلة التي يمكن للمساهمين، وأصحاب المصلحة في الشركة من التعرف على أحوال الشركة، كما أنه يعد من الآليات الهامة للرقابة على أداء القائمين على إدارة الشركة.[4]

---

[1] يوسف محمد جربوع ، فارس محمود أبو معمر، **مدى تأثير تقرير المراجع الخارجي على قرارات الإستثمار** ، (مجلة تنمية الرافدين، العدد 77، 2005) ص 60.

[2] هادي التميمي، **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية**، (عمان: الأردن، دار وائل للنشر، ط2، 2004) ص 161.

[3] أحمد حلمي جمعة، **المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث**، (عمان: الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009) ص450.

[4] محمد سعيد دحبور، **مجالات مساهمة الإفصاح الإعلامي في تقرير المراجعة المعدل لتضييق فجوة التوقعات**، (رسالة ماجستيرغير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2009،) ص.54.

وتنبع أهمية تقرير مراقب الحسابات في درجة الثقة التي يضفيها على القوائم المالية المنشورة، والتي يعتمد عليها مستخدمي القوائم المالية في إتخاذ قراراتهم الإستثمارية، لهذا فقد ألزمت التشريعات المختلفة الشركات التي تنشر قوائمها المالية أن تكون هذه القوائم مذيلة بتقرير مراقب الحسابات، كما تعد هذه الأهمية هي المبرر الأساسي في الطلب على خدمة مراجعة القوائم المالية من قبل مستخدمي هذه القوائم.[1]

من خلال ما سبق نستنتج: أن تقرير المراجع الخارجي يعد الوسيط أو وسيلة الإتصال ونقل البيانات والحقائق والنتائج والرأي بشكل واضح ومفهوم، وإيضاحها لمستخدميها الذين يهمهم الأمر، عليه يؤدي التقرير وظيفة إخبارية وإعلامية هامة

المطلب الثاني: خصائص تقرير المراجع الخارجي:

عندما تكون جميع العبارات الواردة في التقرير حقيقية ومدعمة بأوراق العمل التي يحتفظ بها المدقق، ومعروضة بطريقة تمنع أي تأويل أو تحريف غير مقصود، يمكن القول أن هذا التقرير جيد ويتميز بالجودة لذلك هناك بعض الخصائص التي تبرهن نوعية التقرير وهي كما يلي:[2]

1. الإيجاز:

يجب أن لا يكون التقرير مطولا أكثر من اللازم وأن لا يكون هناك جمل أو كلمات غير مترابطة وكذلك أن لا يتضمن التفاصيل الكثيرة والتي تفقده التركيز.

2. الوضوح:

يجب أن لا يكون هناك أي غموض في محتويات التقرير حتى يتم توصيل البيانات بشكل واضح.

3. الأهمية:

يجب أن تكون المعلومات الواردة في التقرير ذات أهمية للطرف المستفيد وأن يتم الإبتعاد عن الجمل التي من الممكن أن لا تكون ذات أهمية.

4. الصحة والدقة:

يجب أن تكون المعلومات الواردة في التقرير دقيقة حتى يتسنى للأطراف المعنية الإستفادة من تلك المعلومات

5. الترابط:

يجب أن تكون الجمل في التقرير مترابطة وأن تشجع الشخص القارئ للتقرير على إكمال التقرير دون تشتت في الأفكار الواردة فيه.

---

[1] محمد سعيد دحبور، مرجع سابق،ص55.

[2] بوبكر عميروش، **دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطروتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة**،(رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011)، ص44.

6. الصدق والأمانة:

يجب أن لا يكون المدقق متحيزا في تقريره لأي طرف من الأطراف، وأن يوضح النتائج في التقرير بكل صدق وأمانة.

المطلب الثالث: مكونات تقرير المراجع الخارجي:

يحتوي تقرير المراجع على مايلي:[1]

1. إسم أو عنوان التقرير:

حيث تتطلب معايير المراجعة الدولية أن يكون هناك عنوانا للتقرير، وأن يحتوي على كلمة "المستقل" أو "المحايد".

2. المخاطبون:

يوجه التقرير عادة إلى الشركة: المساهمون أو مجلس الإدارة.

3. فقرة المقدمة:

يؤدي وجود الفقرة الأولى من التقرير إلى تحقيق الأمور التالية:

أ . الإشارة في تعبير بسيط إلى قيام المراجع بأداء المراجعة.

ب . أن يذكر المراجع أنواع القوائم المالية التي راجعها بالإسم والفترة التي تغطيها.

ج . الإشارة إلى أن إدارة المؤسسة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية.

د . أن مسؤولية مراجع الحسابات هي فقط إبداء الرأي الفني عليها وفقا لإطار التقرير المالي المستخدم في إعداد القوائم المالية.

4. فقرة النطاق (المجال):

تمثل فقرة النطاق بيانا فعليا يتعلق بما قام به المراجع في عملية المراجعة. ويجب أن يذكر في بداية هذه الفقرة إتباع المراجع لمعايير المراجعة المعمول به، ويلي ذلك وصف الجوانب الهامة في المراجعة.

وتوضح فقرة النطاق أنه يتم تصميم المراجعة للتوصل إلى تأكيد مناسب عما إذا كانت القوائم المالية خالية من التحريف الذي يتسم بالأهمية النسبية. ويعني ذلك أن مسؤولية المراجع تنحصر في البحث عن التحريفات التي تتسم بالأهمية النسبية وليس التحريفات البسيطة التي لا تؤثر على قرارات المستخدمين. ويعني مصطلح التأكيد المناسب الإشارة إلى أن المراجعة لا يمكن أن تؤدي إلى تفادي التحريفات ذات الأهمية النسبية بشكل كامل من القوائم المالية. وبمعنى آخر تقدم المراجعة مستوى مرتفع من التأكد ولا تقدم ضمانا للتعرف على كافة التحريفات.

[1] حكيمة مناعي، **تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر**، (رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009)، ص 81.80.

وتناقش باقي محتويات فقرة النطاق عملية جمع الأدلة وتوضيح إعتقاد المراجع بأنه تم التوصل إلى الأدلة الملائمة لإبداء الرأي الذي يتم التعبير عنه. ويعني مصطلح الأساس الإختياري أنه تم إستخدام أسلوب المعاينة بدلا من مراجعة كافة العمليات المالية وأرصدة الحسابات بالقوائم المالية.

بينما توضح فقرة المقدمة بالتقرير أن الإدارة هي التي تتحمل مسؤولية إعداد القوائم المالية بمحتوياتها، فإن فقرة النطاق توضح قيام المراجع بتقييم مدى ملائمة المبادئ المحاسبية والأحكام والإفصاح والعرض في هذه القوائم.

5. فقرة الرأي:

يتم في الفقرة الأخيرة من التقرير النموذجي عرض النتائج التي توصل إليها المراجع بناء على الإختبارات التي قام بها. ويمثل هذه الجزء جانبا هاما من التقرير لأنه عادة ما يشار إلى تقرير المراجعة على أنه رأي المراجع.

ويتم في هذه الفقرة الإشارة إلى رأي المراجع الذي يعبر عن رأيه الخاص وليس عن بيان يشكل حقيقة أو ضمان مطلق وذلك إستنادا إلى الإطار الذي في ضوءه تم تأسيس القوائم المالية عن طريق إستخدام كلمات مثل؛ طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛ وقد يكون إطار المعايير الدولية للتقرير المالي أو الإطار المحلي للتقرير المالي.

وتعبر كلمة "**في رأينا**" عن إمكانية وجود مخاطر للمعلومات ترتبط بالقوائم المالية حتى بعد أن تتم مراجعة هذه القوائم.

6. إسم المراجع:

يجب أن يحدد إسم مكتب المراجعة أو الإسم الشخصي للمراجعة أو كليهما حسب ما هو مناسب.

7. عنوان المراجع: يجب أن يذكر التقرير إسم المدينة أو الموقع الذي يمثل مكان وجود مكتب المراجعة الذي يتحمل المسؤولية عن عملية المراجعة.

8. تاريخ تقرير المراجعة:

يجب على المراجع أن يؤرخ تقريره ويؤرخه بتاريخ نفس اليوم الذي أتم فيه إختباراته.

9. توقيع المراجع:

يجب على محافظ الحسابات الذي يقوم بمراقبة حسابات الشركة أن يقوم بتوقيع التقرير بإسمه لعدم جواز استخدام الأختام ويجب أن يكون هذا التوقيع مقرونا برقم سجل محافظي الحسابات الخاص به، وفي حالة ما إذا كان محافظ الحسابات يمارس في مكتب فإن التوقيع يكون من طرف ممثله الموكل بذلك ومن طرف المحافظ الذي قام بإعداده، وفي حالة تعدد محافظي الحسابات يجب إمضاء التقرير من طرفهم كافة دون إستثناء. [1]

[1] بن جميلة محمد،**مسؤولية محافظ الحسابات في مراقبة شركة المساهمة**،(رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة، 2011)، ص94.

الشكل: (I .2): التقرير النظيف النموذجي (حسب ما تتطلبه معايير المراجعة الدولية)

إسم التقرير	تقرير المراجع المستقل
المخاطبون	إلى مساهمي شركة .....
فقرة المقدمة	قمنا بمراجعة قائمة المركز المالي لشركة..... المرفقة والمعدة في31 /12/ن والقوائم المرتبطة بها، هي: قائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية المعدة عن ذات السنة.
	تلك القوائم تعتبر مسؤولية إدارة المؤسسة، أما مسؤوليتنا فتتمثل في التعبير عن رأينا عن تلك القوائم تأسيسا على مراجعتنا.
فقرة النطاق	قمنا بإجراء المراجعة طبقا لمعايير المراجعة الدولية (أو يشار إلى المعايير والممارسات الوطنية المناسبة)، وتتطلب هذه المعايير أن يتم تخطيط وتنفيذ المراجعة بما يؤدي إلى التوصل إلى تأكيد مناسب عن ما إذا كانت القوائم المالية لا يوجد بها تحريف يتسم بالأهمية النسبية، وتشمل المراجعة (بناء على أساس إختياري) جمع الأدلة التي تدعم القيم والإفصاح بالقوائم المالية. كما تشمل المراجعة أيضا تقييم المبادئ المحاسبية المستخدمة والتقديرات الجوهرية التي توصلت الإدارة إليها وتقييم مدي سلامة العرض في القوائم المالية كوحدة. ونعتقد أن المراجعة التي قمنا بها توفر لنا أساسا مناسبا لإبداء الرأي.
فقرة الرأي (المراجع)	في رأينا أن القوائم المالية توفر صورة صادقة وعادلة (أو تعرض بعدالة) وفق كافة جوانب الأهمية النسبية عن المركز المالي لشركة..... في 12/31/ن ونتائج العمليات والتدفقات النقدية عن نفس الفترة طبقا للمعايير الدولية للتقرير المالي.
اسم المراجع	.....
تاريخ التقرير	في ../../.... العنوان .....

المصدر:حكيمة مناعي، **تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر**، (رسالة ماجستيرغير منشورة، تخصص محاسبة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009)، ص79.

المطلب الرابع: أهمية تقرير المراجع الخارجي:

لتقرير المحافظ أهمية خاصة لكل الأطراف المهتمة بخدمة مراجعة القوائم المالية للمشروع وهم محافظ الحسابات نفسه والمتعاملين في سوق المال وإدارة المشروع والمنظمات المهنية وذلك على النحو الآتي:[1]

1. أهمية التقرير لمحافظ الحسابات: طالما أن محافظ الحسابات ينظر للتقرير على أنه المنتج النهائي لعملية المراقبة وأداة لتوصيل رأيه الفني على القوائم المالية مجال المراقبة فإن هذا التقرير يمثل له أهمية خاصة بإعتباره دليل أو مؤشر على إنجازه للتكليف بمراجعة حسابات الشركة وبما أنه يوجه في المقام الأول للمساهمين لإشباع طلبهم على هذه الخدمة فهو بذلك وسيلة لتوصيل رأيه لأصحاب المصلحة في الشركة للإستفادة من ردود أفعالهم نحوه لتطويره إن أمكن، ويعتبر نجاحه في إعداد التقرير وعرضه أحد المؤشرات الهامة على أدائه للمرحلة الأخيرة بجودة عالية ما سيؤثر إيجابا على الجودة الكلية لعملية المراجعة وهي خاصية مطلوبة مهنيا وإقتصاديا في ظل المنافسة الموجودة في مجال مهنته.

2. أهمية التقرير لإدارة الشركة: إضافة إلى الأهمية التي يمثلها التقرير لمحافظ الحسابات نفسه، تهتم إدارة الشركة كثيرا بهذا التقرير لأنه دليل على وفائها بمسؤولياتها عند إعداد القوائم المالية ومؤشر على مدى التزامها بالمبادئ المحاسبية، وبما أنه وسيلة لإضفاء صدق وإنتظام حسابات الشركة فإن رأي محافظ الحسابات، خاصة الرأي النظيف، دليل على أنها لم ترتكب تحريفا متعمدا في القوائم المالية وهو بذلك يطمئن أصحاب المصلحة في الشركة وخاصة الملاك بأنها تلتزم بالتشريعات والقوانين ولم تقم بأية تصرفات غير قانونية.

3. أهمية التقرير للمتعاملين في السوق المالية: من الثابت أن المتعاملين في سوق المال هم من متخذي القرارات ويعتمد معظم هذه القرارات على المعلومات المحاسبية المنشورة من خلال القوائم المالية للمشروع، ويمثل تقرير محافظ الحسابات أهمية خاصة لهم لأنه بما يحمله من رأي فني يعتبر مستندا أساسيا في عديد القرارات لهؤلاء المستخدمين، ومن أمثلة هذه القرارات قرار منح القروض من طرف البنوك للشركة، قرار السماسرة في بيع وشراء الأوراق المالية للشركة، قرار المستثمر المحتمل بالإستثمار من عدمه في الأوراق المالية للشركة ...الخ، كما أن تقرير محافظ الحسابات به ما يطمئنهم إلى مدى التزام إدارة الشركة بالتشريعات السارية خاصة الإقتصادية منها ولذلك تأثير مباشر على قراراتهم.

4. أهمية التقرير للمنظمات المهنية: لكي تطمئن المنظمات المهنية المعنية أساسا بالعمل المستمر وتتابع مدى التزام المحافظ المنتمي إليها بمعايير إعداد التقرير وعرضه ولحسم ما قد يطرأ من مشاكل خاصة بالممارسة في مجال إعداد محافظ الحسابات لتقريره وتوصيله، فهي تهتم بتطوير المهنة حرصا منها على ضمان إستمرار تحقيق التقرير لأهدافه فيما يتعلق بتوصيل رأي محافظ الحسابات لأصحاب المصلحة في الشركة خاصة المساهمين، وبالتالي يمكنها تحديد ما إذا كانت هناك حاجة لإصدار إرشادات جديدة لتطوير التقرير من عدمها.

[1] بن جميلة محمد،مرجع سابق، ص89.88.

المبحث الرابع: إعداد تقرير المراجع الخارجي:

تقرير المراجع الخارجي هو الشكل النهائي والكتابي لمهمة المراجعة إذ ليس من الممكن تصور مهمة المراجعة بدون تقرير يكشف عن حكم المراجع في وضعية المؤسسة.

المطلب الأول: معايير إعداد تقرير المراجع الخارجي:

ولتطبيق إعداد هذه التقارير، صدرت معايير تحدد تقارير محافظ الحسابات، وهي:[1]

. معيار المصادقة بتحفظ أو بدون تحفظ على إنتظام وصحة الوثائق السنوية وصورتها الصحيحة، أو عند الإقتضاء، رفض المصادقة المبرر.

. معيار رفض المصادقة على الحسابات المدعمة أو الحسابات المدمجة.

. معيار حول الإتفاقيات المنظمة.

. معيار حول تفاصيل أعلى خمسة تعويضات.

. معيار حول الإمتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين.

. معيار حول تطور نتيجة السنوات الخمس الأخيرة والنتيجة حسب السهم أو حسب الحصة الإجتماعية.

. معيار حول إجراءات الرقابة الداخلية.

. معيار حول إستمرارية الإستغلال.

. معيار يتعلق بحيازة أسهم كضمان.

. معيار يتعلق بعملية رفع رأس المال.

. معيار يتعلق بعملية خفض رأس المال.

. معيار يتعلق بإصدار بقيم منقولة أخرى.

. معيار يتعلق بتوزيع التسبيقات على أرباح الأسهم.

. معيار يتعلق بتحويل الشركات ذات الأسهم.

. معيار يتعلق بالفروع والمساهمات والشركات المراقبة.

[1] سايج فايز، **إنعكاسات النظام المحاسبي المالي على نظام المراجعة الخارجية ومهنة محافظ الحسابات**، (مداخلة ضمن أعمال الملتقى الدولي حول "النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة"، المنعقد في الفترة14.13 ديسمبر2011، جامعة سعد دحلب، البليدة) ص7.6.

المطلب الثاني: إجراءات إعداد تقرير المراجع الخارجي:

بمجرد إستكمال فحص أوراق المراجعة، يقوم المراجع المسؤول عن الفحص بإعداد التقرير، وعادة ما يتم تحديد نوع التقرير الواجب إعداده عند إبتداء الفحص، ويكون ذلك موضحا في برنامج المراجعة وفي مذكرة الفحص المبدئي لها، وفي خلال فحص أوراق المراجعة يتأكد الفاحص من البيانات الضرورية لإعداد التقرير موجودة في أوراق العمل بشكل يسهل إعداده، وبالإضافة إلى ذلك فإنه يتحقق من أن تلك البيانات مدعمة بأوراق العمل السليمة والكشوف والبيانات التحليلية والمذكرات الملائمة، وإذا كان هناك بعض المشاكل المتعلقة بهذه البيانات، فإنه يحتاج إلى مناقشة أو تغيير في شكل أو محتويات التقرير الخاص بالسنة الحالية عن التقرير الخاص بالسنة السابقة، أو أي أمور أخرى تتطلب إهتماما خاصا، فإنه يجب عليه مناقشة هذه المشاكل مع المراجع المسؤول، والإنتهاء منها قبل إعداد التقرير.[1]

المطلب الثالث: أنواع تقرير المراجع الخارجي:

الواقع أن يقوم المراجع بإبداء رأيه الفني حول المعلومات الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية كوحدة واحدة، وذلك بإستعمال:[2]

1. التقرير النظيف:

يعتبر التقرير النظيف الموضح لرأي المراجع الإيجابي حول المعلومات المحاسبية أحد الأنواع القليلة، كونه يعبر عن تمثيل القوائم المالية لنتيجة أعمال المؤسسة ومركزها المالي تمثيلا عادلا طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، إذ يقوم هذا التقرير على أساس تبني نظام سليم للرقابة الداخلية بكل مقوماته وإجراءاته، وكذا على أساس سلامة المعالجة المحاسبية

إن هذا التقرير يدل على تبني المراجع لمعايير المراجعة المتعارف عليها من جهة ومن جهة أخرى سلامة الممارسة المحاسبية داخل المؤسسة، قد يمتنع المراجع عن إصدار التقرير النظيف نظرا للإعتبارات التالية:

. عدم تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها كليا أو جزئيا.

. عدم تماثل الطرق المحاسبية من فترة إلى أخرى.

. عدم كفاية الأدلة والإيضاحات الضرورية للمعالجة المحاسبية.

. غياب معايير المراجعة المتعارف عليها كعدم إستقلالية المراجع بالنسبة للمؤسسة أو عدم سلامة نظام الرقابة الداخلية بالشكل الذي يسمح للمراجع بأداء مهمته في حدود الوقت المناسب، أو عدم إمكانية تطبيق إجراءات المراجعة كالمصادقات التي تؤكد صحة أرصدة حسابات الزبائن والموردين أو حساب البنك وإلى غير ذلك، أو في حالات أخرى كعدم توفر السجلات والدفاتر والمستندات أو عدم التأكد من مبالغ التعويضات التي يجب أن تلتزم بها المؤسسة.

---

[1] جميلة الجوزي، مفيدة عبد اللاوي، **الإجراءات المالية والعملية للمراجعة الخارجية**، (مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية جامعة الوادي، العدد 05، 2012) ص225.

[2] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سابق، ص54.

بالإضافة إلى التقرير النظيف نجد أنواع أخرى لتقرير المراجع الخارجي تتمثل في:[1]

2. التقرير التحفظي:

يعتبر التقرير التحفظي إمتداد معدل للتقرير النظيف، كونه يشير إلى بعض التحفظات يراها المراجع ضرورية للوصول إلى معلومات معبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، في هذا الإطار يشير المراجع إلى هذه التحفظات بكل وضوح وصراحة ويحدد تأثيرها على الوضعية الحقيقية وعلى القوائم المالية للمؤسسة والمركز المالي لها.

يرتبط التقرير النظيف بالأهمية النسبية لهذه التحفظات وبمدى تأثيرها على صحة المعلومات المحاسبية والمالية، إذ يشترط أن لا تؤثر هذه التحفظات إلى حد التظليل على المركز المالي الحقيقي للمؤسسة وعلى القوائم المالية الختامية لها.

3. التقرير السالب:

يصدر المراجع هذا التقرير، إذ قام بعملية المراجعة وفقا لمعاييرها ورأى بأن المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المولد لها لم تتم إعدادها وفقا لمعالجة سليمة ولم يراع في معالجتها وعرضها تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما، كأن يقيم ويسجل جزءا كبيرا من الأصول الثابتة على أساس قيمة مقدرة بدلا عن التكلفة الحقيقية لها، أو يسجل جزء كبير من المصروفات الإيرادية على أنها مصروفات رأسمالية بحكم التأثير السلبي الذي يتركه الرأي العكسي على قراء القوائم المالية فإنه ينبغي على المراجع أن لا يصدر هذا الرأي، إلا إذا إعتقد فعلا أن هناك خروجا خطيرا جدا عن تطبيق المبادئ المحاسبية.

4. تقرير عدم إبداء الرأي:

إن تقرير عدم إبداء الرأي يكون عادة عند إستحالة تطبيق إجراءات المراجعة التي يرى المراجع ضرورة إستخدامها كإستحالة حصوله على الأدلة والبراهين التي تساعده على إبداء رأيه أو عدم كفاية نطاق الفحص بسبب القيود التي تضعها إدارة المؤسسة على نطاق عملية المراجعة أو بسبب ظروف خارجية عن إرادة هذه الأخيرة والمراجع على حد سواء.

[1] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، **مرجع سابق**، ص ص57.56.

الشكل:(I .3): أنواع الرأي في تقرير المراجعة:

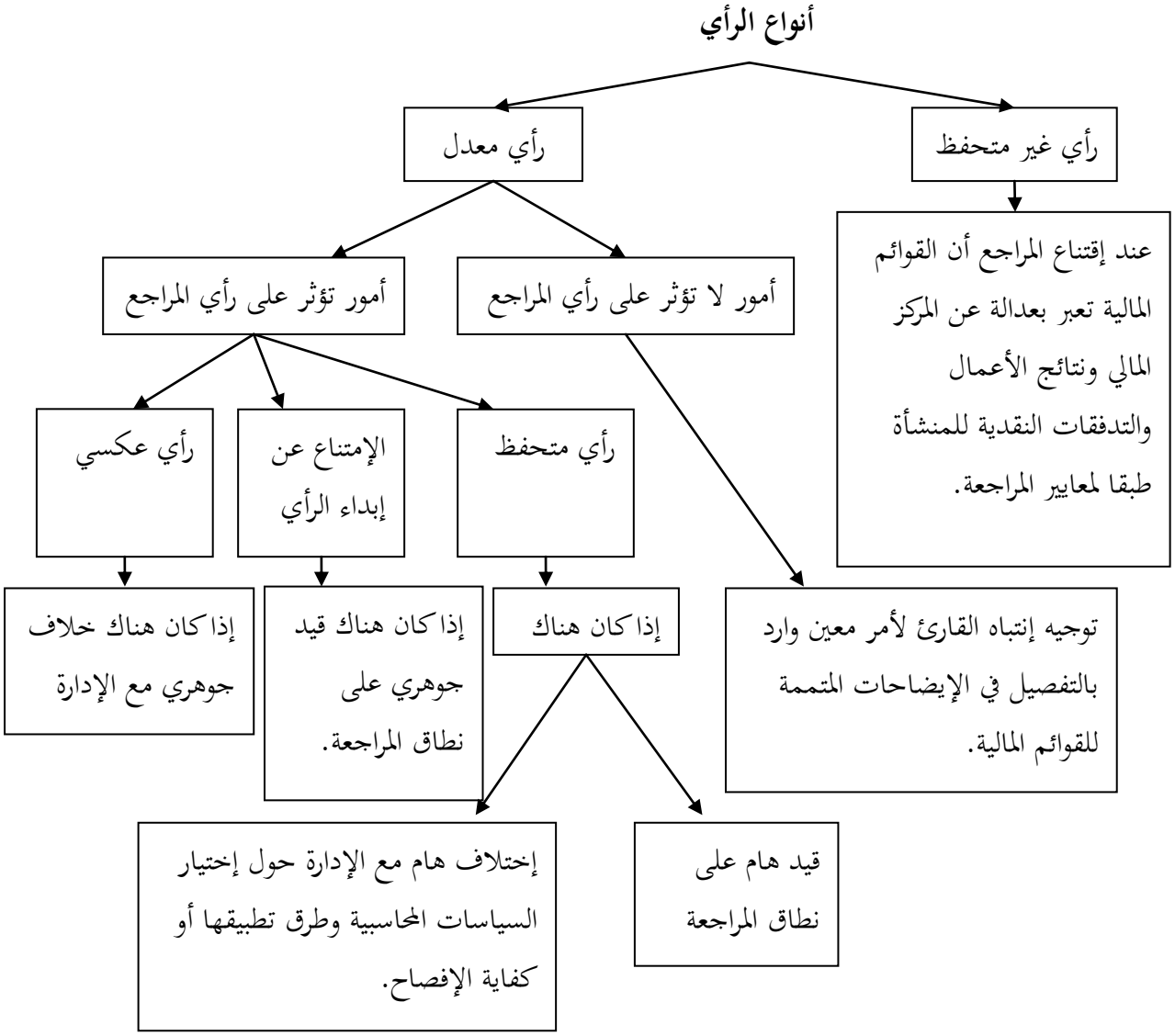

المصدر:أمين السيد أحمد لطفي، **مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة**، (الإسكندرية: مصر، الدار الجامعي، 2005)، ص505.

خلاصة الفصل الأول:

نستخلص من هذا الفصل أن المراجعة الخارجية هي المراجعة التي تتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة من أجل إبداء رأي فني محايد حول مدى مطابقة القوائم المالية للمؤسسة لمركزها المالي وصورتها الحقيقية حيث أن هذا الشخص مؤهل ومستقل ومحايد ومجاز لإنجاز تدقيق البيانات المالية، يتمتع حقوق وعليه واجبات ويتعرض لمسؤوليات(مدنية، جزائية تأديبية) في حال تقصيره في واجباته، أما رأيه فيكون في شكل تقرير والذي يعتبر خلاصة ما توصل إليه والذي يجب أن يتمتع بخصائص وله أهمية كبيرة خاصة للأطراف المهتمة بخدمة مراجعة القوائم المالية للمشروع، كما أن لهذا التقرير أنواعا يعطي المراجع من خلالها رأيه الفني والمتمثلة في التقرير النظيف، التحفظي السالب و تقرير عدم إبداء الرأي.

الفصل الثاني

إدارة المخاطر، التأطير النظري

تمهيد

لا يمكن لأي مؤسسة أن تخلو من المخاطر باختلاف أنواعها، وإذا كان الهدف الأساسي للمؤسسة هو تعظيم الربح والبقاء في طريق النمو فلا بد لها أن تأخذ بالإعتبار هذه المخاطر بصورة جدية وجعلها جزءا من بيئة الأعمال لأن تجاهل المخاطر يمكن أن يهدد أكبر المؤسسات بالفشل من خلال التهديد في إستمراريتها وإستقرارها المالي بالإضافة إلى تهديد سمعتها، ولهذا فإن إدارة المخاطر جزء أساسي في الإدارة الإستراتيجية للمؤسسة وهي الإجراءات التي تتبعها المؤسسات بشكل منظم لمواجهة المخاطر المصاحبة لأنشطتها.

وباعتبار أن المخاطر المالية هي من أهم المخاطر التي تعرقل الهدف الأساسي للمؤسسة لذا يجب على هذه الأخيرة أن تتبع كل الطرق لإكتشاف وتحديد هذه المخاطر والعمل على مواجهتها.

وباعتبار أن المراجع الخارجي وكيل عن ملاك المؤسسة فإن هذه الأخيرة يجب أن تعمل على الإستعانة بعمل المراجع الخارجي لتحديد هذه المخاطر.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المخاطر:

يتطلب أي قرار إستثماري . بل أي قرار في ميدان الأعمال . التنبؤ بالأحداث المقبلة بطريقة صريحة أو ضمنية، وحيث أنه من الصعوبة القيام بتنبؤ دقيق دقة كاملة نجد ما يسمى بالخطر.[1]

المطلب الأول: مفهوم المخاطر:

للخطر مجموعة من التعاريف نذكر منها:

. الخطر:"الخسارة المالية المحتملة والخسارة المعنوية التي يمكن قياسها نتيجة لوقوع حادث معين مع الأخذ في الإعتبار جميع العوامل المساعدة لوقوع الخسارة."[2]

ويمتاز هذا التعريف أنه لا يقتصر على الخسارة المادية فقط والتي غالبا ما ترتبط بأخطار الممتلكات والأشياء المادية الملموسة أكثر من إرتباطها بأنواع أخرى من الأخطار مثل أخطار الأشخاص لذلك فإن إضافة الخسارة المعنوية إلى التعريف تجعله أكثر شمولا ولكن بشرط قياس الخسارة المعنوية طبقا للخبرة العلمية أو التقدير الشخصي.

. الخطر:"ظرف أو وضع في العالم الواقعي يوجد فيه تعرض لوضع معاكس وبشكل أكثر دقة يقصد بالخطر: الحالة التي يكون فيها إمكانية أن يحدث إنحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة أو المتوقعة أو الملائمة".[3]

وهذا التعريف يركز على الإنحراف المعاكس وهو الإنحراف غير المرغوب فيه، بينما الإنحراف المرغوب فيه لا يمثل خطر.

. الخطر:"هو درجة الإختلافات المتوقعة في العائد" فالمخاطرة ترتبط إرتباطا وثيقا بالتغيير في العائد (في التدفقات)، وكلما زادت درجة الإختلاف بين التدفقات النقدية المقدرة والتدفقات النقدية الفعلية إرتفعت درجة الخطر وعدم التأكد.[4]

. الخطر:" عدم التأكد من الناتج المالي في المستقبل لقرار يتخذه الفرد الإقتصادي في الحاضر على أساس نتائج دراسة سلوك الظاهرة الطبيعية أو العامة في الماضي."[5]

ونجد أن هذا التعريف ركز على الناتج المالي وعدم التأكد منه لتعريف الخطر.

المطلب الثاني: مسببات المخاطر:

وهي مجموعة العوامل المساعدة للخطر والتي تزيد من إحتمال وقوع الخطر من ناحية ومن حجم الخسائر المتوقعة من ناحية أخرى، وتنقسم مسببات الخطر إلى نوعين:

---

[1] محمد صالح الحناوي ، إبراهيم إسماعيل سلطان، **الإدارة المالية والتمويل**، (الإسكندرية: مصر، الدار الجامعية، 1999)، ص230.

[2] أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، **إدارة الخطر والتأمين**،(عمان: الأردن، دار حامد، 2010)ص22.

[3] طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر**،(الإسكندرية: مصر، الدار الجامعية، 2003)، ص16.

[4] سيد الهواري، **الإدارة المالية منهج إتخاذ القرارات**،(مصر، مكتبة عين شمس والمكتبات الكبرى، ط6، 1996) ص98.

[5] ناشد محمود عبد السلام، **إدارة المخاطر**،(القاهرة: مصر، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 2003)،ص6.

1.مسببات الخطر الموضوعية:

ويقصد بها خصائص الشيء المعرض للخطر والتي تزيد من إحتمال وقوع الخطر أو تزيد من شدة الخسارة المالية الناتجة عن تحقق الخطر أو الإثنين معا.وهي تلك المسببات الإضافية التي تزيد من درجة الخطر أو تزيد من فرص وقوع الخسارة وتتميز هذه المسببات بسهولة التعرف عليها وتحديدها بدقة عن طريق دراسة النواحي الفنية أو المادية للشيء المعرض للخطر .

ويمكن القول أن درجة التحكم في هذه العوامل الموضوعية محددة لأنها من المكونات الطبيعية للشيء المعرض للخطر الأمر الذي يصعب معه تفادي نتائجها الضارة كلية.[1]

2.مسببات الخطر الشخصية:

يقصد بها مجموعة المسببات أو العوامل المساعدة التي يكون للعنصر البشري تأثير فيها أو تنتج بسبب تدخله في مجريات الأمور أو تأثيره أو مشاركته سواء كانت هذه المشاركة أو ذلك التأثير أو التدخل سلبا أم إيجابا، ثم بقصد أو بدون قصد بحسن نية أو بسوء نية، ويفترض أن يكون التدخل البشري بقصد الحصول على منفعة إلى أن تدخله هذا قد يزيد من درجة الخطورة أو من فرص وقوعها وبالتالي يكون ناتج تدخله تحقق الخطر ويمكن التفرقة بين نوعين من مسببات الخطر الشخصية وهما:[2]

1.2مسببات الخطر الشخصية الإرادية:

وهي مسببات الخطر التي تكون في صورة عوامل مساعدة تؤدي إلى زيادة درجة الخطورة أو زيادة حجم الخسارة المترتبة على تحقق الخطر نتيجة فعل إرادي متعمد، والمقصود منه إحداث الضرر أو زيادة حجمه، إشعال الحريق لتغطية الإختلاسات تمثل عوامل شخصية إرادية تزيد من درجة خطورة ظاهرة الحريق.

2.2مسببات الخطر الشخصية اللاإرادية:

ويقصد بها مجموعة العوامل المساعدة التي تؤدي بشكل عفوي وبدون قصد إلى زيادة تحقيق الخطر أو زيادة شدة الخسائر الناتجة عن تحقق الخطر.

---

[1] عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو،**إدارة الخطر والتأمين**،(عمان: الأردن، دار اليازوري، 2009)،ص35.34.

[2] راجع:

. شوقي سيف النصر سيد، **الأصول العلمية والعملية للخطر والتأمين**،(القاهرة : مصر، ب د ن، ط3 ، 1999)ص19.

. ممدوح حمزة أحمد، ناهد عبد الحميد، **إدارة الخطر والتأمين**، (القاهرة: مصر، ب د ن، 2003)، ص24.23.

الشكل رقم:II.4) : مسببات المخاطر:

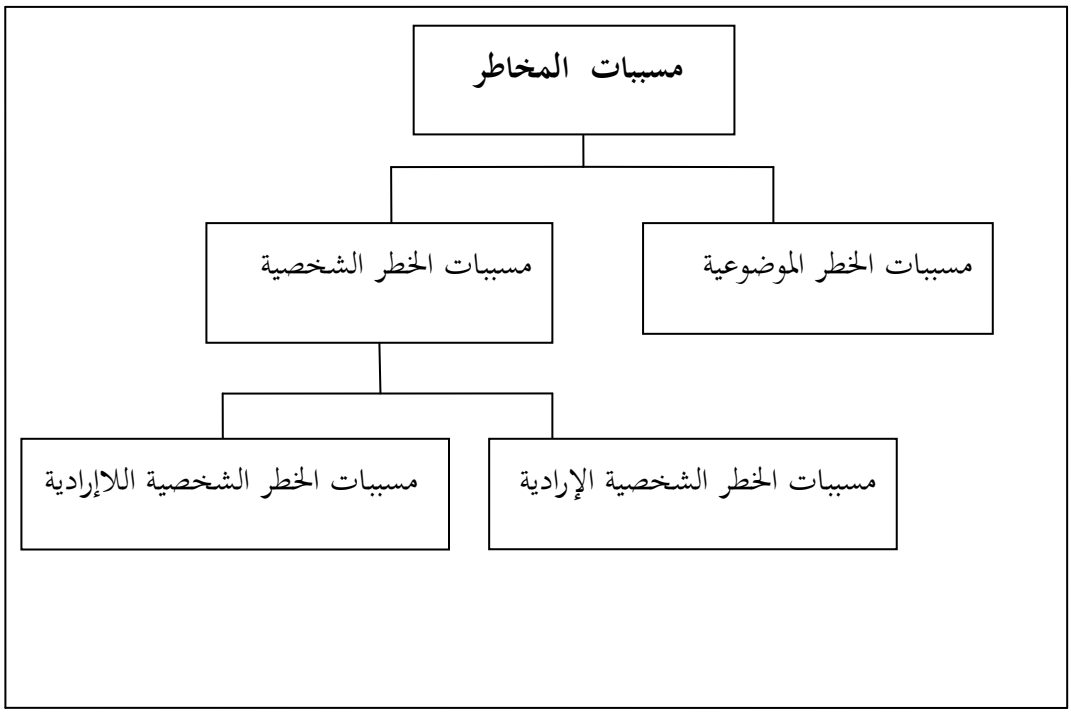

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المراجع السابقة.

المطلب الثالث: تصنيفات المخاطر في المؤسسة:

يمكن تصنيف المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة كما يلي:[1]

1.المخاطر العامة أو المنتظمة: وتشير هذه المخاطر إلى ذلك الجزء من المخاطر الكلية الذي يصيب كافة المشروعات دون تمييز كالظروف الإقتصادية العامة والظروف السياسية وغيرها وبصفة عامة يصعب تجنب المخاطر المنتظمة ومن أهم أنواعها مايلي:

1.1مخاطر السوق: وتتعلق هذه المخاطر بسلوك المستهلكين في السوق تجاه منتجات المشروع.

2.1مخاطر تغيير أسعار الفائدة: حيث أن إرتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى إرتفاع تكلفة الأموال التي يتحملها المشروع عند تدبير الموارد المالية لتمويل إستثماراته.

3.1المخاطر السياسية: إذ قد تؤثر بعض الأحداث السياسية على التدفقات النقدية للمشروع.

4.1مخاطر التضخم: إذ تتأثر تكلفة الأموال، ومن ثم قيمة التدفقات النقدية بمعدلات التضخم.

2.المخاطر غير المنتظمة: وينصرف مفهوم المخاطر غير المنتظمة إلى ذلك الجزء من المخاطر الكلية الذي يمكن إرجاعه إلى ظروف المشروع أو الصناعة التي ينتمي إليها وتؤدي هذه المخاطر شأنها شأن المخاطر العامة إلى تقلب التدفقات النقدية للمشروع، غير أنه نظرا لأن المخاطر غير المنتظمة ترتبط بظروف الشركة والصناعة يستطيع المستثمر

[1] عاطف وليم أندراوس،**التمويل والإدارة المالية للمؤسسة**،(الإسكندرية: مصر، دار الفكر الجامعي، 2006)، ص331.

تجنبها بوسائل عديدة أهمها: تنويع إستثماراته، وتعتبر كل من مخاطر النشاط، ومخاطر التمويل من أهم أنواع المخاطر غير منتظمة:[1]

1.2مخاطر النشاط: تعتبر هذه المخاطر دالة للعديد من الظروف التشغيلية التي قد تواجه الشركة، إذ يؤثر أي تغيير في هذه الظروف على الدخل التشغيلي للشركة ومن ثم على التدفقات النقدية لها، وتنقسم مخاطر النشاط إلى مخاطر داخلية ترتبط بكفاءة أداء الشركة في إطار بيئتها التشغيلية، ومخاطر خارجية ترتبط بالظروف التشغيلية المفروضة على الشركة من عوامل خارجية لا يمكن للشركة أن تتحكم فيها كالدورات التجارية (كالكساد والرواج).

2.2مخاطر التمويل: وترتبط هذه المخاطر بأسلوب تمويل المشروع وبمقدرة المشروع على سداد التزاماته. ويمكن تخفيض هذه المخاطرمن خلال خفض درجة إعتماد المشروع على الإقتراض، إذ من شأن تخفيض الإقتراض أن تقل المخاطر المالية التي يواجهها المشروع. بينما يؤدي تزايد الإعتماد على الإقتراض في تمويل المشروع (إرتفاع الرفع المالي) إلى عدد من المخاطر أهمها:

1.زيادة تقلب عوائد المشروع. 2.تغيير توقعات المساهمين بشأن عوائد المشروع.

3.خطر الإفلاس في حالة عدم قدرة الشركة على سداد وخدمة ديونها.

الشكل رقم(II.5) تصنيفات المخاطر في المؤسسة:

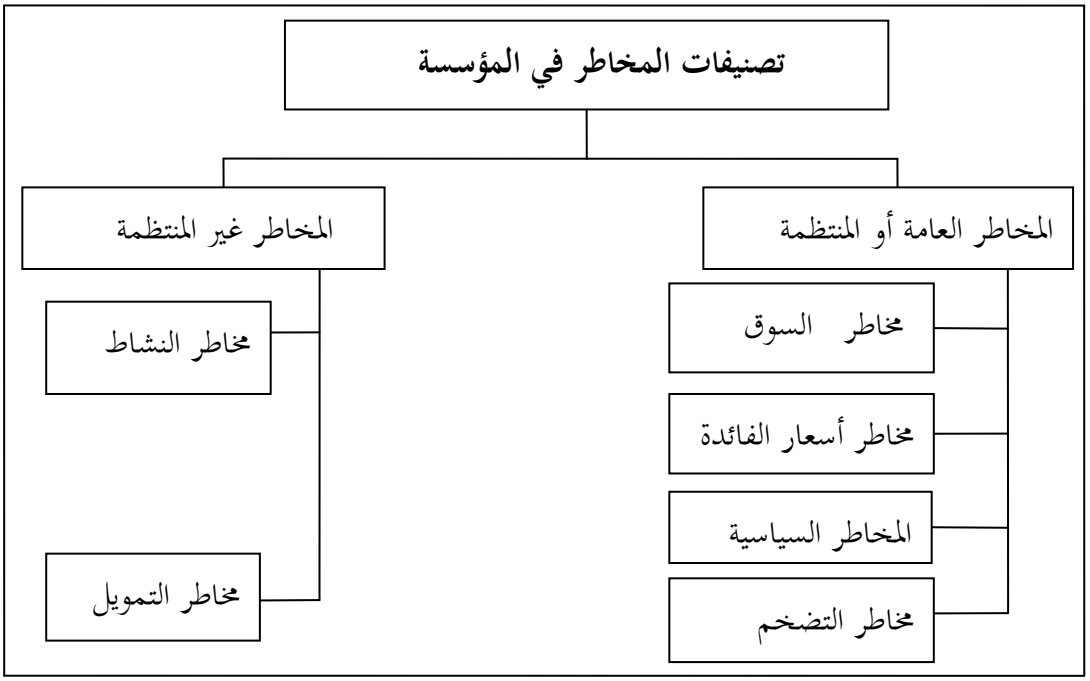

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المراجع السابقة.

[1]عاطف وليم أندراوس،مرجع سابق332.

المطلب الرابع: أساليب التعامل مع المخاطر:

يمكن جمع أهم سياسات التعامل مع الخطر في العناصر التالية مع التركيز على أهمها:[1]

1.تجنب الخطر:ويقصد به إتخاذ قرارات الحد من نشاط معين أو إيقاف النشاط كلية عندما ينطوي هذا النشاط على خسائر محتملة جسيمة ولا تتوفر لها التغطية المناسبة وبذلك فإن سياسة تجنب الخطر تتمثل في القرار السالب، أي عدم إتخاذ القرار الذي يؤدي إلى الخطر.

2.تخفيض الخطر أو منع الخسارة: وتتم بتقليل ظاهرة اللاتأكد والشك الناجم عند إتخاذ القرارات، ويمكن الوصول إلى هذه النتيجة عن طريق التنبأ بدقة كافية بإحتمال تحقق حوادث والتنبؤ بدقة أيضا بحجم الخسارة التي تنتج في كل مرة تحدث فيها من ناحية أخرى، وذلك بعد دراسة موضوعية لنوعية الخطر وأسبابه والتخطيط لها لواجهتها عند تحققها.

3.**نقل الخطر أو تحويله للغير:** ويقصد به أن تتحمل نتائج وآثار تحقق الأخطار المختلفة شركة مختصة مقابل قسط نقدي كشركات التأمين، أو أي مؤسسة أخرى تكون أكثر قوة من المؤسسة الأولى على معالجته أو التحكم فيه بإيجاد الوسيلة المناسبة للتخفيف منه وإنقاص الضرر إلى أقصى قدر ممكن، ويعد تحويل من أكثر الطرق المستخدمة للحد من آثاره على إعتبار أن المؤسسة لا تستطيع تحمله لعدم توفر الخبرة الكاملة عن حجم الخطر ومسبباته وخسائره.

1.الإحتفاظ بالخطر أو إفتراض الخطر: ويعرف إفتراض الخطر أو الإحتفاظ به بأنه الفشل في إتخاذ عمل إيجابي لتجنب النتائج الغير مرغوب فيها المترتبة على الخطر، وإتخاذ عمل إيجابي لإيجاد وسائل داخل الشركة للسيطرة على الخطر، ويظهر إفتراض الخطر والإحتفاظ به من وجود إحتمالين:

. إذا كان الخطر مهملا سبب عدم معرفة وجوده.

. إذا حدث وإن وجد إهتمام بوجود الخطر، وتم وضع قرار بعدم إتخاذ أي قرار بشأنه، أو الإحتفاظ به من خلال التأمين ولكن يجب على مدير الخطر التأكد من مقدرة الشركة على تحمل الخطر.

إن خاصية الخطر هي التي تحدد أيا من الأساليب الأربعة للتعامل معه ومعالجته في آن واحد، وما هي الطرق التي تعد الأكثر ملائمة في موقف معين، وينبغي إستخدام كل واحدة من هذه الأساليب عندما تكون هو الوسيلة المناسبة أكثر من غيرها والأقل تكلفة لتحقيق الأمان المالي الذي ترغبه المؤسسة.

---

[1] راجع:

. عبد الناصر براني أبو شهد، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، (عمان: الأردن، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2013)، ص212.213.

. سليمان زيدان، **إدارة الخطر والتأمين**، (عمان : الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2013)، ص38.

المبحث الثاني: ماهية إدارة المخاطر:

في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها العصر الحديث وبفعل عوامل عديدة كإنتشار آليات العولمة وتزايد حدة المنافسة، أصبحت قدرة المؤسسات على إدارة المخاطر أمرا حاسما لمواكبة المنافسة وتعزيز القوة وتحقيق الإستقرار.

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر:

بدأ الإهتمام بإدارة المخاطر إعتبارا من أواخر النصف الثاني من القرن العشرين، فقد صدرت التعاريف المتنوعة لإدارة المخاطر من قبل عدة جهات نذكر أهمها:

. تعريف معهد المدققين الداخليين الأمريكي لإدارة المخاطر على أنها عملية تحديد، تقييم إدارة المخاطر، مراقبة الأحداث أو الظروف المحتملة، وذلك بهدف تزويد المنشأة بتأكيد معقول فيما يتعلق بإنجاز وتحقيق أهداف المنشأة المخطط له.[1]

. وعرفت لجنة (COSO) إدارة المخاطر على أنها" تحديد وتحليل والسيطرة الإقتصادية على هذه المخاطر التي تهدد الأصول أو القدرة الإيرادية للمشروع".[2]

. وعرفت لجنة الخدمات المالية المنبثقة عن هيئة قطاع البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية إدارة المخاطر بأنها" تلك العملية التي يتم من خلالها تعريف المخاطر وتحديدها وقياسها ومراقبتها والرقابة عليها".[3]

. يمكن تعريف إدارة المخاطر بأنها" النشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة"[4]

. كما تعرف إدارة المخاطر بأنها" الوسائل المنتظمة لتحديد وقياس المخاطر مع تطوير وإختبار وإدارة الخيارات الملائمة للتعامل معها، وقد حددت جمعية إدارة المشاريع (apm) بأن التعامل مع المخاطر يجب أن يكون بتقليلها أو تحجيمها إلى الحد الأدنى، والتأمين ضد حدوثها، ونقلها للغير، أو التعامل وإدارتها بحرص".[5]

. كما تعرف إدارة المخاطر:" بأنها تلك العملية التي تصون وتقي الأصول ودخول الأفراد والمنشآت".[6]

. إدارة المخاطر هي مدخل نظامي لإعداد أفضل إجراء عملي في ظل عدم التأكد وذلك بتحديد، تخمين، فهم، وإتخاذ الفعل المناسب والتواصل مع المواضيع المتعلقة بالمخاطر.[7]

---

[1] شاكر البلداوي وآخرون، **إدارة المخاطر في ظل أركان التحكم المؤسسي**،(مجلة المنصور، جامعة المستنصرية، الأردن، العدد 18،2012)، ص6.

[2] بوطورة فضيلة، بقة الشريف، **دور نظام الرقابة الداخلية في كشف ورصد المخاطر الإئتمانية في البنوك التجارية**(مجلة المثنى للعلوم الإدارية والإقتصادية الجزائر، العدد1، 2015)، ص251.

[3] بوطورة فضيلة، بقة الشريف، نفس المرجع، 251.

[4] عبد الرشيد بن ديب، عبد القادر شلالي،"**مدخل إستراتيجي لإدارة المخاطر**"(مداخلة ضمن أعمال الملتقى الدولي الثالث حول" إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات" المنعقد في الفترة25 2008/11/26، بجامعة الشلف) ص4.

[5] بلعزوز بن علي، **إدارة المخاطر في المعاملات المالية**،(مجلة الباحث، جامعة الشلف، العدد07، 2010)ص335.

[6] أحمد حلمي جمعة سمير البرغوثي،"**دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك التجاريةالأردنية**"،(مداخلة ضمن أعمال المؤتمر العلمي الدولي السابع حول" إدارة المخاطر وإقتصاد المعرفة"، المنعقد في الفترة 18.16أفريل 2007، بجامعة الزيتونة الأردنية)، ص5.

[7] عبد الستار حسين يوسف،"**تقدير المخاطرة في ظل (swot)في المؤسسات الصناعية**"،(مداخلة ضمن أعمال المؤتمر الدولي السنوي السابع حول "إدارة المخاطر وإقتصاد المعرفة المنعقد في الفترة 18.16 أفريل2007، بجامعة الزيتونة الأردنية) ، ص5.

. إدارة المخاطر: هي مجال التوصل لمنع الخطر، والتقليل من حجم الخسائر عند حدوثه والعمل على عدم تكراره بدراسة أسباب حدوثه لتلافيه مستقبلا كما تمتد إدارة المخاطر إلى تدبير الأموال اللازمة لتعويض المشروع عن الخسائر التي تحدث حتى لا يتوقف عن العمل والإنتاج، وأصبح القائمون على إدارة أي مشروع يهتمون إلى حد بعيد بدراسات تكاليف إدارة المخاطر.[1]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن :

. إدارة المخاطر تهدف إلى المحافظة على الأصول الموجودة للمنشأة.

. إحكام السيطرة والرقابة على المخاطر.

. تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر.

. العمل على الحد من الخسائر وتقليلها إلى أدنى حد ممكن.

. حماية صورة المؤسسة.

المطلب الثاني: أهداف إدارة المخاطر:

تستمد إدارة المخاطر أهدافها من أهداف المنظمة، والتي يمكن حصرها فيما يلي:[2]

الهدف الأساسي لها على المستوى الكلي بحماية المنظمة من المخاطر التي تتعرض لها، خصوصا وأن المنظمات تعيش في بيئة عدم التأكد العالي والتغيرات المتسارعة، من أجل تحقيق ديمومة الإنتاج وتعظيم الأرباح و تقليل النفقات والحفاظ على سمعة المنظمة وحصتها السوقية، ويتحقق هذا الهدف من خلال إدارة الموارد البشرية والمادية بشكل كفوء، حيث تقوم إدارة المخاطر بإختيار الغرض المناسبة لتحقيق الزيادة في حجم الدخل والأرباح.

أما أهداف إدارة المخاطر على مستوى وحدات الأعمال في المنظمات، فيمكن تصنيفها إلى أهداف تسبق الخسارة وأهداف تليها، وتتضمن الأهداف التي تسبق الخسارة تقليل النفقات، والوفاء بالإلتزامات، والتحقق من حدة القلق والتوتر الذي يتعرض له العاملين من نتائج التعرض لمخاطر جسيمة، ومتابعة الوفاء بالإلتزامات القانونية والتعليمات النافذة، أما أهداف إدارة المخاطر بعد حدوث الخسارة فهي بقاء المنظمة، وإستقرار نموها، وتقليل تأثير الخسارة والسعي إلى إستقرار الإيرادات.

أما فيما يخص أهداف إدارة المخاطر على المستوى التشغيلي، فتكون قصيرة الأجل وتتضمن تقليل خسائر التحكم في المخاطر والخسائر النفسية المصاحبة لها، وتخفيض تكاليف الفرصة البديلة.

---

[1] عاطف عبد المنعم وآخرون، **تقييم وإدارة المخاطر**، (القاهرة: مصر، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، 2008)، ص6.

[2] سعد علي حمود العنزي، عراك عبود عمير الدليمي، **تأثير إدارة المخاطر وفوائدها في المنظمات مدخل نظري تحليلي**، (مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، جامعة الأنبار بغداد، العدد13، 2005)، ص574.

إن أهداف إدارة المخاطر تتوضح من خلال دعمها لأهداف المنظمة من خلال مايلي:[1]

1. تقديم إطار عمل المنظمة بهدف دعم تنفيذ النشاطات المستقبلية بأسلوب متناسق ومسيطر عليه.

2 . إعداد أساليب لإتخاذ القرار، وتحديد الأوليات من خلال الإدراك الشامل للفرص والمخاطر والتغيرات التي تواجه نشاطات المنظمة.

3 . المساهمة في تخصيص موارد المنظمة والإستخدام الفعال لها.

4. تخفيض التغيرات غير الأساسية في النشاطات التنظيمية.

5 . حماية وتطور موارد وموجودات المنظمة.

6 . دعم الموارد البشرية.

7 . تعظيم الكفاءة التشغيلية.

المطلب الثالث: خطوات إدارة المخاطر:

يمكن تقسيم خطوات إدارة المخاطر إلى:[2]

1.تحديد الخطر: يتوقف تحديد الخطر الذي تتعرض له المؤسسة على إتخاذ قرارات إدارة الخطر، بقدرة المؤسسة على إكتشاف وحصر الخطر المتعلق بنشاطاتها القائمة، أو التي ستقوم بها مستقبلا، وهذا مما يتطلب من إدارة الخطر تولي عملية دراسة أوجه نشاط المؤسسة وطبيعة العمليات، التي تقوم بها بالإضافة إلى ما تتضمنه خطط الإدارة من التوسع أو إستحداث أنشطة أخرى أو القيام بتغييرات ذات أبعاد وتأثيرات على الأنشطة الحالية.

2.تقييم المخاطر (القياس والمخاطرة): بعد أن يتم التعرف على المخاطر، يجب على مدير المخاطر أن يقوم بتقييمها ويتضمن ذلك قياس حجم الخسارة المحتملة وإحتمال حدوث تلك الخسارة ثم يتم بناء على ذلك ترتيب أولويات العمل وعادة ما تصنف المخاطر ضمن ثلاث مجموعات:

أ . المخاطر الحرجة: كل ظروف التعرض للخسارة التي تكون فيها الخسائر المحتملة كارثية وسوف ينتج عنها الإفلاس.

ب . المخاطر الهامة: ظروف التعرض للمخاطرة التي لن ينتج عن خسائرها المحتملة الإفلاس ولكنها سوف تستلزم من المؤسسة خطط طوارئ لمواصلة النشاط .

---

[1] سعد علي حمود العنزي، عراك عبود عمير الدليمي، مرجع السابق، ص 574.

[2] راجع:

. حوري زينب، **تحليل وتقدير الخطر المالي في المؤسسات الصناعية**، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة،2006)، ص143.

. بوطورة فضيلة، بقة الشريف، مرجع سابق، ص254.

ج . المخاطر الأقل أهمية: ظروف التعرض للمخاطرة التي يمكن تعويض الخسارة المحتملة عنها دون أن يتسبب ذلك في خسائر مالية.

بعد تحديد المخاطر المتعلقة بكل نشاط، وتكون الخطوة الموالية هي قياس هذه المخاطر حيث أن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة وهي: حجمه، مدته وإحتمالية حدوثه، وإن التقييم الصحيح هو ذلك الذي يتم في الوقت المناسب على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة إلى إدارة المخاطر.

3.دراسة البدائل وإختيار أسلوب التعامل مع المخاطر (ضبط المخاطر): تتمثل هذه الخطوة في دراسة التقنيات التي ينبغي إستخدامها للتعامل مع كل مخاطرة وتمثل هذه المرحلة مشكلة في إتخاذ القرار، وبعبارة أكثر تحديدا تقرير أي التقنيات المتاحة ينبغي إستخدامها في التعامل مع كل مخاطرة وتتفاوت درجة وجوب إتخاذ مدير المخاطر هذه القرارات من مؤسسة لأخرى. وعند محاولة تقرير ماهية التقنية الواجب إستخدامها للتعامل مع مخاطرة معينة، يجب على مدير المخاطر الأخذ بالإعتبار مدى أولوية المخاطرة، ثم يتم إجراء تقييم العوائد والتكاليف المرتبطة بكل منهج، ثم يتم إتخاذ القرار بناء على أفضل المعلومات المتاحة وبالإسترشاد بسياسة إدارة المخاطر في الؤسسة.

4.مرحلة الرصد والمراجعة: تتضمن هذه المرحلة تقييم جودة نظم الرقابة والسيطرة بمرور الوقت، والبراعة في الرقابة على الأنشطة، وتهدف مرحلة الترصد إلى خلق الضبط وتنظيم السيطرة على مخاطر البيئة المختلفة على المنظمات وإبعادها ضمن الحدود المقبولة والمحددة مسبقا وتهدف هذه المرحلة إلى تمكين المنظمة لإدارة أعمالها بكفاءة من خلال تطبيقات عملية إدارة المخاطر.[1]

المطلب الرابع: هيكل وتنظيم إدارة المخاطر:

يتمثل هيكل وتنظيم إدارة المخاطر في:[2]

1.سياسة إدارة المخاطر:

يجب على سياسة إدارة المخاطر بالمؤسسة أن تضع منهجها وميولها تجاه المخاطر، وكذلك منهجا في إدارة المخاطر. كما يجب على سياسة إدارة المخاطر تحديد المسؤوليات تجاه إدارة المخاطر داخل المؤسسة كلها .

ترتبط بعمليات إدارة المخاطر مجموعة مندمجة من الأدوات والتقنيات يتم إستخدامها في المراحل المختلفة للنشاط وللعمل بشكل فعال، تتطلب عملية إدارة المخاطر:

---

[1] سعد علي حمود الغنزي، عراك عبود عمير،**تعظيم الإستراتيجيات التنافسية العامة في إطار عوامل النجاح الحاسمة وعملية إدارة المخاطر**، (مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العدد83)، ص6.

[2] راجع:

. عبدلي لطيفة، **دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الإقتصادية**، (رسالة ماجستيرغير منشورة، تخصص إدارة الأفراد وحوكمة الشركات، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2012)، ص32.

. بن علي بلعزوز، وآخرون،**إدارة المخاطر**،(عمان: الأردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2013)، ص73.72.

. إلتزام الرئيس التنفيذي ومدراء المؤسسة، توزيع المسؤوليات داخل المؤسسة.

. تخصيص الموارد الملائمة لتدريب وتطوير الوعي بالمخاطر من قبل أصحاب المصلحة.

بالإضافة إلى سياسة إدارة المخاطر يتضمن هيكل وتنظيم إدارة المخاطر مايلي:[1]

2.دور مجلس الإدارة:

يقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية تحديد الإتجاه الإستراتيجي للمؤسسة وخلق بيئة وهياكل إدارة المخاطر لتعمل بصورة فعالة.

ويمكن أن يتم ما سبق من خلال مجموعة من المدراء، أو لجنة غير تنفيذية، أو لجنة المراجعة أو أي وظيفة تتلائم مع أسلوب المؤسسة في العمل وتكون قادرة على العمل كراعي لإدارة المخاطر، يجب كحد أدنى أن يأخذ مجلس الإدارة في الحسبان عند تقييم نظام الرقابة الداخلية مايلي:

. طبيعة ومدى حجم الأخطار المقبولة التي تستطيع الشركة تحملها ضمن نشاطها الخاص.

. إحتمالية تحقق تلك الأخطار.

.كيفية إدارة الأخطار غير المقبولة.

. قدرة الشركة على تخفيض إحتمال تحقق المخاطر وتأثيره على النشاط.

. تكاليف وعوائد المخاطر وأنشطة التحكم في المخاطر المطبقة.

. فاعلية عمليات إدارة المخاطر.

. الآثار الضمنية لقرارات مجلس الإدارة على المخاطر.

3.دور وحدات العمل:

وتتضمن مايلي:

. تتحمل وحدات العمل المسؤولية الأولى في إدارة المخاطر على أساس يومي.

. تعتبر وحدات العمل مسؤولة عن نشر الوعي بالمخاطر داخل نشاطهم، كما يجب تحقيق أهداف الشركة من خلال نشاطاتهم.

. يجب أن تصبح إدارة المخاطر موضوع للإجتماعات الدورية للإدارة وذلك للأخذ في الحسبان مجالات التعرض للخطر ووضع أولويات العمل في ضوء تحليل فعال للخطر.

. يجب أن تتأكد وحدة العمل من شمول إدارة المخاطر ضمن المرحلة الذهنية للمشروعات وحتى إنتهاء المشروع.

[1] راجع:
- عبدلي لطيفة، مرجع سابق،ص32.
- بن علي بلعزوز وآخرون، مرجع سابق، 73.72.

كما يتضمن هيكل وتنظيم إدارة المخاطر أيضا:[1]

4.دور وظيفة إدارة المخاطر:

إعتمادا على حجم المؤسسة، قد يتحمل وظيفة إدارة المخاطر أعباء إضافية وتتحول من مدير للخطر يعمل جزء من الوقت إلى قسم لإدارة المخاطر يعمل طول الوقت، ويجب أن تتضمن وظيفة إدارة المخاطر مايلي:

. وضع سياسة وإستراتيجية إدارة المخاطر، التعاون على المستوى الإستراتيجي والتشغيلي فيما يخص إدارة المخاطر.

. بناء الوعي الثقافي للخطر داخل المؤسسة ويشمل التعليم الملائم، إعداد سياسة وهيكل للخطر داخليا لوحدات العمل.

. تصميم ومراجعة عمليات إدارة المخاطر، التنسيق بين أنشطة مختلف الوظائف التي تقدم النصيحة فيما يخص نواحي إدارة المخاطر داخل المؤسسة، تطوير عمليات مواجهة المخاطر والتي تتضمن برامج الطوارئ وإستمرارية النشاط.

. إعداد التقارير عن المخاطر وتقديمها لمجلس الإدارة وأصحاب المصلحة.

5.دور المراجع الداخلي:

قد يختلف دور المراجع الداخلي من مؤسسة لأخرى، وعمليا قد يتضمن دور المراجع الداخلي كل أو بعض مايلي:

. تركيز عمل المراجع الداخلي على الأخطار الهامة، التي تم تحديدها بواسطة الإدارة ومراجعة عمليات إدارة المخاطر داخل المؤسسة، . منح الثقة في إدارة المخاطر، تقديم الدعم الفعال والمشاركة في عمليات إدارة المخاطر.

. تسهيل أنشطة تحديد وفحص الأخطار وتعليم العاملين بإدارة المخاطر والمراجعة الداخلية.

. تنسيق عملية إعداد تقرير المخاطر المقدم لمجلس الإدارة ولجنة المتابعة الداخلية....الخ.

. بغرض تحديد الدور الأكثر ملائمة لمؤسسة معينة، يجب على المراجعة الداخلية التأكد من عدم الإخلال بالمتطلبات المهنية الخاصة بتحقيق الإستقلالية والموضوعية.

6.الموارد والتطبيق:

يجب توفير الموارد الضرورية لتطبيق سياسة إدارة المخاطر بالمؤسسة، وذلك على كل مستوى إداري داخل كل وحدة عمل.

بالإضافة إلى وظائف التشغيل الأخرى بالمؤسسة، يجب تعريف بوضوح أدوار المشاركين في إستراتيجية/ تنسيق إدارة المخاطر، وهذا التعريف الواضح مطلوب أيضا للمشاركين في مراجعة ومتابعة إجراءات التحكم وتسهيل عمليات إدارة المخاطر. يجب أن يتم دمج أنشطة إدارة المخاطر داخل المؤسسة عن طريق العمليات الإستراتيجية والموازنة، ويجب إلقاء الضوء عليها ضمن عمليات التدريب والتطوير والإنتاج مثال مشاريع تطوير سلعة/خدمة.

---

[1] راجع:

. بن علي بلعزوز، وآخرون، مرجع سابق، ص74.73.

. عبدلي لطيفة، مرجع سابق، ص34.

المبحث الثالث:أبعاد إدارة المخاطر المالية:

تتعرض المؤسسة اليوم للعديد من المخاطر المالية التي قد تكون مقبولة في النطاق المسموح به، ولكن كثيرا ما تتفاقم هذه المخاطر لتتخطى هذا النطاق لتمثل إشكالية تستوجب ضرورة التعامل معها بمنظور يسمى بمنظور إدارة المخاطر المالية الذي إحتل مكان الصدارة في القرن الحادي والعشرين الذي يصاحب تداعيات وإفرازات العولمة والمعلوماتية والمعرفة وغير ذلك من التحديات الأخرى المستجدة.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر المالية:

من خلال هذا المطلب سنتناول تعاريف مختلفة للمخاطر المالية:

. المخاطر المالية هي تلك المخاطر الناجمة عن تقلبات المتغيرات المالية وتكون هذه المخاطر في الغالب مصاحبة لنظام الإستدانة حيث تكون المؤسسة في وضع مالي لا تستطيع فيه مقابلة الإلتزامات من الموجودات الجارية.[1]

كما يمكن تعريف الخطر المالي على أنه:[2]

. يعرف الخطر المالي على أنه الخسارة التي يمكن التعرض لها نتيجة للتغيرات غير المؤكدة.

. الخطر المالي هو خطر خسارة الأموال نتيجة عملية مالية (على أصل مالي) أو عملية إقتصادية ذات أبعاد مالية (على سبيل المثال عملية بيع بالدين أو بالنقد الأجنبي).

. المخاطر المالية هي تلك الأنواع من المخاطر التي تصيب الأدوات المالية من أسهم وسندات وأدوات مالية مشتقة أو بعض المخاطر التي تصيب المؤسسات بشكل عام والمؤسسات العاملة في القطاع البنكي بشكل خاص.

. ويعرف الخطر المالي بأنه: "الخطر الناجم بسبب إعتماد الإدارة المالية على القروض في عملية التمويل، وما تتحمله من تكاليف ثابتة، كالفائدة أو إحتمالات عدم القدرة على تسديد القروض في أوقات الإستحقاق إضافة إلى الفائدة الثابتة".[3]

. ويعرف أيضا بأنه: "ذلك الخطر الذي يتعرض له حملة الأسهم العادية، إضافة إلى خطر الأعمال، وينشأ هذا الخطر أساسا من جراء إعتماد المؤسسة على مصادر تمويل أخرى، تدفع عنها تكاليف ثابتة ونقصد بها القروض والأسهم الممتازة".[4]

---

[1] خليل إبراهيم رجب الحمداني، وآخرون،**دور المحاسبية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، (مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، جامعة تكريت، العدد30، 2013)، ص209.

[2] ربيع يوصبيع العائش، **دور الهندسة المالية في خفض مخاطر المحافظ المالية**، (رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص مالية الأسواق، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012)، ص73.

[3] حوري زينب، مرجع سابق، ص69.

[4] منير إبراهيم هندي، **الأوراق المالية وأسواق رأس المال**، (الإسكندرية: مصر، دار المعارف، 1999)، ص369.

كما يمكن تعريف المخاطر المالية على أنها:[1]

. المخاطر المالية هي مقياس نسبي لمدى التقلب في العائد الذي سيتم الحصول عليه مستقبلا.

. الخطر المالي بالمنشأة يمكن تعريفه على أنه:" الفقد الجزئي أو الكلي المحتمل في قيمة ثروة المساهمين بالمنشأة".

من خلال التعاريف السابقة يمكن إستخلاص مايلي:

. أن الخطر المالي هو خطر خسارة الأموال.

. الخطر المالي يكون نتيجة لتغيرات غير مؤكدة.

. الخطر المالي هو الخطر الناجم عن إستخدام القروض في عملية التمويل وهو يرتبط بشكل مباشر بالهدف النهائي للمنشأة وهو تعظيم ثروة المساهمين.

المطلب الثاني: أنواع المخاطر المالية:

وهي عبارة عن الخسائر المحتملة في الأسواق، وتصنف إلى ثلاث أقسام هي:[2]

1.مخاطر الإئتمان: وتنشأ من جميع الأنشطة التي تعتمد على الطرف المقابل (العميل) وعدم الوفاء بالتزاماته في موعدها. وتعرف مخاطر الإئتمان بأنها:" الخسائر الناتجة عن نكوص أحد الأطراف عن الوفاء بالتزاماته الناشئة عن أحد عقود المشتقات".

هناك العديد من التعريفات لمخاطر الإئتمان والتي تعتمد على المصادر المحتملة للخطر والذي قد يكون العميل والذي يستخدمه.

وهناك مصدرين أساسيين لمخاطر الإئتمان، تقصير من جانب أي طرف في العقد المالي، والتغيير في القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية (التي تنتج عن التغيرات في ظروف السوق المالية، والتغيرات في البيئة الإقتصادية...).

2.مخاطر السيولة: والسيولة تعني تسييل أو تصفية الإستثمارات أو جزء منه وتوجيهه ليكون سيولة نقدية. وكثير من الأشخاص لا ينتبه لهذا العامل الهام وذلك عند إختيارهم إستثمارات معينة تتطلب مددا زمنية تتراوح بين القصيرة إلى طويلة الأجل حتى يمكن جني ثمار هذا الإستثمار.

---

[1] محمد علي محمد علي،**إدارة المخاطر المالية في الشركات المساهمة المصرية**، (رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص إدارة الأعمال، كلية التجارة جامعة القاهرة، 2005)، ص8.7.

[2] راجع:

.عيساوي سهام، مرغاد لخضر، **إستخدام المشتقات المالية في إدارة المخاطر المالية**، (مجلة الأبحاث الإقتصادية والإدارية، جامعة بسكرة، العدد15، جوان2014)، ص154.153.

. أحمد حلمي جمعة، **تدقيق البنوك والأدوات المالية المشتقة**، (عمان: الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط2، 2015) ص243.

. عبد الرحيم الشحتات البحطيطي، **المخاطر المالية في نظم المدفوعات في التجارة الإلكترونية كأحد التحديات التي تواجه النظم المصرفية**، (مجلة جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، العدد62، 2008)، ص63.

إن ما نقصده هنا بمخاطر السيولة هو تضاؤل الربح أو إنعدامه عند الرغبة الطارئة للمستثمرين في تسييل إستثماراتهم فجأة نظرا لظروف معينة.

إذن فمخاطر السيولة مرتبطة بإحتمال أن تواجه المؤسسة مصاعب في توفير الأموال القابلة لإلتزاماتها المستحقة وتظهر هذه المخاطر عندما لا تستطيع المؤسسة تلبية الإلتزامات الخاصة بمدفوعاتها في مواعيدها بطريقة فعالة من حيث التكلفة أي تتمثل في عجز المؤسسة عن تدبير الأموال اللازمة بتكلفة عادية.

3..**مخاطر السوق**: وهي درجات التغير التي تحدث على أسعار الفائدة، أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار بيع الأسهم، والتي يمكن أن تؤثر سلبا على أرباح المؤسسة وعوائدها. والمكون الرئيسي لمخاطر السوق هي مخاطر أسعار الفائدة.

. الخطر على العوائد المتصلة بالمتغيرات في أسعار الفائدة. ونتشأ مخاطر أسعار الفائدة من إختلافات بين توقيت التغيرات في أسعار الأصول وتوقيت التدفقات النقدية، أما مخاطر الأسعار ترتبط إرتباطا وثيقا بمخاطر أسعار الفائدة، وهو خطر على الأرباح الناجمة عن التغيرات في قيمة الأدوات المالية، وبذلك من أهم أنواع مخاطر السوق هي:[1]

. مخاطر أسعار الفائدة: وتعرف بمخاطر تراجع الإيرادات نتيجة لتحركات أسعار الفائدة، وتولد معظم بنود الميزانية الختامية إيرادات وتكاليف يتم ربطها بأسعار الفائدة بواسطة مؤشر، وحيث أن أسعار الفائدة غير مستقرة لذلك فإن الإيرادات تكون غير مستقرة أيضا. وأي شخص يسلف أو يقترض يكون معرضا لمخاطر أسعار الفائدة فالمقرض الذي يكسب سعرا يكون معرضا لمخاطر أن تهبط الإيرادات بهبوط أسعار الفائدة والمقترض الذي يدفع فائدة متغيرة يتكبد تكاليف أعلى عندما ترتفع أسعار الفائدة، وكلا الموقفين فيه مخاطرة فهما يولدان إيرادات وتكاليف مرتبطة بالأسعار السوقية بواسطة مؤشر معين، أما الجانب الأخر للعملية فهو أنهما يتيحان فرصا للكسب أيضا.

. مخاطر أسعار الصرف: وترتبط مخاطر العملات مع وجود إختلافات في أسواق العملة وأسعار الصرف، وعلى الأرجح فالعملة ليست محفوفة بالمخاطر بسبب إنخفاض قيمتها، فلو كان من اليقين إنخفاض قيمتها وبالرغم من عدم التأكد من وقتها فلن يكون هناك أي خطر على الإطلاق.

وبالتالي فالمخاطر المرتبطة بالعملة تكون بسبب عشوائية تغيرها. وترتبط عادة مخاطر العملة مع متغيرات الإقتصاد الكلي(مثل العجز التجاري، والإستقرار السياسي، والسياسة المالية والنقدية، وفروق أسعار الفائدة والتضخم...).

---

[1] راجع:

. عيساوي سهام، مرغاد لخضر، مرجع سابق، ص154.

. شادي صالح البحيمي،**دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر**، (رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2011)، ص25.

. مخاطر أسعار السلع: وهذه الحركة تنشأ عن حركة التغير التي تطرأ على السلع عموما، فقد يلتزم المستثمر إنتاج سلعة بتكلفة معينة، لكنه في ساعة تصريفها يحدث إنخفاض في سعر هذه البضاعة، الأمر الذي يعني إنخفاض العائد المتوقع من هذه السلع، أو حدوث خسائر غير متوقعة وهذه الخسائر قد تكون محتملة وقد تكون غير ذلك، ولا تقتصر مخاطر السلع على المخاطر التي سببها تقلب أسعار السلع في الأسواق، بل من مسبباتها تأخر تصريف البضاعة، أو تلفها، أو إرتفاع الكلفة بسبب الحاجة إلى المخازن.[1]

. مخاطر أسعار الأسهم: وهذه المخاطر كمثيلاتها من مخاطر السوق تنشأ عن التغير في أسعار الأسهم إرتفاعا وإنخفاضا وهذا التغير بطبيعة الحال محكوم بأسباب مختلفة منها رغبات الناس، والأزمات الإقتصادية كما هي الحال اليوم، وهذه الأزمات قد تشمل دولة معينة أو دولا مختلفة وعادة لا يحبذ المستثمرون المجازفة والتعرض للمخاطر وعلى هذا الأساس فهم دائما يبحثون عن الإستثمارات التي تحقق لهم أعلى الفوائد بأقل قدر ممكن من المخاطر، وعلى الرغم من أن الغالبية العظمى من المستثمرين تقع ضمن هذه الفئة، إلا أن البعض منهم يجازف بالمخاطر ليضاعف عوائده.[2]

الشكل رقم: (II .6): أنواع المخاطر المالية:

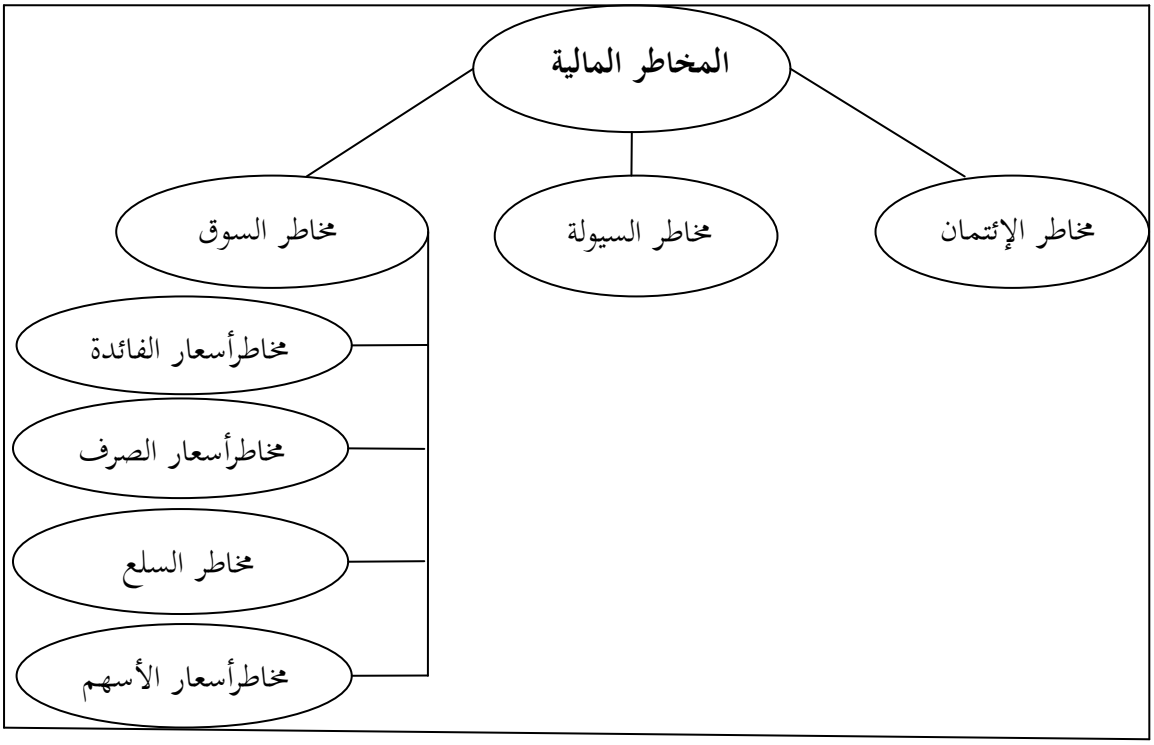

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المراجع السابقة.

[1] الوردي خدومة، **دور المبتكرات المالية في مواجهة المخاطر المالية وتحقيق إستقرار المؤسسة الإقتصادية**، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2015)، ص21.20

[2] الوردي خدومة، نفس المرجع، ص 22.21.

المطلب الثالث: إدارة المخاطر المالية:

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى إدارة المخاطر المالية:[1]

إدارة المخاطر المالية هي عملية التعامل مع حالات عدم اليقين الناجمة عن الأسواق المالية، والتي تنطوي على تقييم المخاطر المالية التي تواجهها المنظمة. كما تتطلب إدارة المخاطر المالية إتخاذ قرارات تنظيمية حول المخاطر المحتملة التي قد تكون مقبولة في مقابل تلك التي ليست كذلك.

ويرتكز مفهوم إدارة المخاطر على مجموعة من الأساليب العلمية التي يجب أخذها في الحسابات عند إتخاذ القرار لمواجهة أي خطر وذلك من أجل منع أو تقليل الخسائر المادية المحتملة ومن ثم الحد من ظاهرة عدم التأكد، كما يرتكز هذا المفهوم على خفض التكاليف المصاحبة للخطر ومن هنا يمكننا تعريف إدارة المخاطر المالية أنها" تنظيم متكامل يهدف لمواجهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق إكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب".

وتعريف إدارة المخاطر المالية بأنها "العلاقة بين العائد المطلوب على الإستثمار وبين المخاطر التي تصاحب هذا الإستثمار، وذلك بقصد توظيف هذه العلاقة بما يؤدي إلى تعظيم ذلك الإستثمار من جهة نظر أصحابه" ويمكن تعريفها أيضا بأنها "إدارة الأحداث التي لا يمكن التنبؤ بها، والتي قد يترتب عليها خسائر محتملة الحدوث في المنشأة إذا لم يتم التعامل معها بشكل مناسب.

ويرى william smith, and young 1995 أن إدارة المخاطر المالية بالمنشأة تتضمن القيام بالأنشطة الخاصة بتحديد المخاطر التي تتعرض لها المنشأة، وقياسها، والتعامل مع مسبباتها والآثار المترتبة عليها. وأن الغرض الرئيسي لإدارة المخاطر المالية بالمنشأة يتمثل في تمكين من التطور وتحقيق أهدافها بشكل أكثر فعالية وكفاءة.

وبذلك فمصطلح "إدارة المخاطر المالية" يتضمن كافة الأنشطة التي تحاول تغيير شكل العلاقة بين العائد المتوقع ودرجة المخاطر المرتبطة بتحقيق هذا العائد المتوقع، وذلك بهدف تعظيم قيمة الأصل الذي يولد عنه هذا العائد.

[1] عيساوي سهام، مرغاد لخضر، مرجع سابق، ص155.

المطلب الرابع: إستراتيجيات إدارة المخاطر المالية:

لابد لكل مؤسسة أن تحرص على وجود إستراتيجية لإدارة المخاطر المالية (strategies of risk management) ككيان يوصف بالموازنة مع الأهداف العامة لإستراتيجية المؤسسة، أو إستراتيجية المشروع الذي ستنفذه المؤسسة وهذا ما ستوضحه الفقرات التالية:[1]

1.إستراتيجية ترك الموقف مفتوح:

ويقصد بذلك الإحتفاظ بمستوى الخطر على ما هو عليه ويمكن أن تعتمد المنشأة على هذه الإستراتيجية حينما يكون مستوى الخطر منخفضا بشكل لايسور التكلفة المتوقعة لإدارته. وتندرج تحت هذه الإستراتيجية سياسة قبول الخطر.

2.إستراتيجية تحمل مخاطر محسوبة:

ويقصد بذلك تحديد مستويات الخطر التي يمكن أن تتحملها المنشأة والتي لا ترغب المنشأة أن تتحمل أكثر منها، ثم إتخاذ كافة التدابير المناسبة لتدنية المخاطر بالمنشأة حتى هذا المستوى المقبول، ويندرج تحت هذه الإستراتيجية سياسات تخفيض الخطر مثل: التنويع في خطوط منتجات المنشأة، والتغيير في مستوى الرافعة التشغيلية تبعا لظروف المنشأة والتغيير في مستوى الرافعة المالية.

3.إستراتيجية تغطية كل الخطر:

ويقصد بذلك تحديد مصدر الخطر بالنسبة للمنشأة، أي تخفيض الخطر إلى الصفر، ويندرج تحت هذه الإستراتيجية مايلي:

أ . من خلال التنويع: أي أن تنوع منشأة الأعمال بعض مواردها أي مجالات مختلفة بدلا من التركيز على مجال منفرد.

ب . من خلال تخفيض الرافعة: من طريق تخفيض إستخدام المديونية والإلتزام بتسديد الفائدة والديون أو إعادتها.

ج . تغيير توزيع التدفقات النقدية: عن طريق إستخدام الأنشطة خارج الميزانية.

تعد الإستراتيجية الأخيرة من الإستراتيجيات التي تتبعها منشآت الأعمال في الوقت الحاضر، وكذلك ركزت عليها كتب الإدارة المالية وذلك أن تقوم منشآت الأعمال بتغطية المخاطر التي قد تواجهها عند الدخول في صفقات الأعمال وهو ما يعرف حاليا بالتحوط أو الحماية.

[1] راجع:

. عبد القادر شلالي، علال قاشي،"**مدخل إستراتيجي لإدارة المخاطر المالية**"، (مداخلة ضمن أعمال الملتقى الدولي الأول حول: إدارة المخاطر المالية وأثرها على إقتصاديات دول العالم، المنعقد في الفترة26-27 نوفمبر2013، بجامعة البويرة)، ص13.

. ماهر علي شمام، **إستخدام محاسبة المالية في إدارة المخاطر المالية في منشآت الأعمال** ، (مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العدد107،2012) ص54

المبحث الرابع: المراجع الخارجي وإدارة المخاطر:

ذكرنا سابقا أن المراجع الخارجي يقوم بإعطاء الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية من خلال إبداء رأيه الفني المحايد عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تقدمها الشركة كما أن دوره يتمثل في تقييم فاعلية الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى أنه يجب أن يكون له دور فعال يتطلب منه تقديم توصيات بانتظام لتعزيز إدارة المخاطر في المشروع.

المطلب الأول: مخاطر مرتبطة بالرقابة الداخلية:

وتتمثل هذه المخاطر في:[1]

المخاطر المرتبطة بنظام الرقابة الداخلية للمؤسسة، لذلك يقصد بالمخاطر الرقابية خطورة أو إحتمالية أن لا تتم في الوقت المناسب منع أو إكتشاف وجود غش أو أخطاء مهمة يمكن حدوثها في أحد عناصر القوائم المالية بسبب عدم فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة المراد إجراء عملية التدقيق فيها، كما تنتج مخاطر الرقابة بسبب عدم الإعتماد على دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية عند التخطيط لإجراء عملية التدقيق، فالمخاطر الرقابية لها علاقة إرتباط مباشرة بفعالية تصميم وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية في تحقيق أهداف المؤسسة والمتعلقة بإعداد القوائم المالية.

ويتحتم دائما وجود بعض المخاطر الرقابية، نظرا للقيود الملازمة لنظام الرقابة الداخلية.

يرجع وقوع هذه الأخطاء إلى الآتي:

. درجة فعالية نظام الراقبة الداخلية في المؤسسة.

. عدم الإلتزام باجراءات هذا النظام.

. فشل إجراءات هذا النظام في الكشف عن الأخطاء.

. فشل العنصر البشري في الإيفاء بالتزاماته الرقابية.

. ضعف مقومات النظام في المؤسسة.

. عدم التوافق بين الإجراء والواقع الفعلي له.

. الخلل في التصميم الذي يعود لطبيعة العنصر البشري.

. يعتبر نظام الرقابة الداخلية من المراحل الرئيسية التي يقوم بها المدقق والجانب الأول الذي يتجه إليه عند التخطيط لعملية التدقيق في المؤسسة حسب ما تنص عليه إحدى معايير التدقيق الخارجي، حيث تظهر مخاطر الرقابة نتيجة عدم فعالية نظام الرقابة الداخلية لأي مؤسسة وإحتوائه على نقاط ضعف أو عيوب كثيرة من شأنها التأثير سلبا على نتائج القوائم المالية النهائية للمؤسسة وبالتالي المعلومات المالية والمحاسبية التي تظهرها.فمن خلال عملية التقييم يهدف المدقق إلى تحديد درجة الإعتماد عليه في تنفيذ كل مراحل عملية التدقيق وإعطاء رأي حول صحة وصدق القوائم المالية النهائية.

[1] بوبكر عميروش، مرجع سابق، ص98.97.

المطلب الثاني: مخاطر تطبيق النظام المحاسبي:

المخاطر التي تتعلق بالمدقق المحاسبي:[1]

1.النزاهة: يفرض مبدأ النزاهة إلتزاما على كافة المدققين بأن يتصفوا بالإستقامة والأمانة في كافة علاقاتهم العملية والمهنية، وتعني النزاهة ضمنا التعامل العادل والصدق، وتطبيقا لهذا المبدأ، يتعين على المدقق عدم الإشتراك في أي تقارير أو اقرارات أو مكاتبات أو غيرها من المعلومات إذا كانت هذه المعلومات:

1: تتضمن بيانات كاذبة أو مضللة بصورة جوهرية.

2: أو تتضمن بيانات تم تقديمها بصورة تتسم بالإهمال واللامبالاة.

3: أو محذوف منها معلومات يتعين إدراجها إذا كان هذا الحذف يؤدي إلى تضليل.

2.الموضوعية: يفرض مبدأ الموضوعية إلتزاما على جميع المدققين بعدم التخلي عن الحكم المهني السليم بسبب أي تحيز أو تعارض مصالح أو تأثير من الغير لا مبرر له وبالتالي يشترط على المدقق الذي يقدم خدمة التدقيق أن يتمتع بالإستقلالية عن عميل التدقيق، حيث أن إستقلالية المدقق عن العميل تحمي قدرته على تكوين رأي دون أن يتأثر بتأثيرات قد تضعف ذلك الرأي.

3.الكفاءة المهنية والعناية الواجبة: يتعين على المدقق أن يقوم بالخدمات المهنية بالعناية الواجبة والكفاءة والدقة والمثابرة كما يتعين عليه أن يلتزم بالإستمرار في إكتساب المعلومات والمهارات المهنية والمحافظة عليها على المستوى المطلوب للتأكد من أن العميل يتلقى خدمات مهنية بكفاءة متميزة تواكب أحدث التطورات والتشريعات وأساليب الممارسة المهنية ويتعين على المدقق التصرف بالعناية الواجبة وفقا للمعايير المهنية والفنية المعمول بها عند تقديم الخدمات المهنية.

يمكن أن يساهم المدقق نفسه في مواجهة مخاطر التدقيق بالتزامه بالموضوعية والكفاءة المهنية وغيرها من أخلاقيات المهنة التي تساهم في تحقيق أهداف التدقيق بشكل كبير.

المطلب الثالث: مخاطر هيكلية: (مخاطر الهيكل التنظيمي):

إذ أن الهيكل التنظيمي يوفر للجهة الرقابية الإطار الذي يتم من خلاله، تخطيط وتنفيذ ومراقبة ومراجعة أنشطتها لتحقيق الأهداف المرجوة، ولتحقيق هذا الهدف يجب إعتماد هيكل تنظيمي واضح ومفهوم ومرن وشامل، بأن يعطي كافة إحتياجات المنظمة وقادر على مواكبة التطورات المستقبلية ويتضمن الخطوط الرئيسية للصلاحيات والمسؤوليات والواجبات.[2]

---

[1] قادري عبد القادر، **مخاطر التدقيق في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية**،(مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، جامعة مستغانم، العدد15، جانفي2016)، ص39.38.

[2] فايز مرزوق حمد، **دور مجالس الإدارة في تطبيق معايير الرقابة الداخلية وأثرها على تحقيق أهداف الشركات الصناعية الكويتية**،(رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2012)، ص23.22.

كما يجب أن تؤدي الخطة التنظيمية في المؤسسة إلى إستقلال الإدارات وتوضيح خطوط السلطة بطريقة تمكنها من تحديد المسؤول عن إرتكاب أي خطأ أو مخالفة، ويعني إستقلال الإدارات ألا يتم السيطرة على عملية بأكملها وأدائها من قبل قسم واحد، وأن يكون هناك فصل واضح بين الإدارة التي تقوم بتنفيذ العملية والإدارة المسؤولة عن الإحتفاظ بالأصول وإدارة الحسابات وهذا من أجل خلق رقابة قسم معين لقسم آخر للحد من إرتكاب الأخطاء والغش وتحديد المسؤول عنها إن وجدت.[1]

ويمكن تلخيص أهداف الخطة التنظيمية في النقاط التالية:[2]

. تحديد الأهداف العامة للمؤسسة.

. تحديد الهيكل التنظيمي للمؤسسة مع مختلف الأجزاء المكونه له، وإبراز العلاقة التسلسلية والمهنية بين مختلف الأنشطة.

. تحديد المسؤوليات بالنسبة لكل المستويات والأنشطة، تعيين حدود المسؤوليات بالنسبة لكل شخص.

وبالتالي من خلال عملية تقييم المراجع الخارجي للهيكل التنظيمي وتحديده لدرجة الإعتماد عليه يمكنه إكتشاف أو تحديد حالات إرتكاب الأخطاء أو الغش، تحديد المخاطر التي قد تترتب نتيجة وجود خلل في الهيكل التنظيمي.

المطلب الرابع: المراجع الخارجي وتحديد المخاطر المالية:

يمكن للمراجع الخارجي أن يكتشف المخاطر التي تواجه المؤسسة عند قيامه بإجراءات المراجعة والتي تكون نقطة البداية فيها من نظام الرقابة الداخلية وتقييمه بالإضافة إلى تقييم الهيكل التنظيمي وما يترتب عنها من مخاطر في حالة وجود خلل فيهما فهذا الخلل يترتب عليه وجود حالات غش وأخطاء وعدم القدرة على إكتشافها، فإذا كان نظام الرقابة الداخلية غير فعال فهنا تزيد مخاطر الرقابة وهي إحتمالية أن لا يتم في الوقت المناسب منع أو إكتشاف وجود غش أو أخطاء مهمة يمكن حدوثها في أحد عناصر القوائم المالية، أما الهيكل التنظيمي القائم على تحديد المسؤوليات والإختصاصات فقد تنجم عن عدم تفعيله في المؤسسة مخاطر كثيرة كحدوث أخطاء ومخالفات وعدم تمكن المؤسسة من تحديد المسؤول عنها، أو في حالة ما إذا شغل شخص ما منصبا ليس من إختصاصه وما قد ينتج عن ذلك من خسائر للمؤسسة. عموما يمكن للمراجع الخارجي أن يكتشف المخاطر التي قد تواجه المؤسسة ومن بينها المخاطر المالية عند تنفيذه لمنهج التدقيق المتبع والمتمثل في:

أ. أسئلة تتعلق بالسجلات:

1/ هل أن كل العمليات الواجبة التسجيل تم تسجيلها ؟

2/ هل أن كل التسجيلات التي تم تسجيلها في الحسابات تعبر عن عمليات حقيقية ؟

---

[1] برابح بلال، **تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الإقتصادية**، (رسالة ماجستير غير منشورة تخصص محاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2015)، ص18.

[2] عزوز ميلود، **دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الإقتصادية**، (رسالة ماجستير غير منشورة تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسات، كلية علوم التسيير والعلوم الإقتصادية، جامعة 20أوت 1995سكيكدة،2007)، ص71.70.

3/ أن العمليات التي تم تسجيلها خلال هذه الدورة موضوع المراجعة تخص هذه الدورة.

ب . أسئلة تتعلق بالأصل:

4/ هل الأرصدة الظاهرة بالميزانية لعناصر الأصول وعناصر الخصوم موجودة في الواقع ؟

5/ هل عناصر الأصول وعناصر الخصوم مقيمة كما يجب (تقييم المؤونات، أسعار الصرف...) التقييم الموضوعي.

ج . أسئلة تتعلق بالوثائق المالية:

6/ هل تم إعداد الوثائق المالية على حسب ما يرام ؟

7/ هل الوثائق المالية التي تم إعدادها مرفقة بمعلومات خارج المحاسبة (الإفصاح)؟

بالإضافة إلى هذه الأسئلة يلجأ المراجع إلى:

. المصادقات.

. العمليات الحسابية: التحقق من التقارب البنكي، ومن حساب الإهتلاك أو التحقق من بعض المجاميع التي يراها مريبة.

. الإجراءات التحليلية: عبارة عن آلية من الأليات التي تقوم على بعض النسب كالتحليل المالي.

.كما ينبغي من جهة أخرى أن يتحصل المراجع على تسهيل ما أمكن مهمة إطلاعه على الوثائق.

. بالإضافة إلى ما سبق من الأسئلة يقوم المدقق الخارجي بإستبيان من أجل التأكد من جودة نظام الرقابة الداخلية.

(مثال):

1/ هل لدى المشروع خريطة تنظيمية تظهر الإدارات والأحكام والمهام الموكلة إليها.

2/ هل لدى المشروع نظام محدد ومكتوب يظهر صلاحيات ومسؤوليات لمختلف العاملين بحيث يظهر إستقلال الوظائف وعدم تداخل الإختصاصات.

3/ هل يطبق المشروع نظام محاسبي محدد ومكتوب ؟

4/ هل يطبق المشروع خطة لتوصيف الوظائف وتصنيفها ؟

5/ هل هناك دليل للحسابات مكتوب يظهر جميع أنواع الحسابات وأرقامها ؟

6/ هل النظام المحاسبي يصف طبيعة الحسابات وما يجب أن يدون فيها ؟

7/ هل النظام المحاسبي يحدد السجلات الواجب حفظها ؟

بالإضافة إلى أنه في حالة ما إذا كان المراجع الخارجي لا يلتزم بمبادئ وأخلاقية المهنة فإن هذا يعرقل تحقيق أهداف التدقيق وبالتالي يعرقل عملية الكشف عن المخاطر وتحديدها.

تجدر الإشارة إلى أنه تم التطرق في هذا المبحث إلى المخاطر المرتبطة بنظام الرقابة الداخلية، مخاطر الهيكل التنظيمي المخاطر التي تتعلق بالمدقق المحاسبي سابقا بشكل مفصل.

خلاصة الفصل الثاني:

نستخلص من هذا الفصل أن الخطر هو درجة الإختلافات المتوقعة في العائد فكلما زادت درجة الإختلاف بين التدفقات النقدية المقدرة والتدفقات النقدية الفعلية إرتفعت درجة الخطر، وللمخاطر عدة مسببات وأنواع تعمل المؤسسة على مواجهتها من خلال التعامل مع المخاطر ومن خلال إدارة المخاطر المتمثلة في النشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة من خلال خطوات متبعة وبالإعتماد على هيكل وتنظيم.

. المخاطر المالية تمثل إمكانية الخسارة المالية، إذ تنشأ من خلال عمليات لا حصر لها ذات طبيعة مالية شاملة المبيعات والمشتريات والإستثمارات والقروض والأنشطة المختلفة الأخرى للأعمال.

. يجب أن يعمل المراجع الخارجي على تحديد المخاطر المالية وأسباب هذه المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة بإعتباره وكيلا عن ملاك المؤسسة كما أنه على المراجع الخارجي أن يلتزم بالمبادئ وأخلاقيات المهنة التي تساهم في تحقيق أهداف التدقيق ولأن المؤسسة تعتمد على عمله وتقريره.

وسنحاول في الفصل التطبيقي معرفة ما إذا كان تقرير المراجع يساعد في تحديد المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة.

الفصل الثالث

تحليل بعض التقارير من مكتبي محافظ الحسابات

تمهيد

إن لخدمات المراجع الخارجي أهمية كبيرة، لكونها تقوم بإضفاء صورة حقيقية للكشوفات المالية، فالهدف من عمل المراجع الخارجي هو التأكد من البيانات المحاسبية والمالية ومن مدى صحتها وتمثيلها للمركز المالي للمؤسسة الإقتصادية .

بالإضافة إلى إبلاغ المسيرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة، بكل نقص قد يكتشفه أو إطلع عليه وبكل خطر من طبيعته أن يعرقل إستمرار إستغلال المؤسسة.

سنحاول في هذا الفصل إختيار مدى تطابق الجانب النظري مع البيئة الميدانية من خلال إجراء دراسة تطبيقية بناء على عينة مأخوذة من تقارير محافظ الحسابات ببسكرة.

المبحث الأول: الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية:

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى طريقة وأدوات جمع البيانات التي ستفيدنا في حل إشكالية موضوعنا، بالإضافة إلى التعريف بالمكتب محل الدراسة المتمثل في مكتب محافظ الحسابات والخبير القضائي (قطاس لخضر).

المطلب الأول: الطريقة المتبعة والأدوات المستخدمة في الدراسة:

1.1: الطريقة المتبعة:

1.1.1: مجتمع الدراسة:

عند اختيارنا لمجتمع الدراسة وضعنا كشرط أساسي محافظ الحسابات المصرح له بمزاولة مهنة المراجعة إضافة إلى إمكانية الحصول على المعلومات نظرا لثقافة التحفظ التي تسود بيئة الاعمال في الجزائر والذي أثر بشكل كبير على حجم عينة الدراسة من حيث عدد المؤسسات و سنوات الدراسة ويتحدد مجتمع الدراسة في إختيار مؤسسة بطريقة عشوائية من المؤسسات الإقتصادية.

2.1.1: عينة الدراسة:

دراسة الحالة كانت بمكتب محافظ الحسابات والخبير القضائي من أجل تحليل عينة من تقارير محافظ الحسابات والبالغ عددهم 04 تقارير، 03 منها لنفس المؤسسة تم الحصول عليها من المكتب محل الدراسة سيتم تحليلها ورؤية فيما إذا كانت المؤسسة محل الدراسة قد أخذت برأي ونصائح وإرشادات وتوجيهات المراجع، أما التقرير الرابع فقد تم الحصول عليه من مكتب محافظ حسابات آخر.

كما تجدر الإشارة إلى أن أسماء الشركات كانت من إختيارنا بعد ما تم حذف البيانات الخاصة بالشركة من قبل المكتب محل الدراسة لأنها حسب رأيهم أسرار خاصة بالشركة ولا يمكن الإفصاح عنها.

2.1: الأدوات المستخدمة في الدراسة:

أولا: التقارير: تقارير محافظي الحسابات: بإعتبار أن محافظ الحسابات الخارجي عند إنجازه مهمته يصرح بكافة النقائص ومواطن الضعف التي إكتشفها في شكل تقرير لذلك يعتبر تقرير محافظ الحسابات ذو أهمية بالغة بالنسبة للمستعملي المعلومات المحاسبية والمالية، وهذا لما يقدمه من خدمات مختلفة للمؤسسة محل المراجعة ويتبلور ذلك من خلال إكتشافه الأخطاء وإقتراح الحلول.

ثانيا: الإستفسارات: طرح إستفسارات على محافظ الحسابات.

المطلب الثاني: التعريف بمكتب محافظ الحسابات:

سنتطرق في هذا المطلب إلى تقديم مكتب المحاسبة و الجباية و الخبرة القضائية لمحافظ الحسابات قطاس لخضر وذلك من خلال التعريف بالمكتب، تقديم الهيكل التنظيمي لهذا المكتب.

إن المكتب محل الدراسة عبارة عن مكتب المحاسبة والجباية و الخبرة القضائية ومحافظ حسابات لقطاس لخضر وهو محافظ حسابات معتمد لدى مجلس قضاء بسكرة، وله أكثر من 15 سنة خبرة من حيث ممارسة مهنة محافظ الحسابات و ما يزيد عن ذلك بالنسبة لممارسة مهنة المحاسبة، حيث يتواجد المكتب الواقع بحي 322 مسكن العمارة رقم 06 المكتب رقم 03 العالية ولاية بسكرة، ويتمتع صاحبه بالإعتمادات التالية:

1. محافظ حسابات و خبير قضائي و محاسب معتمد وفقا للإعتماد رقم 388 المؤرخ في 1995/10/10 الصادر عن المصف الوطني للخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين بالجزائر.

2. خبير قضائي في المالية وفق شهادة تنصيب لدى المجلس.

3. يقوم محافظ الحسابات بتأدية اليمين بالمحكمة المختصة إقليميا (محكمة بسكرة)، كما يسجل لدى مفتشية الضرائب بهدف بداية عمله بصورة قانونية من خلال إصدار رئيس مفتشية الضرائب، حيث يمثل الرقم الجبائي 196230130013646، حيث يقوم محافظ الحسابات بإيداع الملف المتكون من هذا الوثائق لدى الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات بالجزائر، ويقوم بتسديد مبلغ الإشتراك السنوي المقدر بـ: 12000.00 دج لدى الغرفة ومن هنا يصبح مسجل في الغرفة الوطنية (الجداول).

4. كما يتميز المكتب بالجدية والإنضباط والإلتزام في الخدمات التي يقدمها لزبائنه وهي ذات جودة عالية.

وفيما يلي نبين الهيكل التنظيمي لمكتب محافظ الحسابات:

الشكل رقم: (III.7): الهيكل التنظيمي لمكتب محافظ الحسابات:

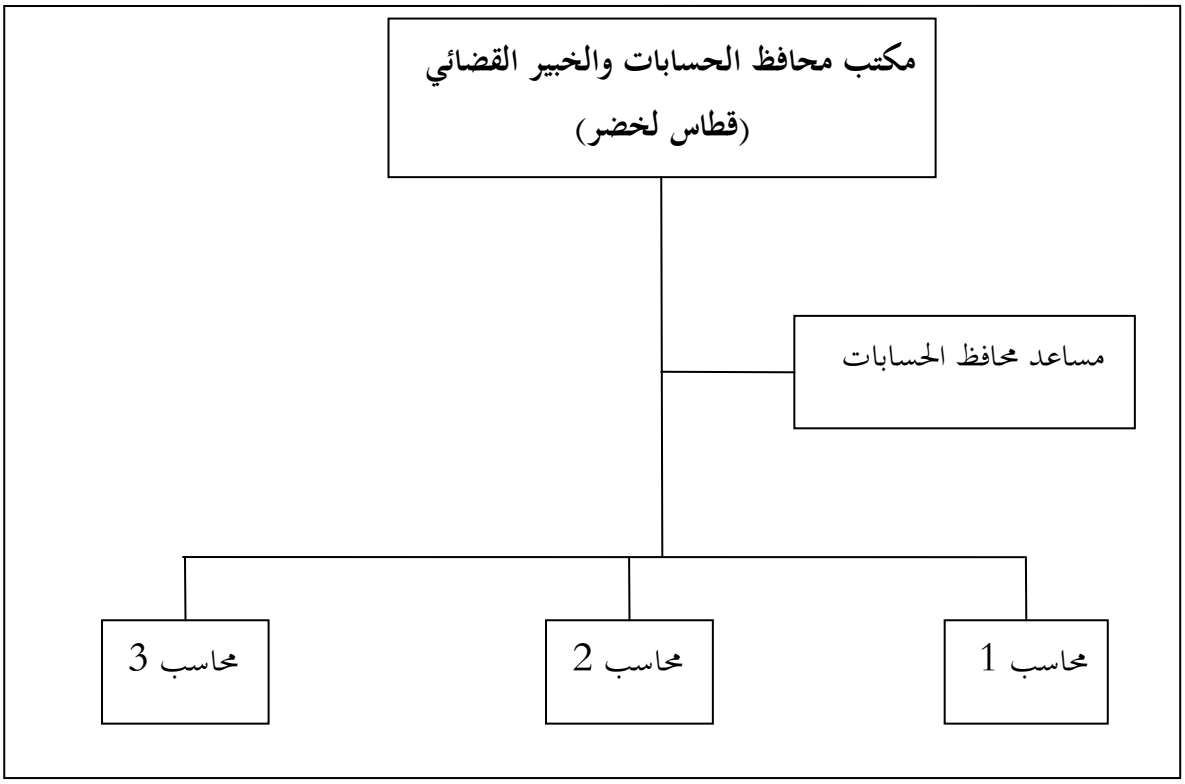

المصدر: مكتب محافظ الحسابات (قطاس لخضر).

المطلب الثالث: الخدمات التي يقوم بتقديمها مكتب محافظ الحسابات:

إن مكتب محافظ الحسابات ينشط في الميدان المالي والمحاسبي حيث يقوم بتقديم مايلي:

1. مسك المحاسبة والمتابعة الجبائية والمحاسبية للأشخاص الطبيعيين والمعنويين اللذين يمتثلون إلى النظام الحقيقي والتصريحات الجبائية الشهرية، وإعداد الميزانيات الختامية والقوائم المالية وكل الأعمال الدورية لزبائنه.

2. تقديم خدمات تتمثل في إستشمارات جبائية كما تتضمن عمليات الطعن لدى مختلف اللجان.

3. يقوم المكتب بالمصادقة على حسابات المؤسسات سواء كانت ذات مسؤولية محدودة أو مؤسسة مساهمةأو جمعيات .

4. يقوم بإعداد خبرات قضائية في مجال المحاسبة وهذا بناء على حكم قضائي صادر من المحكمة أو المجلس الذي يتم من خلاله تعيين الخبير في قضية ما.

5. كما يقوم بعملية الرقابة القانونية المستقلة وذلك بالإدلاء بشهادته على صحة الحسابات السنوية والتحقق من المعلومات المعطاة في تقرير مجلس الإدارة الخاص بالتسيير، وذلك دون تدخل في تسيير المؤسسة.

المبحث الثاني: إعداد التقرير النهائي لمحافظ الحسابات:

بعد الإطلاع على مجموعة التقارير المتوفرة يمكن تلخيص الشكل الذي يتم حسبه إعداد هذه التقارير (نشير إلى أن التقارير يتم إعدادها باللغة الفرنسية).

1. تتضمن الصفحة الأولى:

. إسم مكتب محافظ الحسابات بالإضافة إلى عنوان المكتب و رقم الهاتف.

. عنوان للتقرير: تقرير محافظ الحسابات للسنة المالية المختتمة في 2012/12/31.

. إسم الشركة ، رأس مالها و عنوانها.

2. الصفحة الثانية تحتوي على :

. تاريخ التقرير.

. إلى من يوجه التقرير : السادة أعضاء الجمعية العامة للشركة "س"

. العنوان.

. الهدف : تقرير محافظ الحسابات للسنة المالية المختتمة في 2012/12/31.

. على ضوء إنعقاد الجمعية العامة العادية طبقا للمادة 678 من القانون التجاري يشرفنا إحالة تقرير محافظ الحسابات الذي يحتوي:

. تقديم تقييم إجراءات الرقابة الداخلية.

. التقرير العام.

. التقارير الخاصة.

. القوائم المالية (الميزانية، جدول حسابات النتائج).

3. الصفحة الثالثة تحتوي على :

. صحيفة بيانات الشركة محل المراجعة.

. اسم الشركة: شركة "س" (شركة ذات أسهم).

. رقم التسجيل التجاري :

. رأس المال 000 3100 دج.

. الحسابات البنكية : اسم البنك و رقم الحساب فيه.

. العنوان :

. تاريخ بداية النشاط: 1998/11/04.

. شكل الشركة : شركة ذات اسهم.

. تاريخ تغيير شكل الشركة : 2008/10/06 (التحول من شركة ذات الشخص الوحيد الى الشركة ذات المسؤولية المحدودة).

. الرقم الجبائي:

. رقم المادة :

. النشاط (نشاط الشركة): تحويل و تكييف المنتجات الزراعية و تصدير المنتجات الغذائية.

الجدول رقم(III.2) : مساهمة الشركاء في رأس المال:

الشركاء	المساهمة في رأس المال	عدد الأسهم	النسبة المئوية من رأس المال%
حمزة	388 000	388	13
أحمد	678 000	678	22
عماد	678 000	678	22
كمال	678 000	678	22
عقبة	339 000	339	11
خالد	339 000	339	11
الإجمالي	3100 000	3100	%100

المصدر: وثائق من مكتب محافظ الحسابات.

المطلب الأول: التقدير العام:

1: إستعراض والتحقق من حسابات الأصول.

1.1: الأصول غير جارية.

1.1.1:التثبيتات العينية.

أ/ تقديم:

حسابات التثبيتات العينية الإجمالية في 2012/12/31 بمبلغ إجمالي 162 117 439.00 مفصلة على النحو التالي :

الجدول رقم (III . 3) : تفصيل التثبيتات العينية:

التعيين	المبلغ الإجمالي	الإهتلاك	المبلغ الصافي
أراضي	18 253 709.00	00	18 253 709.00
مباني	57 600 000.00	18 465 537.00	39 134 463.00
تثبيتات عينية أخرى	85 026 366.00	60 242 267.00	24 784 099.00
التثبيتات الجاري إنجازها	1 237 364.00	00	1 237 364.00
الإجمالي	162 117 439 .00	78 707 804.00	83 409 635.00

المصدر: وثائق من مكتب محافظ الحسابات.

ب/الهدف من المراقبة :

. التحقق من فتح حسابات التثبيتات العينية مع ارصدة الميزانية في 2012/12/31.

. تقريب الحيازات الجديدة مع الوثائق المبررة لها.

. التحقق من الوجود المادي للتثبيتات المهمة.

. التحقق من معقولية الإهتلاكات والمؤونات.

. تقريب الارصدة المسجلة في الميزانية مع دفتر الأستاذ العام و ميزان المراجعة.

ج/ خلاصة المراقبة:

تتضمن ملاحظات عدة مثل :

. إن تثبيتات الشركة "س" عرفت إرتفاعا قيمته 0.87 % مقارنتا بسنة2011 .

. بالإضافة إلى إعطاء الملاحظات :عن الحيازات . الإهتلاكات . الجرد المادي .....

. يتم تدقيق باقي الحسابات بنفس الطريقة(التقديم . الهدف من المراقبة . خلاصة المراقبة):

2.1: الأصول الجارية.

1.2.1: المخزونات و المنتجات قيد التنفيذ.

2.2.1: حسابات الزبائن.

3.2.1: المدينون الآخرون.

4.2.1: الضرائب و ما شابهها.

5.2.1: أموال الخزينة.

2/ الإستعراض و التحقق من حسابات الخصوم:

1.2:رؤوس الأموال الخاصة.

2.2: حسابات الخصوم الغير الجارية.

3.2: حسابات الخصوم الجارية.

لنجد بعد هذا تقرير الشهادة والذي يكون كما يلي :

. لقد قمنا بمراجعة الميزانية العمومية للشركة "س" بسكرة والتي أقفلت في 2012/12/31 وجدول حسابات النتائج والقوائم المالية الأخرى للإطلاع على تفاصيل المعلومات المحاسبية في شكل وثائق التي قدمها النظام المحاسبي المالي.

. تم تنفيذ مهمتنا وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها ، والتي تعتمد على تدقيق التسجيلات المحاسبية وإجراءات المراجعة الأخرى التي نعتبرها ضرورية بالنظر إلى قواعد التدقيق العادية.

. ثم بعد ذلك تكون فقرة ابداء الرأي كالآتي، وحسب رأينا فإنه يمكن تقديم التحفظات التالية:....

المطلب الثاني: التقارير الخاصة (معايير التقارير):

1: معيار المصادقة على الحسابات المدعمة أو الحسابات المدمجة.

2: معيار حول الإتفاقيات المنظمة.

3: معيار حول تفاصيل أعلى خمسة تعويضات.

4: معيار حول الإمتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين.

5: معيار حول تطور نتيجة السنوات الخمسة الأخيرة والنتيجة حسب السهم أو حسب الحصة الإجتماعية.

6: معيار حول إجراء الرقابة الداخلية.

7:معيار حول إستمرارية الإستغلال.

8:معيار يتعلق بحيازة أسهم كضمان.

9: معيار يتعلق بعملية رفع رأس المال .

10: معيار يتعلق بعملية تخفيض رأس المال.

11: معيار يتعلق بإصدار قيم منقولة أخرى.

12:معيار يتعلق بتوزيع التسبيقات على أرباح الأسهم.

13: معيار يتعلق بتحويل الشركات ذات اسهم.

14: معيار يتعلق بالفروع والمساهمات و الشركات المراقبة.

1: المصادقة على الحسابات المدعمة أو الحسابات المدمجة:

وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 11 . 201 المؤرخ في 26 ماي 2011 والذي يحدد معايير تقارير محافظ الحسابات و أشكالها و آجال إرسالها.

نعلمكم ان الشركة "س" : ويشير محافظ الحسابات عن ما إذا كانت لدى الشركة فروع أو أنها جزء من مجمع الشركات.

2:الإتفاقيات المنظمة

وفق المقتضيات المادة 628 من المرسوم التشريعي رقم 93 . 08 الصادر بتاريخ 25 افريل 1993، المعدل والمكمل للمرسوم رقم 75/59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 من القانون التجاري وأحكام المرسوم التنفيذي رقم 11 . 202 المؤرخ في 26 ماي 2011 و الذي يحدد معايير تقارير محافظ الحسابات و اشكالها و أجال ارسالها نعلمكم ان: و يشير محافظ الحسابات عن ما إذا كان لدى الشركات اتفاقيات منظمة مثل الإتفاقيات المشار اليها في المادة أعلاه.

3: معيار حول تفاصيل أعلى خمسة تعويضات :

وفقا لمقتضيات المادة 680 الفقرة 3 من المرسوم التشريعي رقم 93 . 08 الصادر بتاريخ 25 افريل 1993 المعدل والمكمل للمرسوم رقم 75/59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 من القانون التجاري وأحكام المرسوم التنفيذي رقم 11 . 202 المؤرخ في 26 ماي 2011 والذي يحدد معايير تقارير محافظ الحسابات و أشكالها و آجال إرسالها.

نصادق (نشهد) بدقة عن أعلى خمسة تعويضات بمبلغ صافي 1 564 690.06 مفصلة كما يلي:

الجدول رقم (III . 4) : اعلى خمسة تعويضات في المؤسسة.

الرقم	اللقب	الإسم	الوظيفة	عدد الأسهم	
1	/	حمزة	المسير	12	478 800.00
2	/	فايزة	المحاسب	12	343 870.00
3	/	قيس	كهربائي	12	300 330.00
4	/	عمار	سائق المركبات	12	248 969.92
5	/	سارة	مساعد محاسب	12	192 720.14
	الإجمالي				1 564 690.06

المصدر: وثائق من مكتب محافظ الحسابات.

4: الإمتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين :

وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 202.11 المؤرخ في 26 ماي 2011 والذي يحدد معايير تقارير محافظ الحسابات و أشكالها و آجال إرسالها نعلمكم أن : و يشير محافظ الحسابات عن ما إذا كانت الشركة تمنح إمتيازات خاصة لمستخدميها أم لا.

5: تطور نتيجة السنوات الخمسة الاخيرة والنتيجة حسب السهم أو حسب الحصة الاجتماعية:

وفقا لمقتضيات المادة 678 الفقرة 6 من المرسوم التشريعي رقم 08.93 المؤرخ في 25 أفريل 1993 المعدل والمكمل للمرسوم رقم 59/ 75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 من القانون التجاري وأحكام المرسوم التنفيذي رقم 202.11 المؤرخ في 26 ماي 2011 والذي يحدد معايير تقارير محافظ الحسابات و أشكالها و آجال إرسالها نعلمكم أن نتائج أربع سنوات الأخيرة التي سجلتها الشركة موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(III . 5) : نتيجة السنوات الأربعة الأخيرة للمؤسسة:

التعيين	2008	2009	2010	2011	2012
نتيجة السنة المالية	397 777	6 053 661	-2 433 036	-5 635 970	-9 615 219
عدد المساهمات	3 100	3 100	3 100	3 100	3 100
النتائج بالمساهمة	128. 31	1 952. 79	-784 .85	-1 818.05	-3101.68

المصدر: وثائق من مكتب محافظ الحسابات.

6: إجراءات الرقابة الداخلية :

وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 202.11 المؤرخ في 26 ماي 2011 الذي يحدد معايير تقارير محافظ الحسابات وأشكالها و آجال إرسالها.

نقدم فيمايلي نتائج تقييم اجراءات الرقابة الداخلية والوسائل المختلفة المستخدمة لحفظ و صون الممتلكات :

فيعطي محافظ الحسابات ملاحظاته ونتائج تقييمه لكل من:

1: التنظيم العام.

2: المحاسبة والمالية.

3: حفظ الأرشيف.

7: إستمرارية الإستغلال :

وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 202.11 المؤرخ في 26 ماي 2011 الذي يحدد معايير تقارير محافظ الحسابات وأشكالها و آجال إرسالها نعلمكم أن البيانات المالية معدة على أساس مبدأ الإستمرار في الإستغلال.

الجدول رقم (III . 6) : إستمرارية الإستغلال:

رقم الحساب	إسم الحساب	المبلغ
10/ح	رأس المال والإحتياطات و ما شابهها	3 100 000
105/ح	فارق إعادة التقييم	54 198 626 .94
106/ح	الإحتياطات	275 988.00
11/ح	نتائج السنة المالية 2010	-2 433 036.21
11/ح	نتائج السنة المالية 2011	-5 635 970.28
12/ح	نتائج السنة المالية 2012	-9 615 219.00
الإجمالي		39 890 389.45

المصدر: وثائق من مكتب محافظ الحسابات.

مع تقديم الملاحظات و أسباب النتائج السالبة.

8: حيازة الأسهم كضمان :

يشير محافظ الحسابات عن ما إذا كانت الشركة قد قامت بحيازة الأسهم كضمان أم لا.

9: عملية رفع رأس المال:

يشير محافظ الحسابات عن ما إذا كانت الشركة قد قامت بأي عملية لرفع رأس المال خلال السنة محل المراجعة أم لا.

10: عملية تخفيض رأس المال:

يشير محافظ الحسابات عن ما إذا كانت الشركة قد قامت بأي عملية لتخفيض رأس المال خلال السنة محل المراجعة أم لا

11: إصدار قيم منقولية أخرى:

هل قامت الشركة في الماضي أو خلال السنة المالية محل المراجعة بإصدار قيم منقولة أم لا.

12: توزيع التسبيقات على أرباح الأسهم:

إن كان هناك أي توزيع للأرباح خلال السنة المالية محل المراجعة من قبل الشركة يشير محافظ الحسابات لذلك.

13: تحويل الشركة ذات الأسهم:

إن قامت المؤسسة بتحويل شكلها خلال السنة المالية يشير محافظ الحسابات لذلك.

14: الفروع والمساهمات والشركات المراقبة:

يشير محافظ الحسابات في تقريره عن ما إذا كانت للشركة فروع أو مساهمات أو شركات مراقبة أم لا.

المطلب الثالث: القوائم المالية (الميزانية ، جدول حسابات النتائج):

الجدول رقم(III . 7): أصول ميزانية السنة المالية المقفلة في2012/12/31:

الأصول	الخام	إهتلاكات والمؤونات	2012	2011
الأصول المثبة(غير الجارية)				
فارق الشراء				
التثبيتات المعنوية				
التثبيتات العينية				
الأراضي	18 253 708.69		18 253 708.69	18 253 708.69
المباني	57 600 00.00	18 465 536.96	39 134 463.04	39 488 977.53
التثبيتات العينية الأخرى	85 026 366.27	60 242 267.30	24 784 098.97	28 754 633.39
التثبيتات الجاري إنجازها	1 237 364.34		1 237 364.34	1 237 364.34
التثبيتات المالية				
السندات الموضوعية موضع المعادلة				
السندات الأخرى المثبتة				
القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية	2 024 583.84		2 024 583.84	2 024 583.84
الضرائب المؤجلة على الأصول				
مجموع الأصول غير الجارية	164 142 023.14	78 707 804.88	85 434 218.88	89 759 267.79
الأصول الجارية				
المخزونات والمنتوجات قيد الصنع	24 980 570.46		24 980 570.46	16 821 464.53
الزبائن	1 078 565.80		1 078 565.80	3 562 346.10
المدينون الآخرون	1 910 176.48		1 910 176.48	1 639 755.12
الضرائب وما شابهها	19 337 027.86		19 337 027.86	19 148 190.59
الأصول الأخرى الجارية				
توظيفات وأصول مالية جارية				
أموال الخزينة	96 384 606.12		96 384 606.12	58 169 957.09
مجموع الأصول الجارية	143 690 946.72		143 690 946.72	99 361 713.13
المجموع العام للأصول	307 832 969.86	78 707 804.88	229 125 165.60	189 120 981.2

المصدر: وثائق من مكتب محافظ الحسابات.

الجدول رقم (III . 8): خصوم ميزانية السنة المالية المقفلة في 2012/12/31:

التعيين	2011	2012
رؤوس الأموال الخاص,	3 100 000	3100 000
رأس المال الصادر		
رأس المال غير المطلوب		
العلاواة والإحتياطات(الإحتياطات المدمجة)	275 988.00	275 988.00
فارق إعادة التقييم	54 198 626.94	54 198 626.94
فارق المعادلة		
النتيجة الصافية(النتيجة الصافية حصة المجمع	-9 615 219.00	-5 635 970.28
رؤوس الأموال الخاصة الأخرى الترحيل من جديد	-8 069 006.49	-2 433 036.21
حصة الشركة المدمجة		
حصة ذوي الأقلية	39 890 389.35	49 505 608.45
المجموع 1		
الخصوم غير الجارية		
القروض والديون المالية	32 567 481.63	37 206 977.63
الضرائب(الموجلة والمرصد لها)		
الديون الأخرى غير الجارية		
المؤونات والمنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا		
مجموع الخصوم غير الجارية2	32 567 481.63	37 206 977.63
الخصوم الجارية		
الموردون والحسابات الملحقة	2 548 337.66	5 192 692.64
الضرائب	21 844.60	6 355.20
الديون الأخرى	10 642 007.56	9 469 504.34
خزينة الخصوم	143 455 104.80	87 739 842.96
مجموع الخصوم الجارية3	156 667 294.62	102 408 395.14
المجموع العام للخصوم	229 125 165.60	189 120 981.22

المصدر: وثائق من مكتب محافظ الحسابات.

الجدول رقم (III . 9): جدول حسابات السنة المالية المقفلة في 2012/12/31:

التعيين	2012	2011
المبيعات والمنتجات الملحقة	2 566 134.39	55 926 698.05
تغيرات المخزونات والمنتوجات المصنعة والمنتوجات قيد الصنع	7 615 696.67	-1 316 612.32
إعانات الإستغلال		3 115 820.64
1.إنتاج السنة المالية	10 181 831.06	57 725 906.37
المشتريات المستهلكة	-5 788 204.45	-35 833 421.48
الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى	-1 093 123.77	-2 183 128.37
2.إستهلاك السنة المالية	-6 881 328.22	-38 016 549.85
3.القيمة المضافة للإستغلال(1 . 2)	3 300 502.84	19 709 937.89
أعباء المستخدمين	-5 591 029.92	-9 695 829.28
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	-11 894.32	-104 589.35
4.إجمالي فائض الإستغلال	-2 302 421.40	-9 908 937.89
المنتجات العلياتية الأخرى		
الأعباء العملياتية الأخرى	-244 032.64	-169 581.75
المخصصات للإهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة	-5 724 048.91	-6 028 680.13
5.النتيجة العملياتية	-8 270 502.95	3 710 676.01
المنتوجات المالية		187 876.39
الأعباء المالية	-1 344 716.15	-9 385 734.68
6.النتيجة المالية	-1 344 716.15	-9 197 858.29
7.النتيجة العادية قبل الضرائب(5 . 7)	-9 615 219.10	-5 487 182.28
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية		-148 788.00
الضرائب المؤجلة(تغيرات)عن النتائج العادية		
مجموعة منتجات الأنشطة العادية	-10 181 831.06	57 913 782.76
مجموعة أعباء الأنشطة العادية	-19 797 50.16	-63 549 753.04
8.النتيجة الصافية للأنشطة العادية	-9 615 219.10	-5 635 970.28
عناصر غير عادية(منتجات) (يجب بيانها)		
عناصر غير عادية(أعباء) (يجب بيانها)		
9.**النتيجة غير العادية**		
10.**صافي نتيجة السنة المالية**	-9 615 219.10	-5 635 970.28

المبحث الثالث: تقرير المراجع الخارجي وتحديد المخاطر المالية:

بعد أن حددنا طريقة وأدوات الدراسة وكيفية صياغة تقرير محافظ الحسابات سنتناول فيما يلي تحليل تقارير محافظ الحسابات، والهدف من هذا التحليل التقرب أكثر من الواقع وإختبار ما تم الوصول إليه في الجانب النظري.

المطلب الأول: تحليل تقرير محافظ الحسابات لشركة الوفاء لسنة 2012:

من خلال تتبع تقرير محافظ الحسابات لشركة الوفاء لسنة 2012، فإنه يتضح أن محافظ حسابات الشركة، قد أعطى رأي محتفظ حول صحة وعدالة القوائم المالية، ويشير التقرير إلى مجمل الطرق والقواعد العتمدة وكذلك التأكيد على إحترام معايير (تدقيق الحسابات)، ومجمل النقاط التي أدت إلى التحفظ في إبداء الرأي.

تضمن تقرير محافظ الحسابات لسنة 2012 مجمل الطرق والقواعد التي تم على أساسها تدقيق القوائم المالية للشركة والتي تمثلت أساسا في دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية المعتمد بالشركة بالإضافة إلى الفحوص والإختبارات وتتبع أرصدة الحسابات في تاريخ الإقفال، والإشارة إلى أن عملية الإختبار قد تمت بالمطابقة مع الأدلة وقرائن الإثبات.

كان رأي محافظ الحسابات حول مصداقية القوائم المالية لشركة الوفاء لسنة 2012 ، كان مقيدا وبتحفظ على مجموعة من النقاط التي حالت دون إعطاء رأي نظيف حول مصداقية القوائم المالية.

الجدول رقم (III . 10): نتائج تقرير محافظ الحسابات لشركة الوفاء لسنة 2012:

الملاحظات ونقاط الضعف	التفسير
1 . غياب الجرد المادي للتثبيتات في 2012/12/31 ما يمنع القيام بالمقارنة بين الأرصدة المحاسبية مع الوجود المادي. . الجرد المادي للمخزونات لم يحقق ضمن المعايير المتعارف عليها في هذا الإطار والمؤسسة لم تكلف لجان الجرد(العد) بمجموع المخزونات الواجب جردها. 2 . بعد تقييم إجراءات الرقابة الداخلية والوسائل المختلفة المستخدمة لحفظ وصون الممتلكات أعطى محافظ الحسابات النتائج	1 . الشركة لا تقوم بالجرد المادي (التثبيتات والمخزونات) رغم ضرورة هذا الأخير حسب نص المادة 10 من القانون التجاري يجب على كل تاجر أن يقوم بعملية جرد كل عناصر أصول وعناصر خصوم الميزانية ، وبما أن الشركة لا تقوم بالجرد المادي وبالتالي لا يمكنها إستخراج الفروق الناتجة عن المقارنة بين ما هو موجود في الدفاتر وما هو موجود فعلا، من بين هذه الفروق نذكر: . إستثمارات مسجلة بالدفاتر لكنها غادرت المؤسسة. . مخزونات أتلفت وأصبحت غير صالحة للإستعمال أو مخزونات أختلست. . خسائر محتملة الوقوع لم تأخذ في الحسبان أو أخذت ولكن مبالغ فيها. .كل ما سبق يكلف المؤسسة ويكبدها خسائر مالية (خطر خسارة الأموال) وبالتالي فمحافظ الحسابات قد أشار إلى هذا الخطر وهو خطر خسارة الأموال في حالة أنها لم تقم بالجرد المادي وتكشف الفروقات. 2 . أشار محافظ الحسابات عند تقييمه للتنظيم العام إلى غياب تنفيذ الهيكل التنظيمي للمؤسسة رغم ضرورة هذا الأخير والذي يستوجب تعريف المسؤوليات أي أن يكون واضحا المسؤول عن كل عمل في المؤسسة فعدم تحديد

أو النقائص المتوصل إليها في هذا التنظيم العام كمايلي: . غياب التنفيذ(التفعيل) من قبل المشروع للهيكل التنظيمي للمؤسسة. . غياب دليل للتسيير الرسمي لإجراءات التسجيل وإستغلال وسائل المؤسسة. . الإجراءات الموضوعية تحتوي على العديد من النقائص التي يمكن أن تؤثر على مصداقية الحسابات. . لا يوجد مطابقة الأرصدة لدى الزبائن . المدينون . ديون الإستغلال.. . غياب إجراء التسيير ومراقبة الذمم المدينة والمبيعات خصوصا ما يتعلق بمنح وتسهيل الدفع. 3 .كما أشار محافظ الحسابات أن: . المؤسسة لا يتوفر لديها سجل لشيكات المستحقة والذي يتضمن البيانات التالية: رقم الشيك، والمبلغ المستحق،إسم المسحوب لصالحه الشيك الغرض من الصرف... 4 .كما أشار محافظ الحسابات عند تقييمه لإستمرارية الإستغلال إلى النتيجة السالبة المحققة وبين سببها وهي نقص في رقم الأعمال الناتج عن الحصول على قرض بنكي.	المسؤوليات يصعب في حالة وجود غش أو أخطاء تحديد المسؤول عنها وبالتالي لا يمكن للمؤسسة أن تقوم بإجراءاتها في حالة وجود هذه الأخطاء كإجراء معاقبة الشخص المسؤول للحد من هذه الأخطاء، وتفادي حالات الغش، ولا يمكنها كذلك الحصول على تعويض من الشخص المسؤول لعدم قدرتها على معرفته. . وكذلك عدم وجود هيكل تنظيمي للمؤسسة يعني غياب تحديد الإختصاصات وبالتالي يمكن أن يستلم شخص ما عملا ليس من إختصاصه ومنه الأعمال لا تكون منجزة على أكمل وجه وكما يجب، ما يزيد من فرصة تحقيق خسائر وإلحاق ضرر بالمؤسسة. . ومن بين النقائص التي أشار إليها محافظ الحسابات: غياب دليل للتسيير الرسمي لإجراءات التسجيل وإستغلال وسائل المؤسسة وأن الإجراءات الموضوعية تحتوي على العديد من النقائص. وبالتالي يمكن القول أنه ليس لدى المؤسسة إجراءات تسجيلية مناسبة تضمن لها الرقابة المحاسبية السليمة على الموجودات والمطلوبات دون أخطاء مما قد يكلفها خسائر مالية. . أما غياب وجود مطابقة للأرصدة في المؤسسة فيمكن أن يكلف هذه الأخيرة كثيرا وهذا لأن المطابقة هي التي تمكن المؤسسة من إكتشاف الأخطاء مثلا عدم وجود مطابقة لأرصدة الزبائن لا يمكن المؤسسة من إكتشاف المخاطر كتحصيل مبلغ من عميل وقيده بأقل منها أو تحويل المبالغ إلى الحساب الخاص وليس إلى حساب المؤسسة... وكل هذا يسبب خسائر مالية للمؤسسة. . إن غياب إجراءات التسيير ومراقبة الذمم المدينة والمبيعات لا يمكن المؤسسة من معرفة إذا كانت هناك إجراءات التحقق من الملاءة المالية للزبائن قبل القيام بالتسليف لهم، وهل شحن البضاعة يتم إستنادا إلى أوامر بيع موثقة وموافق عليها من الإدارة بالإضافة إلى كثير من أساليب الرقابة التي تمكن المؤسسة من الحفاظ على أموالها. 3 . عدم توفر المؤسسة على هذا السجل لا يمكنها من إكتشاف حالات الغش 4 . وبالتالي أشار هنا إلى خطر من المخاطر المالية وهو خطر السيولة، أي عدم توفر السيولة لدى المؤسسة لمواجهة إلتزاماتها مما حقق خسارة (نتيجة سالبة).

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على تقارير محافظ الحسابات.

المطلب الثاني: تحليل تقرير محافظ الحسابات لشركة الوفاء لسنة 2013 وسنة 2014:

من خلال تتبع تقرير محافظ الحسابات لشركة الوفاء لسنة 2013 وسنة 2014 ،نجد أن محافظ الحسابات قد أعطى رأيا متحفظا، كما ورد في تقرير سنة 2012 حيث أن جميع النقاط التي كان على أساسها التحفظ في إبداء الرأي لسنة 2012 لا تزال قائمة، وهذا ما يجعل التحفظ في إبداء المحافظ رأيه حول مصداقية القوائم المالية للشركة محل المراجعة.

. تضمن تقرير محافظ الحسابات لدورة 2013 ودورة 2014 مجمل الطرق والقواعد المعتمدة لأداء مهمة تدقيق حسابات الشركة.

. بالرغم من مجمل التحفظات التي تضمنها تقرير محافظ الحسابات الخاص بالسنة السابقة، إلا أنها بقيت واضحة بنسبة كبيرة في تقرير المراجعة لسنة 2013 وسنة 2014.

الجدول رقم (III . 11): نتائج تقرير محافظ الحسابات لشركة الوفاء لسنة 2013 وسنة 2014:

السنة	الملاحظة ونقاط الضعف
سنة 2013 سنة2014.	. غياب الجرد المادي للتثبيتات. . الجرد المادي للمخزونات لم يحقق ضمن المعايير المتعارف عليها في هذا الإطار والمؤسسة لم تكلف لجان الجرد بموضوع المخزونات الواجب جردها. . غياب تنفيذ الهيكل التنظيمي للمؤسسة. . غياب دليل للتسيير لإجراءات التسجيل وإستغلال وسائل المؤسسة والإجراءات الموضوعة تحتوي على العديد من النقائص. . غياب وجود مطابقة الأرصدة في المؤسسة. . غياب إجراءات التسيير ومراقبة الذمم المدينة والمبيعات خصوصا ما يتعلق بمنح وتسهيل الدفع. . المؤسسة لا يتوفر لديها سجل لشيكات المستحقة.

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على تقارير محافظ الحسابات.

نلاحظ أن ملاحظات محافظ الحسابات ونقاط الضعف التي أشار إليها في تقريره لسنة 2012 تكررت في سنة 2013 وسنة 2014 وما دفعنا إلى التفكير في السبب والتخمين في ما إذا كانت الشركة محل المراجعة لا تأخذ بنصائح محافظ الحسابات أو أن السبب يكمن في إهمال محافظ الحسابات وإعادته لنفس التقرير مع تغيير في السنوات. هذا ما دفعنا إلى طرح الإشكال على محافظ الحسابات وقد كانت له توضيحات كانت كالآتي أن الشركة محل المراجعة هي شركة صغيرة لهذا لا تتأثر بنقاط الضعف والنواقص التي يشير إليها في تقاريره والدليل على ذلك تحقيقها لنتائج إيجابية

سنة 2013، وسنة 2014 كما أشار إلا أنه لو كانت الشركة محل الدراسة شركة كبيرة فإن عدم أخذها بالنصائح سوف يؤثر على نتائجها.

المطلب الثالث: تحليل تقرير شركة النجاح لسنة 2012:

من خلال تتبع تقرير محافظ الحسابات لشركة النجاح لسنة 2012، فإنه يتضح أن محافظ حسابات الشركة، قد أعطى رأي متحفظ حول صحة وعدالة القوائم المالية، ويشير التقرير إلى مجمل الطرق والقواعد العتمدة وكذلك التأكيد على إحترام معايير (تدقيق الحسابات)، ومجمل النقاط التي أدت إلى التحفظ في إبداء الرأي.

تضمن تقرير محافظ الحسابات لسنة 2012 مجمل الطرق والقوائم التي تم على أساسها تدقيق القوائم المالية للشركة والتي تمثلت أساسا في دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية المعتمد بالشركة بالإضافة إلى الفحوص والإختبارات وتتبع أرصدة الحسابات في تاريخ الإقفال، والإشارة إلى أن عملية الإختبار قد تمت بالمطابقة مع الأدلة وقرائن الإثبات.

كان رأي محافظ الحسابات حول مصداقية القوائم المالية لشركة النجاح لسنة 2012 ، كان مقيدا وبتحفظ على مجموعة من النقاط التي حالت دون إعطاء رأي نظيف حول مصداقية القوائم المالية.

الجدول رقم (III . 12): نتائج تقرير شركة النجاح لسنة 2012:

الملاحظات:	محتوى عرض القوائم المالية والقواعد المحاسبية لا يتم تطبيقها بشكل كامل مثل: . عدم تحديد قواعد حساب الإهتلاكات للتثبيتات غياب الجرد المادي للثبيتات. . أرصدة حسابات السنوات السابقة لا يتم تحليلها. . وجدنا فرق إيجابي بين الجرد المادي والمحاسبي بمبلغ 3 349 917.71DA يجب أن يعدل في سنة 2013. . تغير القيمة الصافية للشركة مقارنة بعام 2011 وهذا التغيير نتيجة العجز في السنة. **تقييم إجراءات الرقابة الداخلية:** **التنظيم العام:** . غياب تفعيل لمشروع الهيكل التنظيمي الرسمي للمؤسسة. . غياب دليل للتسيير الرسمي لإجراءات التسجيل وإستغلال وسائل المؤسسة، الإجراءات الموضوعة تحتوي على العديد من النقائص والتي يمكن أن تؤثر على مصداقية الحسابات. . غياب التكامل والتنسيق للرقابة الداخلية داخل المؤسسة. . لا يوجد مطابقة الأرصدة لدى الزبائن المدينون، ديون الإستغلال... . غياب إجراء لتسيير ومراقبة الذمم المدينة للمبيعات.

	. غياب إتخاذ القرارات الإستثمارية المهمة. **المحاسبة والمالية:** . الدفاتر القانونية المنصوص عليها في المادة9،11،10 من القانون التجاري لا يتم الإحتفاظ بها من قبل الجهات المعنية. . غياب الجرد المادي للإستثمارات مما لا يسمح بمقاربة الأرصدة المحاسبية والوجود الفعلي.
التوصيات:	فيما يتعلق ببرامج المحاسبة، ننصح بتغير الإقرارات الضريبية للسنوات السابقة النظر في قواعد حساب الإهتلاك. . إجراء تحليل للأرصدة، إسترجاع الضمان. . تفصيل حساب العملاء. . مقاربة الأرصدة. . تحليل حساب العملاء الأجانب. . ننصح بتحليل وتنظيم وإجراء طلب لإسترجاع الضرائب (ضريبة على القيمة المضافة قابلة للإسترداد). فيما يتعلق بحسابات الخزينة، نوصي بإجراء المقاربة البنكية.

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على تقارير محافظ الحسابات.

خلاصة الفصل الثالث:

لقد خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي من دراستنا وكان الهدف منه تطبيق ما تم التوصل له في الجانب النظري وإختبار مدى تطابقه مع الواقع العملي.

ومن خلال الدراسة التطبيقية للتقارير المدروسة للسنوات الثلاثة لشركة الوفاء وتقرير شركة النجاح، نجد أن محافظ الحسابات قد أشار للعديد من النواقص والملاحظات والتي شأنها أن تتسبب في مخاطر مالية للمؤسسة.

تشير النتائج إلى عدم أخذ شركة (الوفاء) بنصائح محافظ الحسابات، والدليل على ذلك تكرار الملاحظات، مما إنجر عنه إعطاء رأي متحفظ حول مصداقية القوائم المالية، والناتجة عن خلل في عمليات الجرد المادي.وهذا مما يطرح كذلك على مستوى الإهتلاك، وهذا الأمر أخذ يتكرر في جميع التقارير وبالأحرى سنوات الدراسة، والسبب قد يكون راجع إلى نقص تطلع على مبادئ المحاسبة المتعارف عليها، أو ناتج عن إهمال من طرف الجهات المعنية، بالإضافة إلى العديد من النواقص والتحفظات التي حالت دون إعطاء رأي نظيف.

الخاتمة

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع أهمية تقرير المراجع الخارجي في تحديد المخاطر المالية في المؤسسة الإقتصادية الإحاطة بالمراجعة الخارجية، والتركيز على أهم أطرافها الأساسية وهو المراجع الخارجي.كما سعينا إلى التعرف على تقرير المراجع الخارجي من مختلف الجوانب والذي يتضمن رأيه حول مدى مصداقية القوائم المالية.وكانت هذه الدراسة محاولة للتوافق بين الإطارين النظري والميداني من أجل الإجابة على الإشكالية الأساسية والتساؤلات الفرعية.

الجزء النظري حاولنا الإلمام بإشكالية البحث بتناول فصلين يمثل الأول في الإطار العام للمراجعة الخارجية الذي تناولنا فيه التطور التاريخي للمراجعة الخارجية، ومختلف التعاريف وأهميتها، الأهداف والأنواع للمراجعة الخارجية، وكذا تطرقنا إلى المراجع الخارجي من خلال تعريفه والتعرف على مهامه وما يتمتع به من حقوق وما عليه من واجبات وما يتحمله من مسؤوليات، بالإضافة إلى تعيينه. كما تطرقنا إلى تقرير المراجع الخارجي والذي يعتبر خلاصة ما توصل إليه ونتيجة قيامه بالمراجعة من خلال معايير وإجراءات هذا التقرير، أنواعه وأهميته لكل الأطراف ذات العلاقة.

أما الفصل الثاني حاولنا فيه التطرق إلى المخاطر من مفهومها ومسبباتها وكذا أنواعها وأساليب التعامل معها، ثم إنتقلنا إلى إدارة المخاطر من خلال توضيح مفهومها أهدافها وخطواتها وكذا هيكل وتنظيم إدارة المخاطر، كما تطرقنا إلى أبعاد المخاطر المالية من خلال توضيح مفهومها وأنواعها والتطرق إلى إستراتيجيات إدارة هذه المخاطر، وأخيرا قمنا بتوضيح المخاطر التي تؤدي بدروها إلى تكليف المؤسسة خسائر مالية وهي المخاطر المرتبطة بالرقابة الداخلية. والمخاطر المتعلقة بالهيكل التنظيمي بالإضافة إلى مخاطر عدم التزام المراجع الخارجي بمبادئ وأخلاقيات المهنة وبالتالي لا تؤدى المراجعة الخارجية كما يجب وقد يكلف هذا لمؤسسة خسائر مالية كبيرة وفي الأخير تطرقنا إلى كيفية تحديد المراجع الخارجي للمخاطر المالية.

أما الفصل الثالث فيتمثل في دراسة ميدانية بمكتب محافظ الحسابات قمنا فيه بتحليل عينة من تقارير محافظ الحسابات.

النتائج:

. المراجعة الخارجية تعمل على زيادة القدرة على توصيل المعلومات المحاسبية وهذا من خلال إعداد التقرير النهائي للمراجع والذي يحتوي على مدى موثوقية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية

. تقرير المراجع يعطي رأيا واضحا وجازما في مدى صدق القوائم المالية.

. تقديم المراجع لتقريره يخدم فئات عديدة في المجتمع، لتمكينهم من إتخاذ القرارات المناسبة وفي الوقت المناسب، وعلى مستوى المؤسسة في مساعدتها على نجاحها والتحقيق الأمثل لأهدافها.

. تقرير المراجع الخارجي يساهم في تحديد المخاطر المالية من خلال تقديم الملاحظات والإشارة إلى نقاط الضعف والنواقص التي من شأنها أن تكبد المؤسسة خسائر مالية.

. فعالية تقرير المراجع الخارجي بالنسبة للمؤسسة تكمن في إكتشاف المخاطر وتقديم التوصيات لتجنب هذه المخاطر دوريا.

التوصيات:

. ضرورة إعطاء أهمية بالغة لمهنة المراجعة الخارجية الأمر الذي يساعد على تطويرها.

. تقرير محافظ الحسابات في نهاية السنة المالية لا يكفي لإكتشاف وتحديد المخاطر لذا يجب على المؤسسة أن تتبع كل الطرق المساعدة على إكتشاف هذه المخاطر أو تفاديها كتصميم نظام رقابة داخلي فعال وتفعيل الهيكل التنظيمي مع الإستعانة بالمدقق الداخلي.

. الإهتمام بالتقارير التي يعدها محافظ الحسابات وضرورة الإهتمام بالتوصيات والإقتراحات التي تندرج ضمن التقرير النهائي للمراجعين.

أفاق الدراسة:

يعتبر موضوع أهمية تقرير المراجع الخارجي في تحديد المخاطر المالية في المؤسسة، ذا أهمية بالغة يفتح أفاق لدراسات مستفيدة من جزئياته ومكملة أمام الطلبة الراغبين في التطرق لذلك وعليه يمكن أن نطرح المواضيع التالية كمشاريع للدراسة:

. دور تقرير محافظ الحسابات في تطوير نتائج المؤسسة.

. دور تقرير محافظ الحسابات في إتخاذ القرارات المالية.

. مساهمة المراجع الخارجي الخارجي في التخفيف من مخاطر المراجعة.

أولا: القوانين:

1.القانون التجاري، ديوان المطبوعات الجزائرية،2007

ثانيا: الكتب:

2.أحمد حلمي جمعة، **المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث**، (عمان: الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009).

3.أحمد حلمي جمعة، **تدقيق البنوك والأدوات المالية المشتقة**، (عمان: الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع،ط2 2015).

4. أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، **إدارة الخطر والتأمين**،(عمان: الأردن، دار حامد، 2010).

5. أمين السيد أحمد لطفي، **مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة**، (الإسكندرية: مصر، الدار الجامعي، 2005).

6. بن علي بلعزوز، وآخرون،**إدارة المخاطر**،(عمان: الأردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2013).

7. حامد طلبة محمد أبو هيبة، **أصول المراجعة** ،(عمان: الأردن، زمزم ناشرون وموزعون، 2012).

8. سليمان زيدان، **إدارة الخطر والتأمين**، (عمان : الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2013).

9. سيد الهواري، **الإدارة المالية منهج إتخاذ القرارات**،(مصر، مكتبة عين شمس والمكتبات الكبرى، ط6، 1996).

10. شوقي سيف النصر سيد، **الأصول العلمية والعملية للخطر والتأمين**،(القاهرة : مصر، ب د ن، ط3 1999).

11. طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر**،(الإسكندرية: مصر، الدار الجامعية، 2003).

12. عاطف عبد المنعم وآخرون، **تقييم وإدارة المخاطر**، (القاهرة: مصر، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث 2008).

13. عاطف وليم أندراوس،**التمويل والإدارة المالية للمؤسسة**،(الإسكندرية: مصر، دار الفكر الجامعي، 2006).

14. عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو،**إدارة الخطر والتأمين**،(عمان: الأردن، دار اليازوري، 2009).

15. عبد الفتاح محمد الصحن وأخرون، **أسس المراجعة . الأسس العلمية والعملية** (الإسكندرية: مصر، الدار الجامعية،2004).

16. عبد الناصر براني أبو شهد،**إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، (عمان: الأردن، دار النفائس للنشر والتوزيع 2013).

17. محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**،(بن عكنون: الجزائر، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005).

18. محمد التهامي طواهر و مسعود صديقي،**المراجعة وتدقيق الحسابات ، الإطار النظري والممارسة التطبيقية**، (بن عكنون:الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2003).

19. محمد السيد سرايا،**أصول وقواعد المراجعة والتطبيق ، الإطار النظري، المعايير والقواعد، مشاكل التطبيق العملي**. (الإسكندرية: مصر، دار المعرفة الجامعية، 2002).

20. محمد الفيومي و آخرون، **المراجعة علما وعملا**، (الإسكندرية : مصر ، دار التعليم الجامعي ، 2015).

21. محمد صالح الحناوي ، إبراهيم إسماعيل سلطان، **الإدارة المالية والتمويل**، (الإسكندرية: مصر، الدار الجامعية 1999).

22. ممدوح حمزة أحمد، ناهد عبد الحميد، **إدارة الخطر والتأمين**، (القاهرة: مصر، ب د ن، 2003).

23. منير إبراهيم هندي، **الأوراق المالية وأسواق رأس المال**، (الإسكندرية: مصر، دار المعارف، 1999).

24. نادر الجيران، **المراجعة بين النظرية و التطبيق** ، (الكويت ،مكتبة آفاق ، 2011).

25. ناشد محمود عبد السلام، **إدارة المخاطر**،(القاهرة: مصر، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 2003).

26. نصر صالح محمد، **نظرية المراجعة**، (طرابلس: ليبيا، الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر، 2011).

27. هادي التميمي، **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية**، (عمان: الأردن، دار وائل للنشر،ط2، 2004)

ثالثا: المذكرات:

28. الوردي خدومة، **دور المبتكرات المالية في مواجهة المخاطر المالية وتحقيق إستقرار المؤسسة الإقتصادية**، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2015).

29. برابح بلال، **تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الإقتصادية**، (رسالة ماجستير غير منشورة تخصص محاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2015).

30. بن جميلة محمد،مسؤولية **محافظ الحسابات في مراقبة شركة المساهمة**،(رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة،2011).

31. بوبكر عميروش، **دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطروتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة**،(رسالة الماجستير غير منشورة، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011).

32. بوقابة زينب، **التدقيق الخارجي وتأثيره على فعالية الأداء في المؤسسة الإقتصادية**، (أطروحة ماجستير غير منشورة في العلوم التجارية، تخصص محاسبة في التدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 ، 2011).

33. حكيمة مناعي، **تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر**، (رسالة الماجستير غير منشورة، قسم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2009).

34. حوري زينب، **تحليل وتقدير الخطر المالي في المؤسسات الصناعية**، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة،2006).

35. حولي محمد، **المراجعة المحاسبية في المؤسسة الإقتصادية**،(رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والتجارة، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2009).

36. ربيع يوصبيع العائش، **دور الهندسة المالية في خفض مخاطر المحافظ المالية**، (رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص مالية الأسواق، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012).

37. رضا جداوي، **الخبرة القضائية في ضوء القانون المغربي**،(رسالة لنيل الإجازة في القانون الخاص منشورة، كلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية المحمدية، جامعة الحسن الثاني ، المغرب،2004).

38. سردوك فاتح، **دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية**، (رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2004).

39. شريف عمر، **التنظيم المهني للمراجعة**،(رسالة دكتوراه غير منشورة، تخصص علوم إقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1 ، 2012).

40. شادن هاني عرار ، **مدى إلتزام المدقق الخارجي في الأردن بإجراءات و إختبارات تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية** ، (رسالة الماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا،2009).

41. شادي صالح البجريمي،**دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر**، (رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2011).

42. عاهد عيد سرحان،**دور مدقق الحسابات الخارجي في تقويم القدرة على الإستمرارية لدى الشركات المساهمةالعامة في فلسطين**،(رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين2007).

43. عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، ، **التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية،** (رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010).

44. عبدلي لطيفة، **دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الإقتصادية،** (رسالة ماجستيرغير منشورة، تخصص إدارة الأفراد وحوكمة الشركات، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2012).

45. عزوز ميلود،**دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الإقتصادية،** (رسالة ماجستير غير منشورة تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسات، كلية علوم التسيير والعلوم الإقتصادية، جامعة 20أوت 1995سكيكدة،2007).

46. غوالي محمد بشير، **دور المراجعة في تفعيل الرقابة داخل المؤسسة،** (رسالة الماجستير غير منشورة، تخصص إدارة الأعمال، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة ورقلة، 2003).

47. فايز مرزوق حمد، **دور مجالس الإدارة في تطبيق معايير الرقابة الداخلية وأثرها على تحقيق أهداف الشركات الصناعية الكويتية،**(رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2012).

48. لقيطي لخضر، **مراجعة الحسابات وواقع الممارسة المهنية في الجزائر،**(رسالة ماجستير غير منشورة ،تخصص محاسبة كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009).

49. محمد سعيد دحبور، **مجالات مساهمة الإفصاح الإعلامي في تقرير المراجعة المعدل لتضييق فجوة التوقعات،** (رسالة الماجستيرغير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2009).

50. محمد علي محمد علي،**إدارة المخاطر المالية في الشركات المساهمة المصرية،** (رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص إدارة الأعمال، كلية التجارة جامعة القاهرة، 2005).

51. محي الدين محمود عمر، **مراجعة الحسابات بين المعايير العامة والمعايير الدولية،** (رسالة ماجستير غير منشورة تخصص المالية والمحاسبة، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالمدية، 2008).

رابعا: المجلات:

52. بلعزوز بن علي، **إدارة المخاطر في المعاملات المالية،**(مجلة الباحث، جامعة الشلف، العدد07، 2010).

53. بوطورة فضيلة، بقة الشريف، **دور نظام الرقابة الداخلية في كشف ورصد المخاطر الإئتمانية في البنوك التجارية**(مجلة المثنى للعلوم الإدارية والإقتصادية، الجزائر، العدد1، 2015).

54. جميلة الجوزي، مفيدة عبد اللاوي، **الإجراءات المالية والعملية للمراجعة الخارجية**، (مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية جامعة الوادي، العدد 05، 2012).

55. خليل إبراهيم رجب الحمداني، وآخرون،**دور المحاسبية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، (مجلة تكريث للعلوم الإدارية والإقتصادية، جامعة تكريث، العدد30، 2013).

56. سعد علي حمود العنزي، عراك عبود عمير الدليمي، **تأثير إدارة المخاطر وفوائدها في المنظمات مدخل نظري تحليلي**، (مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، جامعة الأنبار بغداد، العدد13، 2005).

57. سعد علي حمود الغنزي، عراك عبود عمير،**تعظيم الإستراتيجيات التنافسية العامة في إطار عوامل النجاح الحاسمة وعملية إدارة المخاطر**، (مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العدد83).

58. . شاكر البلداوي وآخرون، **إدارة المخاطر في ظل أركان التحكم المؤسسي**،(مجلة المنصور، جامعة المستنصرية، الأردن العدد 18،2012).

59. شريقي عمر، **مسؤوليات محافظ الحسابات**، (مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف01، العدد12 2012).

60. عبد الرحيم الشحتات البحطيطي، **المخاطر المالية في نظم المدفوعات في التجارة الإلكترونية كأحد التحديات التي تواجه النظم المصرفية**، (مجلة جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، العدد62، 2008).

61. عيساوي سهام، مرغاد لخضر، **إستخدام المشتقات المالية في إدارة المخاطر المالية**، (مجلة الأبحاث الإقتصادية والإدارية، جامعة بسكرة، العدد15، جوان2014).

62. قادري عبد القادر،**مخاطر التدقيق في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية**،(مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، جامعة مستغانم، العدد15، جانفي2016).

63. ماهر علي شمام، **إستخدام محاسبة المالية في إدارة المخاطر المالية في منشآت الأعمال** ، (مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العدد107،2012).

64. يوسف محمد جربوع ، فارس محمود أبو معمر، **مدى تأثير تقرير المراجع الخارجي على قرارات الإستثمار**، (مجلة تنمية الرافدين، العدد 77، 2005).

خامسا: الملتقيات والمؤتمرات:

65. أحمد حلمي جمعة سمير البرغوثي،**"دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك التجارية الأردنية"** (مداخلة ضمن أعمال المؤتمر العلمي الدولي السابع حول" إدارة المخاطر وإقتصاد المعرفة"، المنعقد في الفترة 18.16أفريل 2007 بجامعة الزيتونة الأردنية).

66. سايج فايز،"**إنعكاسات النظام المحاسبي المالي على نظام المراجعة الخارجية ومهنة محافظ الحسابات**"، (بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 13-14 ديسمبر2011).

67. سفير محمد ، رزقي اسماعيل،"**مسؤولية ودور المراجع الخارجي في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي**"، (بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول واقع و أفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،كلية العاوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الوادي الجزائر ، يومي 05-06 ماي 2013).

68. عبد الرشيد بن ديب، عبد القادر شلالي،"**مدخل إستراتيجي لإدارة المخاطر**"(مداخلة ضمن أعمال الملتقى الدولي الثالث حول" إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات" المنعقد في الفترة25-2008/11/26، بجامعة الشلف).

69. عبد الستار حسين يوسف،"**تقدير المخاطرة في ظل (swot)في المؤسسات الصناعية**"،(مداخلة ضمن أعمال المؤتمر الدولي السنوي السابع حول "إدارة المخاطر وإقتصاد المعرفة المنعقد في الفترة 16-18 أفريل2007، بجامعة الزيتونة الأردنية).

70. عبد القادر شلالي، علال قاشي،"**مدخل إستراتيجي لإدارة المخاطر المالية**"، (مداخلة ضمن أعمال الملتقى الدولي الأول حول: إدارة المخاطر المالية وأثرها على إقتصاديات دول العالم، المنعقد في الفترة26-27 نوفمبر2013، بجامعة البويرة).

سادسا: المنشورات:

71. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **القانون رقم 01.10 المؤرخ في 29 يونيو2010**، المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، العدد 42، الجزائر، 2010.

72. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **مرسوم تنفيذي رقم32.11 المؤرخ في 27 يناير2011**، المتعلق بتعيين محافظي الحسابات، العدد07، الجزائر،2011.

سابعا: المواقع الإلكترونية:

73, http://www.ifac.org/system/files/downloads/a008-2010-iaasb-handbook-isa-200.pdf

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
البسملة	I
الإهداء	II
شكر وتقدير	III
مقدمة	أ. د
الفصل الأول:الإطار العام للمراجعة الخارجية	1-27
تمهيد الفصل الأول	2
المبحث الأول: ماهية المراجعة الخارجية	3
المطلب الأول: التطور التاريخي للمراجعة الخارجية	3
المطلب الثاني: مفهوم المراجعة الخارجية	4
المطلب الثالث: أنواع المراجعة الخارجية	6
المطلب الرابع: أهمية وأهداف المراجعة الخارجية	8
المبحث الثاني: المراجع الخارجي	10
المطلب الأول: تعريف ومهام المراجع الخارجي	10
المطلب الثاني: حقوق وواجبات المراجع الخارجي	12
المطلب الثالث مسؤوليات المراجع الخارجي	13
المطلب الرابع: تعيين المراجع الخارجي	15
المبحث الثالث: تقرير المراجع الخارجي	17
المطلب الأول: تعريف تقرير المراجع الخارجي	17
المطلب الثاني:خصائص تقرير المراجع الخارجي	18
المطلب الثالث:مكونات تقرير المراجع الخارجي	19
المطلب الرابع: أهمية تقرير المراجع الخارجي	22
المبحث الرابع: إعداد تقرير المراجع الخارجي	23
المطلب الأول:معايير إعداد تقرير المراجع الخارجي	23

المطلب الثاني: إجراءات إعداد تقرير المراجع الخارجي	24
المطلب الثالث أنواع تقرير المراجع الخارجي	24
خلاصة الفصل الأول	27
الفصل الثاني: إدارة المخاطر، التأطير النظري	51 . 28
تمهيد الفصل الثاني	29
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المخاطر	30
المطلب الأول: مفهوم المخاطر	30
المطلب الثاني: مسببات المخاطر	30
المطلب الثالث: تصنيفات المخاطر في المؤسسة	32
المطلب الرابع: أساليب التعامل مع المخاطر	34
المبحث الثاني: ماهية إدارة المخاطر	35
المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر	35
المطلب الثاني: أهداف إدارة المخاطر	36
المطلب الثالث: خطوات إدارة المخاطر	37
المطلب الرابع: هيكل وتنظيم إدارة المخاطر	38
المبحث الثالث: أبعاد إدارة المخاطر المالية	41
المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر المالية	41
المطلب الثاني: أنواع إدارة المخاطر المالية	42
المطلب الثالث: إدارة المخاطر المالية	45
المطلب الرابع: إستراتيجيات إدارة المخاطر المالية	46
المبحث الرابع:المراجع الخارجي وإدارة المخاطر	47
المطلب الأول: مخاطر مرتبطة بالرقابة الداخلية	47
المطلب الثاني: مخاطر تطبيق النظام المحاسبي	48
المطلب الثالث: مخاطر الهيكل التنظيمي	48
المطلب الرابع: المراجع الخارجي وتحديد المخاطر المالية	49
خلاصة الفصل	51
الفصل الثالث: تحليل بعض التقارير من مكتبي محافظ الحسابات	72 . 52
تمهيد الفصل الثالث	53
المبحث الأول: الطريقة والإجراءات المتبعة	54
المطلب الأول: الطريقة المتبعة والأدوات المستعملة في الدراسة	54

المطلب الثاني: التعريف بمكتب محافظ الحسابات	55
المطلب الثالث: الخدمات التي يقوم بتقديمها مكتب محافظ الحسابات	56
المبحث الثاني: إعداد التقرير النهائي لمحافظ الحسابات	57
المطلب الأول: التقرير العام	58
المطلب الثاني: التقارير الخاصة	60
المطلب الثالث: إعداد القوائم المالية	64
المبحث الثالث: تقرير المراجع الخارجي وتحديد المخاطر المالية	67
المطلب الأول: تحليل تقرير محافظ الحسابات لشركة الوفاء لسنة 2012	67
المطلب الثاني: تحليل تقرير محافظ الحسابات لشركة الوفاء لسنة 2014/2013	69
المطلب الثالث: تحليل تقرير محافظ الحسابات لشركة النجاح لسنة2012	70
خلاصة الفصل الثالث	72
الخاتمة	74 . 73
قائمة المراجع	81 . 75
فهرس الموضوعات	84 . 82
فهرس الأشكال	85
فهرس الجداول	86
فهرس الملاحق	87

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1. I	معايير تحديد المسؤولية المدنية للمراجع.	14
2 . I	التقرير النظيف النموذجي	21
3 . I	أنواع الرأي في تقرير المراجع	26
4 . II	مسببات المخاطر	31
5 . II	تصنيفات المخاطر في المؤسسة	33
6 . II	أنواع المخاطر المالية	44
7 . III	الهيكل التنظيمي لمكتب محافظ الحسابات	56

فهرس الجداول

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
I . 1	المقارنة بين أنواع المراجعة	7
III . 2	مساهمة الشركاء في رأس المال	58
III . 3	تفصيل التثبيتات العينية	59
III . 4	أعلى خمسة تعويضات في المؤسسة	61
III . 5	نتيجة السنوات الأربعة الأخيرة للمؤسسة	62
III . 6	إستمرارية الإستغلال	63
III . 7	أصول ميزانية السنة المالية المقفلة في 2012/12/31	64
III . 8	خصوم ميزانية السنة المالية المقفلة في 2012/12/31	65
III . 9	جدول حسابات النتائج السنة المالية المقفلة في 2012/12/31	66
III . 10	نتائج تقرير محافظ الحسابات لشركة الوفاء لسنة 2012	67
III . 11	نتائج تقرير محافظ الحسابات لشركة الوفاء لسنة 2014/2013	69
III . 12	نتائج تقرير محافظ الحسابات لشركة النجاح لسنة 2012	70

فهرس الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	تقرير محافظ الحسابات لشركة الوفاء لسنة 2012	107 . 87
2	تقرير محافظ الحسابات لشركة الوفاء لسنة 2013	128 . 108
3	تقرير محافظ الحسابات لشركة الوفاء لسنة 2014	148 . 129
4	تقرير محافظ الحسابات لشركة النجاح لسنة 2012	178 . 149

الملاحق

الملحق رقم 1

تقرير محافظ الحسابات لشركة الوفاء لسنة 2012

CABINET D'AUDIT ET DE COMMISSARIAT AUX COMPTES

RAPPORT DU COMMISSAIRE AUX COMPTES EXERCICE CLOS AU 31/12/2012

DE LA SARL :ELOUAFAA

SARL

SARL AU CAPITAL SOCIAL DE : 200.000,00 DA

SIEGE SOCIAL : RUE …… BISKRA

Adresse : RUE ……. BISKRA

BISKRA LE

A MESSIEURS LES MEMBRE DE
L'ASSEMBLEE GENERALE
DE LA SARL ELOUAFAA
REU …… BISKRA

OBJET : **Rapport de commissariat aux comptes**
Exercice clos au 31/12/2012

Messieurs les Membres de l'A.G.O,

En vue de la tenue de l'assemblée générale ordinaire conformément à l'article 678 du code de commerce, Nous avons l'honneur de vous transmettre ci-joint le rapport de commissariat aux comptes contenant :

- Rapport d'évaluation des procédures du contrôle interne.
- Le rapport général.
- Les rapports spéciaux.
- Les états financiers (Bilan et Tableaux des Comptes des Résultats).

Tout en vous souhaitant bonne réception, nous vous prions d'agréer Messieurs l'expression de notre parfaite considération.

Le Commissaire aux Comptes

FICHE SIGNALETIQUE DE LA SARL ELOUAFAA

- Raison sociale **:** SARL ELOUAFAA
- Registre de commerce **:** 11-B-0243…..
- Capital **:** 200 000,00 DA
- Comptes bancaires **:**

  - BADR BISKRA Compte N° :10……

  Adresse **:** RUE …… BISKRA
- Date de Début d'activité **:** 22 JUILLET 2011
- Statut : **SARL**
- Date de changement de statut :
- Matricule fiscal **:**
- Article d'imposition **:**
- Objet d'activit**é :** IMPORT EXPORT
- Les actionnaires **:**

Les associés	**Cotes parts**	**Nbre de parts**	**% du capital**
AYOUB	150.000 ,00	150	75%
AHMED	50.000 ,00	50	25 %
Total	**200 000.00**	**200**	**100%**

- L e GERANT AHMED

I - Rapport Général
(Norme de certification)

II.1) EXAMEN ET VERIFICATION DES COMPTES DE L'ACTIF

II.1.1) LES ACTIFS NON COURANTS

II.1.1.1) LES IMMOBILISATIONS CORPORELLES

A) PRESENTATION

Les comptes d'immobilisations corporelles totalisent au 31/12/2012 un montant brut de 00 ***DA*** *détaillé comme suit :*

DESIGNATION	***MONTANTS BRUTS***	***AMORTISS-EMENTS***	***MONTANT NET***
Terrains	0,00	0,00	0,00
Bâtiments	0,00	0,00	0,00
Autres immobilisations corporelles	0,00	0,00	0,00
Immobilisations encours	0,00	0,00	0,00
TOTAL GENERAL	0,00	0,00	0,00

II.1.1.2) LES IMMOBILISATIONS FINANCIERES

A) PRESENTATION

Les comptes d'immobilisations financières totalisent au 31/12/2012 un montant brut de 00 DA ***détaillé comme suit :***

DESIGNATION	***MONTANTS BRUTS***	***PERTES DE VALEUR***	***MONTANT NET***
Autres participations et creances rattachees	0,00	0,00	0,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	0,00	0,00	0,00
Impôts différés actif	0,00	0,00	0,00
Compte de liaison	0,00	0,00	0,00
TOTAL GENERAL	0,00	0,00	0,00

B) OBJECTIFS DE NOS CONTROLES :

- Vérifier la réouverture des comptes des immobilisations corporelles avec les soldes du Bilan au 31/12/2012
- Rapprocher les acquisitions importantes avec les pièces justificatives.
- Vérifier l'existence physique des immobilisations importantes.
- Vérifier la vraisemblance de la dotation aux amortissements.
- Rapprocher les soldes portés au Bilan avec le grand livre et la balance générale.

C) CONCLUSION DE NOS CONTROLES :

Les immobilisations corporelles de la SARL ont connu une évolution de

00 % par apport à l'exercice 2011. Cette évolution d'un total général de

00,00 DA

- ***Immobilisations encours*** d'un montant de **0,00** DA.

- Nous signalons l'absence des inventaires physiques des immobilisations au 31/12/2012 chose qui ne nous a pas permis de rapprocher les soldes comptables avec l'existant physique. A cet effet nous notons que l'inventaire des actifs de la société est une exigence du code du commerce (article n° 10 du C.C, ordonnance n° 96-27 du 09/12/1996).

II.1.2) LES ACTIFS COURANTS

II.1.2.1) LES COMPTES DE STOCKS ET ENCOURS

A) PRESENTATION DES COMPTES

Les comptes de stocks au 31/12/2012 se présentant comme suit :

N°Cpte	Intitulé	SARL
300	Stocks de Marchandises	0.00
310	Matière première et fourniture	547 195.00
321	Matières consommables	0.00
322	Produits en courts	0.00
335	Travaux en court	0.00
355	Prouduit finis	0.00
	SOUS TOTAL 1	547 195.00

B) OBJECTIFS DE NOS CONTROLES :

- Rapprochement des soldes d'ouverture avec le bilan au 31/12/2012.
- Rapprochement des soldes de clôture figurant sur le bilan au 31/12/2012 avec la balance et le grand livre général.

- Vérification de l'inventaire physique des stocks au 31/12/2012 et leur rapprochement aux stocks figurant au bilan.
- S'assurer que la comptabilisation des entrées et consommations sont effectuées conformément aux règles généralement admises et en respectait le principe de séparation des exercices.

C/ **CONCLUSION DE NOS CONTROLES :**

- Les stocks de fin d'exercice représentent **48 ,17 %** du total de l'actif Brut.
- Les stocks sont évalués et gérés par la méthode de l'inventaire permanent .
- L'inventaire physique des stocks, n'a pas été réalisé conformément aux normes édictées en la matière. La société n'a pas chargé des commissions de comptage pour l'ensemble des stocks à inventorier.

II.1.2.2) LES COMPTES CLIENTS

A) PRESENTATION DES COMPTES

Les comptes des clients au 31/12/2012 se présentent comme suit :

N°Cpte	***Intitulé***	
411000	*Clients*	*00,00*
Total		*00,00*

B) OBJECTIFS DE NOS CONTROLES :

- *Rapprochement les soldes d'ouverture avec le bilan 2012 et les soldes de clôtures avec le grand-livre et les états financiers arrêtés au 31/12/2012.*
- *Vérification par sondage des opérations importantes de l'exercice 2012, et leur rapprochement avec les pièces justificatives.*
- *Vérifier que les créances correspondent à des droits acquis par l'entreprise.*
- *Vérifier que toutes les opérations réalisées par l'entreprise sont reflétées dans les états financiers.*
- *S'assurer que toutes les créances sur clients dont l'entreprise est titulaire sont enregistrées, en comptabilité, conformément aux principes du S.C.F.*

II.1.2.3) LES COMPTES AUTRES DEBITEURS

A) PRESENTATION DES COMPTES

Les comptes des autres débiteurs au 31/12/2012 se présentent comme suit :

N°Cpte	***Intitulé***	
409000	*Fournisseurs débiteurs : avances et acomptes versés*	*00,00*
486	*Charges constates d avances*	*00,00*
455	*Associes comptes courants*	*00,00*
Totaux		***00,00***

OBJECTIFS DE NOS CONTROLES

- *Rapprochement les soldes d'ouverture avec le bilan 2012 et les soldes de clôtures avec le grand-livre et les états financiers arrêtés au 31/12/2012.*
- *Vérification par sondage des opérations importantes de l'exercice 2012, et leur rapprochement avec les pièces justificatives.*
- *Vérifier que les créances sur les autres débiteurs correspondent à des droits acquis par l'entreprise.*
- *Vérifier que toutes les opérations réalisées par l'entreprise sont reflétées dans les états financiers.*
- *S'assurer que toutes les créances sur les autres débiteurs dont l'entreprise est titulaire sont enregistrées, en comptabilité, conformément aux principes du S.C.F.*

B ***CONCLUSION DE NOS CONTROLES***

Les autres débiteurs représentent **0,00 %** *du total de l'actif brut.*

- ***Le compte 409000 – Fournisseurs débiteurs 00****,00* ***DA***
- ***Le compte 486000 –Frais comptabilisés d'avances de 00,00 DA.***

II.1.2.4) ***IMPOTS ET ASSIMILES***

A) ***PRESENTATION DES COMPTES***

Le compte Impôts et assimiles au 31/12/2012 se présentent comme suit :

N°Cpte	***Intitulé***	
444000	AVANCES SUR IMPOTS ET TAXES	**00,00**
445000	TAXES RECUPERABLES & PRECOMPTE	**00,00**
Totaux		***00,00***

II.1.2.5) ***LES COMPTES DE TRESORERIE***

A) ***PRESENTATION DES COMPTES***

Le compte de trésorerie totalise un solde débiteur de : 549 874,00 DA :

BADR BISKRA: Compte N°	**306 170,31 DA**
Caisse	**243 703,69 DA**

Le solde du compte bancaire est justifié par une attestation de Banque

C) OBJECTIFS DE NOS CONTROLES :

- Rapprochement les soldes d'ouverture avec le bilan 2012 et les soldes de clôtures avec le grand-livre et les états financiers arrêtés au 31/12/2012
- Vérification par sondage des opérations importantes de l'exercice 2012, et leur rapprochement avec les pièces justificatives.
- Vérification des Rapprochements bancaires et confirmation direct des soldes des comptes en banque au 31/12/2012.
- Vérification des livres de caisse et banque pour s'assurer de leur tenue correcte.
- Vérifier que les créances correspondent à des droits acquis par l'entreprise.
- Vérifier que toutes les opérations réalisées par la Sarl sont reflétées dans les états financiers.
- S'assurer que toutes les créances dont la Sarl est titulaire sont enregistrées, en comptabilité,.

II.2. EXAMEN ET VERIFICATION DES COMPTES DU PASSIF

II.2.1 LES CAPITAUX PROPRES

Les comptes des Capitaux propres au 31/12/2012 se présentent comme suit :

A) Présentation

N°Cpte	Intitulé	**SARL**
101	Capital émis	200 000,00
101	Capital non appelé	0.00
106	Prime de réserve	0.00
105	Ecart de réévaluation	0.00
105	Ecart d équivalence	0.00
	Résultat net- Résultat net de la sarl	-1 413 677.00
110	Autres capitaux propre-report a nouveau	-127 893.00
	TOTAL GENERAL	**-1 341 570.00**

B) OBJECTIFS DE NOS CONTROLES :

- S'assurer que le fonds social comptable représente les valeurs statutaires effectuées par les associés
- S'assurer de la mise en conformité statutaire,
- S'assurer que les fonds propres sont comptabilisés conformément aux principes et règles du Système comptable et financier ainsi qu'aux lois qui les régissent,

C) -CONCLUSION DE NOS CONTROLES :

- La situation nette des fonds propres de la société totalise un solde Débiteur au 31/12/ 2012de **-1 341 570.00 DA**

.2.2 LES COMPTES DU PASSIF NON COURANTS

A) Présentation :

Les comptes du passif non courant au 31/12/2012 se présentent comme suit :

N°Cpte	Intitulé	**SARL**
164	Emprunts Bancaires	00,00
168	Autres Emprunts et dettes assimiles	1 100 000,00
	S0US T0TAL 1	**1 100 000,00**
134	Impôts différés passif	00,00
	S0US T0TAL 2	**1 100 000,00**

II.2.3 LES COMPTES DU PASSIF COURANTS

A) Présentation :

Les comptes du passif courant au 31/12/2012 se présentent comme suit :

N°Cpte	Intitulé	**SARL**
401	Fournisseurs	10 275,00
404	Crédit d investissements	00.00
408	Fournisseurs factures non parvenues	0.00
	S0US T0TAL 3	**10 275,00**
447	Impôts	19 282.19
420	Autres dettes	1 347 767.00
419	Trésorerie Passif	00.00
	S0US T0TAL PASSIF COURANT	**1 377 324,00**
	T0TAL GENERAL PASSIF	**1 135 753,00**

OBJECTIFS DE NOS CONTROLES

- Vérifier l'existence réelle des opérations traduisant la naissance des dettes
- Vérifier que les opérations comptabilisées sont évaluées conformément aux principes comptables généralement admis
- Vérification des opérations importantes avec les pièces justificatives
- Rapprochement des détails des comptes débits avec le grand-livre et la balance générale
- Vérifier que les comptes fournisseurs débiteurs correspondent à des avances ou acomptes versés et sont classés à l'actif du bilan
- Vérifier l'existence de conventions cadres entre l'entreprise et ses fournisseurs potentiels.

b/ **CONCLUSION DE NOS CONTROLES :**

Les dettes de la société totalise un montant de : 00,00 DA .

40	**Fournisseurs**	10 275,00 DA
408	Fournisseurs factures non parvenues	**0.00 DA** .
404	**Crédit d investissements**	00.00 DA

ces dettes représentent **00 ,00 %** des dettes de la société

Le compte

455	**Associe copmte courant**	**00.00**
467	**Autres comptes débiteurs ou créditeurs**	**0.00**
519	**Trésorerie passif**	**0,00**

RAPPORT DE CERTIFICATION

Nous avons examiné le bilan de la SARL ELOUAFAA tel qu' il s'établissait au 31 décembre 2012, le compte de résultat ainsi que les autres états financiers établis pour détail de l'information comptable selon la forme des documents de synthèse prévu par le Système Comptable Financier.

Notre mission a été effectuée conformément aux normes d'audit généralement admises et en conséquence, a inclus les vérifications des documents comptables et les autres procédures d'audit que nous avons considérés nécessaires en égard aux règles de diligences normales.

Compte tenu du résultat de nos investigations et hormis les réserves et les insuffisances comme indiqué dans la partie évaluation des procédures de contrôle interne ci-après, et commentaire sur les comptes du bilan, nous certifions que les comptes de la SARL ELAOUFAA arrêtés au ***31.12.2012*** *tels qu`ils sont annexés au présent rapport avec un total bilan brut de* ***1 135 753,00 DA,*** *et un résultat net* ***déficitaire*** *de* ***1 413 677,00 DA*** ***sont sincères et réguliers.***

Fait à Biskra le : .....
LE COMMISSAIRE AUX COMPTES

RAPPORTS SPECIAUX
(Normes des rapports)

1. ***Norme sur la certification des comptes consolidés et des comptes combinés ;***
2. ***Norme sur les conventions réglementées ;***
3. ***Norme sur le montant détail des cinq rémunérations les plus élevées ;***
4. ***Norme sur les avantages particuliers accordés au personnel ;***
5. ***Norme sur l'évolution du résultat des cinq derniers exercices et du résultat par action ou part sociale ;***
6. ***Norme sur les procédures de contrôle interne ;***
7. ***Norme sur la continuité d'exploitation;***
8. ***Norme relative à la détention d'actions en garantie ;***
9. ***Norme relative à l'opération d'augmentation du capital ;***
10. ***Norme relative à l'opération de réduction du capital ;***
11. ***Norme relative à l'émission d'autres valeurs immobilières ;***
12. ***Norme relative à la distribution d'acomptes sur dividendes ;***
13. ***Norme sur la transformation des sociétés par actions ;***
14. ***Norme relative aux filiales, participations et sociétés contrôlées.***

CERTIFICATION DES COMPTES CONSOLIDES ET DES COMPTES COMBINES

Conformément aux dispositions du décret exécutif n° 11-202 du 26 mai 2011 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes, les modalités et délais de transmission, nous vous informons que la SARL **ELOUAFAA** *n'a pas de filiales et ne fait pas partie d'un groupe de sociétés.*

De ce fait, elle n'est pas concernée par les comptes consolidés ni pars les comptes combinés.

Fait à Biskra le : .....

LE COMMISSAIRE AUX COMPTES

CONVENTIONS REGLEMENTEES

Conformément aux prescriptions de l'article 628 du décret législatif n° 93 – 08 du 25 avril 1993 modifiant et complétant l'ordonnance N° 75 / 59 du 26 septembre 1975 portant code de commerce et des dispositions du décret exécutif n° 11-202 du 26 mai 2011 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes, les modalités et délais de transmission, nous vous informons que nous n'avons pas eu connaissance de telles conventions visées au dit article.

Le Gérant ne nous a pas signalé pour sa part d'aucune convention qui rentre dans ce cadre

MONTANT DU DETAIL DES CINQ REMUNERATIONS LES PLUS ELEVEES

Conformément aux prescriptions de l'article 680 alinéa 3 du décret législatif N° 93 – 08 du 25 avril 1993 modifiant et complétant l'ordonnance N° 75 – 59 du 26 septembre 1975 portant code de commerce et des dispositions du décret exécutif n° 11-202 du 26 mai 2011 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes, les modalités et délais de transmission, nous certifions exact et sincères les cinq (5) rémunérations les plus élevées versées du 01/01/2012 au 31/12/2012 et qui s'élèvent à un montant brut de ***(1 580 179,26DA)*** *et dont le détail se détaillent comme suit :*

N°	***NOM***	***PRENOMS***	***FONCTION***	***Nbre Mois***	***SALAIRE BRUT***
01	*MEFTAH*	*KHALED*	*CONSSAIE*	*12*	*1 379 400,00*
02	LAMARI	RACHIDA	COMPTABLE	*09*	200 779,26
TOTAL					***1 580 179,26***

AVANTAGES PARTICULIERS ACCORDES AU PERSONNEL

Conformément aux dispositions du décret exécutif n° 11-202 du 26 mai 2011 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes, les modalités et délais de transmission, nous vous informons qu'en dehors des congés payés légaux, la SARL **ELOUAFAA** *n'accorde aucun avantage particulier à son personnel*

EVOLUTION DU RESULTAT DES CINQ DERNIERS EXERCICES ET DU RESULTAT PAR ACTION OU PART SOCIALE

Conformément aux prescriptions de l'article 678 alinéa du 6 du décret législatif N° 93 –08 du 25 avril 1993 modifiant et complétant l'ordonnance N° 75-59 du 26 septembre 1975 portant code de commerce et des dispositions du décret exécutif n° 11-202 du 26 mai 2011 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes, les modalités et délais de transmission, nous vous informons que l'évolution du résultat des cinq derniers exercices et du résultat par action ou part sociale se présente comme suit :

Unité	***2011***	***2012***
Résultat de l'exercice	***-127 893***	***-1 413 677***
Nombre d'actions	200	200
Résultat par action	***-639,46***	***-7 068,38***

PROCEDURES DE CONTROLE INTERNE

Conformément aux dispositions du décret exécutif n° 11-202 du 26 mai 2011 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes, les modalités et délais de transmission, nous vous donnons ci-après les résultats sur ***l'évaluation des procédures internes de gestion appliquées par la*** *la SARL* **ELOUAFAA** ***et sur les différents moyens mis en œuvre pour la préservation et la sauvegarde de ses biens.***

1 - ORGANISATION GENERALE

Le diagnostic effectué au niveau des structures de la societe nous a permis de constater les insuffisances suivantes :

- *Absence de la mise en œuvre de l'**avant projet** d'organigramme formel de l'entreprise.*
- *Absence d'un manuel de gestion formalisant les procédures d'enregistrement et d'exploitation des moyens de la société. Les procédures mise en place accusent des insuffisances pouvant affecter la sincérité des comptes.*
- *Absence des recoupements de contrôle interne inter structures,*
- *il n'y a pas de confirmation de soldes auprès des tiers (clients, créditeurs, dettes d'exploitations, etc.).*
- *Absence d'une procédure de gestion et de contrôle de créances sur ventes notamment en matière d'octroi de faciliter de payement et de lancement d'une procédure de recouvrement.*
- *Absence d'une procédure d'octroi des prêts.*
- *Absence de la prise des décisions d'investissements les plus importants. La mise en place d'une procédure de budget et de contrôle budgétaire contribuera beaucoup pour la prise de décisions relatives au développement de la société.*

2 - COMPTABILITE ET FINANCE

Depuis le 1er janvier 2010, la société applique le Système Comptable Financier, nouveau référentiel de comptabilité en vigueur en Algérie. Notre diagnostic global du système comptable et financier fait ressortir certains avantages et insuffisances qu'on peut citer ci-dessous :

- *L'existence des livres légaux prévues par l'article 9, 10 et 11 du code du commerce. Ces livres sont tenus à jour, cotés et paraphés par les instances concernées.*

- *L'existence des livres réglementaires prévus par le décret exécutif n° 96-98 du 06 mars 1996.*
- *Les chèques sont signés par :*
  1) *Mr. AHMED*
- *Il n y pas de registre de chèques en circulation.*
- *L'absence d'inventaires physiques des investissements donc aucun rapprochement entre les soldes comptables et l'existant physique n'est possible.*

3 - TENUE ET PRESERVATION DES ARCHIVES

L'archive n'est pas bien tenue pour une longue préservation et un accès facile aux documents comptables.

CONTINUITE D'EXPLOITATION

Conformément aux dispositions du décret exécutif n° 11-202 du 26 mai 2011 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes, les modalités et délais de transmission, nous vous informons que les états financiers ont été arrêtés sur la base du principe de continuité d'exploitation.

Par ailleurs, le passif net de la société a été tout le temps positif et il se présente comme suit :

N°Cpte	*Intitulé*	
10	***Capital, réserves et assimilés***	***200 000***
11	***Report à nouveau***	***-127 893***
12	***résultat***	***-1 413 677***
16	***Emprunts et dettes***	***1 100 000***
401	***fournisseurs***	***10 275***
447	***impôts***	***19 282***
421	***Autres dettes***	***1 347 767***
Total général		***1 135 754***

Ce résultat négatif est due au manque du chiffre d'affaire conséquent au défaut de crédit bancaire pour l'exercice

DETENTION D'ACTIONS EN GARANTIE

Conformément aux dispositions du décret exécutif n° 11-202 du 26 mai 2011 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes, les modalités et délais de transmission, nous vous informons qu'aucune action de la société n'est détenue en garantie par les partenaires de votre société.

Aussi, votre société ne détient aucune action des ses partenaires en garantie.

OPERATION D'AUGMENTATION DE CAPITAL

Conformément aux dispositions du décret exécutif n° 11-202 du 26 mai 2011 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes, les modalités et délais de transmission, nous vous informons qu'aucune opération d'augmentation de capital n'a été réalisée par votre société au cours de l'exercice 2012.

OPERATION DE REDUCTION DE CAPITAL

Conformément aux dispositions du décret exécutif n° 11-202 du 26 mai 2011 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes, les modalités et délais de transmission, nous vous informons qu'aucune opération de réduction de capital n'a été réalisée par votre société, ni par le passé, ni au cours de l'exercice 2012

DETENTION D'ACTIONS EN GARANTIE

Conformément aux dispositions du décret exécutif n° 11-202 du 26 mai 2011 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes, les modalités et délais de transmission, nous vous informons qu'en dehors des actions émises, votre société n'a pas émis d'autres valeurs mobilières, ni par le passé, ni au cours de l'exercice 2012.

DISTRIBUTION D'ACOMPTES SUR DIVIDENDES

Conformément aux dispositions du décret exécutif n° 11-202 du 26 mai 2011 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes, les modalités et délais de transmission, nous vous informons qu'aucune distribution d'acomptes sur dividendes n'a été réalisée par votre société au cours de l'exercice 2012

TRANSFORMATION DES SOCIETES PAR ACTIONS

Conformément aux dispositions du décret exécutif n° 11-202 du 26 mai 2011 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes, les modalités et délais de transmission, nous vous informons que votre société n'a pas subi de transformation au cours de l'exercice 2012.

FILIALES, PARTICIPATIONS ET SOCIETES CONTROLEES

Conformément aux dispositions du décret exécutif n° 11-202 du 26 mai 2011 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes, les modalités et délais de transmission, nous vous informons que votre société n'a ni filiales, ni participations, ni sociétés contrôlés.

COMPTES ANNUELS 2012

Bilan
AU 31/12/2012

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	BRUT	AMO/PROV	NET 2012	NET 2011
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles				
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financiers				
Titres mis en equivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilizes				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
Comptes de liaison				
TOTAL ACTIF NON COURANT				
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	547 195		547 195	900 000
Créances et emplois assimilés				
Clients				
Autres débiteurs	38 683		38 683	
Impôts et assimilés				
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	549 874		549 874	394 075
TOTAL ACTIF COURANT	**1 135 753**		**1 135 753**	**1 294 075**
TOTAL GENERAL ACTIF	**1 135 753**		**1 135 753**	**1 294 075**

Bilan
AU 31/12/2012

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	2012	2011
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	200 000	200 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		
Ecart de reevaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net du groupe (1)	(-1 413 677)	(-127 893)
Autres capitaux propores - Report à nouveau	(-127 893)	
Comptes de liaison		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	**(-1 341 570)**	**72 107**
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financiers	1 100 000	1 100 000
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	**1 100 000**	**1 100 000**
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	10 275	
Impôts	19 282	14 884
Autres dettes	1 347 767	107 084
Trésorerie passif		
TOTAL III	**1 377 324**	**121 968**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	**1 135 753**	**1 294 075**

COMPTE DE RESULTAT DE LA SARL AU 31/12/2012

LIBELLE	2012	2011
Ventes et Marchandises		
Produits fabriques	1 671 704	
P RODUCTION Vendue Prestations des services		
Vente de travaux		
Produits annexes		
Rabais remises ristourne accorde		
Chiffre d affaire net	**1 671 704**	
Production stockee		
Subventions d'exploitation		
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE	**1 671 704**	
Achats de marchandises vendues	-25 218	
Matieres premieres	-835 852	
Autrs approvisionnements		
Variation de stocks		
Achats d etudes et de prestation de services		
Autres consommations		
Rabais remises ristourne obtenues sur achats		
Sous-traitance generale		
Locations		
Entrtien reparation et maintenances	-12 400	
Primes d assurances	-131 848	
Personnel exterieure a l entreprise		
Remuneration d intermidiaire et honnoraire	-35 000	-3 000
Publicite		
Deplacements mission et reception	-4 900	
Autre services	-66 168	- 2 925
Rabais remises ristourne obtenues sur services exterieurs		
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE	**-1 111 387**	**-5 925**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)	**560 317**	**-5 925**
Charges de personnel	-1 945 850	-121 968
Impôts, taxes et versements assimilés		
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	**-1 385 533**	**-127 893**
Autres produits opérationnels		
Autres charges opérationnelles	-32 400	
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		
Perte de valeure		
Reprise sur pertes de valeur et provisions		
V- RESULTAT OPERATIONNEL	**-1 417 933**	**- 127 893**
Produits financiers	13 274	
Charges financieres	-35 545	
VI-RESULTAT FINANCIER	**-22 270**	
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)	**-1 440 204**	**- 127 893**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	33 276	
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE	33 276	
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-6 750	
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE	**-1 413 677**	**- 127 893**

الملحق رقم 2

تقرير محافظ الحسابات لشركة الوفاء لسنة 2013

CABINET D'AUDIT ET DE COMMISSARIAT AUX COMPTES

RAPPORT DU COMMISSAIRE AUX COMPTES EXERCICE CLOS AU 31/12/2013

DE LA SARL :ELOUAFAA

SARL **…….**

SARL AU CAPITAL SOCIAL DE : 200.000,00 DA

SIEGE SOCIAL : RUE ……..

Adresse : RUE ……. BISKRA

BISKRA LE

A MESSIEURS LES MEMBRE DE
L'ASSEMBLEE GENERALE
DE LA SARL ELOUAFAA
REU …… BISKRA

OBJET : **Rapport de commissariat aux comptes**
Exercice clos au 31/12/2013

Messieurs les Membres de l'A.G.O,

En vue de la tenue de l'assemblée générale ordinaire conformément à l'article 678 du code de commerce, Nous avons l'honneur de vous transmettre ci-joint le rapport de commissariat aux comptes contenant :

- Rapport d'évaluation des procédures du contrôle interne.
- Le rapport général.
- Les rapports spéciaux.
- Les états financiers (Bilan et Tableaux des Comptes des Résultats).

Tout en vous souhaitant bonne réception, nous vous prions d'agréer Messieurs l'expression de notre parfaite considération.

Le Commissaire aux Comptes

FICHE SIGNALETIQUE DE LA SARL ELOUAFAA

- Raison sociale **:** SARL **ELOUAFAA**
- Registre de commerce **:** 11-B-0243020
- Capital **:** 200 000,00 DA
- Comptes bancaires **:**

  - BADR BISKRA Compte N° :10

Adresse **:**

- Date de Début d'activité **:** 22 JUILLET 2011
- Statut : **SARL**
- Date de changement de statut :
- Matricule fiscal **:** 00146
- Article d'imposition **:** 070
- Objet d'activité **:** IMPORT EXPORT
- Les actionnaires **:**

Les associés	Cotes parts	Nbre de parts	% du capital
AYOUB	150.000 ,00	150	75%
AHMED	50.000 ,00	50	25 %
Total	**200 000.00**	**200**	**100%**

- L e GERANT AHMED

I - Rapport Général
(Norme de certification)

II.1) EXAMEN ET VERIFICATION DES COMPTES DE L'ACTIF

II.1.1) LES ACTIFS NON COURANTS

II.1.1.1) LES IMMOBILISATIONS CORPORELLES

A) PRESENTATION

Les comptes d'immobilisations corporelles totalisent au 31/12/2013 un montant brut de 00 ***DA*** *détaillé comme suit :*

DESIGNATION	*MONTANTS BRUTS*	*AMORTISS-EMENTS*	*MONTANT NET*
Terrains	0,00	0,00	0,00
Bâtiments	0,00	0,00	0,00
Autres immobilisations corporelles	0,00	0,00	0,00
Immobilisations encours	0,00	0,00	0,00
TOTAL GENERAL	0,00	0,00	0,00

II.1.1.2) LES IMMOBILISATIONS FINANCIERES

A) PRESENTATION

Les comptes d'immobilisations financières totalisent au 31/12/2013 un montant brut de 00 DA ***détaillé comme suit :***

DESIGNATION	*MONTANTS BRUTS*	*PERTES DE VALEUR*	*MONTANT NET*
Autres participations et creances rattachees	0,00	0,00	0,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	0,00	0,00	0,00
Impôts différés actif	0,00	0,00	0,00
Compte de liaison	0,00	0,00	0,00
TOTAL GENERAL	0,00	0,00	0,00

B) OBJECTIFS DE NOS CONTROLES :

- Vérifier la réouverture des comptes des immobilisations corporelles avec les soldes du Bilan au 31/12/2013
- Rapprocher les acquisitions importantes avec les pièces justificatives.
- Vérifier l'existence physique des immobilisations importantes.
- Vérifier la vraisemblance de la dotation aux amortissements.

- Rapprocher les soldes portés au Bilan avec le grand livre et la balance générale.

C) CONCLUSION DE NOS CONTROLES :

Les immobilisations corporelles de la SARL d'un montant de **0,00** DA

- ***Immobilisations encours*** d'un montant de **0,00** DA.

- Nous signalons l'absence des inventaires physiques des immobilisations au 31/12/2013chose qui ne nous a pas permis de rapprocher les soldes comptables avec l'existant physique. A cet effet nous notons que l'inventaire des actifs de la société est une exigence du code du commerce (article n° 10 du C.C, ordonnance n° 96-27 du 09/12/1996).

II.1.2) LES ACTIFS COURANTS

II.1.2.1) LES COMPTES DE STOCKS ET ENCOURS

C) PRESENTATION DES COMPTES

Les comptes de stocks au 31/12/2013se présentant comme suit :

N°Cpte	Intitulé	SARL
300	Stocks de Marchandises	0.00
310	Matière première et fourniture	3 960 254.00
321	Matières consommables	0.00
322	Produits en courts	0.00
335	Travaux en court	0.00
355	Prouduit finis	0.00
	SOUS TOTAL 1	3 960 254.00

D) OBJECTIFS DE NOS CONTROLES :

- Rapprochement des soldes d'ouverture avec le bilan au 31/12/2013.
- Rapprochement des soldes de clôture figurant sur le bilan au 31/12/2013avec la balance et le grand livre général.
- Vérification de l'inventaire physique des stocks au 31/12/2013et leur rapprochement aux stocks figurant au bilan.
- S'assurer que la comptabilisation des entrées et consommations sont effectuées conformément aux règles généralement admises et en respectait le principe de séparation des exercices.

C/ **CONCLUSION DE NOS CONTROLES :**

- Les stocks de fin d'exercice représentent **24 ,25 %** du total de l'actif Brut.
- Les stocks sont évalués et gérés par la méthode de l'inventaire permanent .

- L'inventaire physique des stocks, n'a pas été réalisé conformément aux normes édictées en la matière. La société n'a pas chargé des commissions de comptage pour l'ensemble des stocks à inventorier.

II.1.2.2) LES COMPTES CLIENTS

D) PRESENTATION DES COMPTES

Les comptes des clients au 31/12/2013 se présentent comme suit :

N°Cpte	***Intitulé***	
411000	*Clients*	*1 460 806,00*
Total		*1 460 806,00*

B/ ***OBJECTIFS DE NOS CONTROLES :***

- *Rapprochement les soldes d'ouverture avec le bilan 2013 et les soldes de clôtures avec le grand-livre et les états financiers arrêtés au 31/12/2013.*
- *Vérification par sondage des opérations importantes de l'exercice 2013, et leur rapprochement avec les pièces justificatives.*
- *Vérifier que les créances correspondent à des droits acquis par l'entreprise.*
- *Vérifier que toutes les opérations réalisées par l'entreprise sont reflétées dans les états financiers.*
- *S'assurer que toutes les créances sur clients dont l'entreprise est titulaire sont enregistrées, en comptabilité, conformément aux principes du S.C.F.*

II.1.2.3) LES COMPTES AUTRES DEBITEURS

B) PRESENTATION DES COMPTES / *Les comptes des autres débiteurs au 31/12/2013 se présentent comme suit :*

N°Cpte	***Intitulé***	
409000	*Fournisseurs débiteurs : avances et acomptes versés*	*4 477 147,00*
442	*Precomptes,impots et taxes sur tiers*	*488 216,00*
455	*Associes comptes courants*	*44 675,00*
Totaux		***5 010 038,00***

OBJECTIFS DE NOS CONTROLES

- *Rapprochement les soldes d'ouverture avec le bilan 2013 et les soldes de clôtures avec le grand-livre et les états financiers arrêtés au 31/12/2013.*
- *Vérification par sondage des opérations importantes de l'exercice 2013, et leur rapprochement avec les pièces justificatives.*
- *Vérifier que les créances sur les autres débiteurs correspondent à des droits acquis par l'entreprise.*

- *Vérifier que toutes les opérations réalisées par l'entreprise sont reflétées dans les états financiers.*

- *S'assurer que toutes les créances sur les autres débiteurs dont l'entreprise est titulaire sont enregistrées, en comptabilité, conformément aux principes du S.C.F.*

B ***CONCLUSION DE NOS CONTROLES***

Les autres débiteurs représentent **30,00 %** *du total de l'actif brut.*

- ***Le compte 409000 – Fournisseurs débiteurs*** *4 477 147,00* ***DA***
- ***Le compte 486000 –Frais comptabilisés d'avances de 00,00 DA.***
- ***Le compte 442000 – Precomptes,impots et taxes sur tiers 488 216 ,00 DA***

II.1.2.4) ***IMPOTS ET ASSIMILES***

B) ***PRESENTATION DES COMPTES***

Le compte Impôts et assimiles au 31/12/2013 se présentent comme suit :

N°Cpte	*Intitulé*	
444000	AVANCES SUR IMPOTS ET TAXES	**00,00**
445000	TAXES RECUPERABLES & PRECOMPTE	**00,00**
Totaux		***00,00***

II.1.2.5) ***LES COMPTES DE TRESORERIE***

B) ***PRESENTATION DES COMPTES***

Le compte de trésorerie totalise un solde débiteur de : 5 902 804,00 DA :
BADR BISKRA: Compte N° : **2 490 726,37 DA**
Caisse **3 412 077,67 DA**
Le solde du compte bancaire est justifié par une attestation de Banque

B OBJECTIFS DE NOS CONTROLES :

- Rapprochement les soldes d'ouverture avec le bilan 2013 et les soldes de clôtures avec le grand-livre et les états financiers arrêtés au 31/12/2013
- Vérification par sondage des opérations importantes de l'exercice 2013, et leur rapprochement avec les pièces justificatives.
- Vérification des Rapprochements bancaires et confirmation direct des soldes des comptes en banque au 31/12/2013.
- Vérification des livres de caisse et banque pour s'assurer de leur tenue correcte.
- Vérifier que les créances correspondent à des droits acquis par l'entreprise.
- Vérifier que toutes les opérations réalisées par la Sarl sont reflétées dans les états financiers.
- S'assurer que toutes les créances dont la Sarl est titulaire sont enregistrées, en comptabilité,**.**

II.2. EXAMEN ET VERIFICATION DES COMPTES DU PASSIF

II.2.1 LES CAPITAUX PROPRES

Les comptes des Capitaux propres au 31/12/2013 se présentent comme suit :

D) Présentation

N°Cpte	Intitulé	**SARL**
101	Capital émis	200 000,00
101	Capital non appelé	0.00
106	Prime de réserve	0.00
105	Ecart de réévaluation	0.00
105	Ecart d équivalence	0.00
	Résultat net- Résultat net de la sarl	429 410.00
110	Autres capitaux propre-report a nouveau	-1 541 570.00
	TOTAL GENERAL	**-912 160.00**

E) OBJECTIFS DE NOS CONTROLES :

- S'assurer que le fonds social comptable représente les valeurs statutaires effectuées par les associés
- S'assurer de la mise en conformité statutaire,
- S'assurer que les fonds propres sont comptabilisés conformément aux principes et règles du Système comptable et financier ainsi qu'aux lois qui les régissent,

C **-CONCLUSION DE NOS CONTROLES :**

- La situation nette des fonds propres de la société totalise un solde Débiteur au 31/12/ 2013de **-912 160.00 DA**

.2.2 LES COMPTES DU PASSIF NON COURANTS

B) Présentation :

Les comptes du passif non courant au 31/12/2013 se présentent comme suit :

N°Cpte	Intitulé	**SARL**
164	Emprunts Bancaires	14 999 486,00
168	Autres Emprunts et dettes assimiles	1 100 000,00
	S0US T0TAL 1	**1 100 000,00**
134	Impôts différés passif	00,00
	S0US T0TAL 2	**16 099 486,00**

II.2.3 LES COMPTES DU PASSIF COURANTS

B) Présentation :

Les comptes du passif courant au 31/12/2013 se présentent comme suit :

N°Cpte	Intitulé	**SARL**
401	Fournisseurs	616 586,00
404	Crédit d investissements	00.00
408	Fournisseurs factures non parvenues	0.00
	S0US T0TAL 3	**616 586,00**
447	Impôts	38 570,00
420	Autres dettes	435 561.00
419	Trésorerie Passif	55 85700
	S0US T0TAL PASSIF COURANT	**529 988,00**
	T0TAL GENERAL PASSIF	**1 146 576,00**

OBJECTIFS DE NOS CONTROLES

- Vérifier l'existence réelle des opérations traduisant la naissance des dettes
- Vérifier que les opérations comptabilisées sont évaluées conformément aux principes comptables généralement admis
- Vérification des opérations importantes avec les pièces justificatives
- Rapprochement des détails des comptes débits avec le grand-livre et la balance générale
- Vérifier que les comptes fournisseurs débiteurs correspondent à des avances ou acomptes versés et sont classés à l'actif du bilan
- Vérifier l'existence de conventions cadres entre l'entreprise et ses fournisseurs potentiels.

B **CONCLUSION DE NOS CONTROLES :**

Les dettes de la société totalise un montant de 616 586,00 DA .

401 **Fournisseurs** 616 586,00 DA

408 Fournisseurs factures non parvenues **0.00 DA** .

404 **Crédit d investissements** 00.00 DA

ces dettes représentent **3 ,58 %** des dettes de la société

Le compte

455 **Associe copmte courant** **200 000.00**

519 **Trésorerie passif** **55 857,00**

RAPPORT DE CERTIFICATION

Nous avons examiné le bilan de la SARL ELOUAFAA ***BISKRA*** *tel qu' il s'établissait au 31 décembre 2013, le compte de résultat ainsi que les autres états financiers établis pour détail de l'information comptable selon la forme des documents de synthèse prévu par le Système Comptable Financier.*

Notre mission a été effectuée conformément aux normes d'audit généralement admises et en conséquence, a inclus les vérifications des documents comptables et les autres procédures d'audit que nous avons considérés nécessaires en égard aux règles de diligences normales.

Compte tenu du résultat de nos investigations et hormis les réserves et les insuffisances comme indiqué dans la partie évaluation des procédures de contrôle interne ci-après, et commentaire sur les comptes du bilan, nous certifions que les comptes de la SARL NOVEXA arrêtés au ***31.12.2013*** *tels qu`ils sont annexés au présent rapport avec un total bilan brut de* ***16 333 902,00 DA,*** *et un résultat net* ***Benificiaire*** *de* ***429 410,00 DA*** ***sont sincères et réguliers.***

Fait à Biskra le : .....
LE COMMISSAIRE AUX COMPTES

RAPPORTS SPECIAUX
(Normes des rapports)

15. ***Norme sur la certification des comptes consolidés et des comptes combinés ;***
16. ***Norme sur les conventions réglementées ;***
17. ***Norme sur le montant détail des cinq rémunérations les plus élevées ;***
18. ***Norme sur les avantages particuliers accordés au personnel ;***
19. ***Norme sur l'évolution du résultat des cinq derniers exercices et du résultat par action ou part sociale ;***
20. ***Norme sur les procédures de contrôle interne ;***
21. ***Norme sur la continuité d'exploitation;***
22. ***Norme relative à la détention d'actions en garantie ;***
23. ***Norme relative à l'opération d'augmentation du capital ;***
24. ***Norme relative à l'opération de réduction du capital ;***
25. ***Norme relative à l'émission d'autres valeurs immobilières ;***
26. ***Norme relative à la distribution d'acomptes sur dividendes ;***
27. ***Norme sur la transformation des sociétés par actions ;***
28. ***Norme relative aux filiales, participations et sociétés contrôlées.***

CERTIFICATION DES COMPTES CONSOLIDES ET DES COMPTES COMBINES

Conformément aux dispositions du décret exécutif n° 11-202 du 26 mai 2011 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes, les modalités et délais de transmission, nous vous informons que la SARL ELOUAFAA n'a pas de filiales et ne fait pas partie d'un groupe de sociétés.

De ce fait, elle n'est pas concernée par les comptes consolidés ni pars les comptes combinés.

CONVENTIONS REGLEMENTEES

Conformément aux prescriptions de l'article 628 du décret législatif n° 93 – 08 du 25 avril 1993 modifiant et complétant l'ordonnance N° 75 / 59 du 26 septembre 1975 portant code de commerce et des dispositions du décret exécutif n° 11-202 du 26 mai 2011 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes, les modalités et délais de transmission, nous vous informons que nous n'avons pas eu connaissance de telles conventions visées au dit article.

Le Gérant ne nous a pas signalé pour sa part d'aucune convention qui rentre dans ce cadre

MONTANT DU DETAIL DES CINQ REMUNERATIONS LES PLUS ELEVEES

Conformément aux prescriptions de l'article 680 alinéa 3 du décret législatif N° 93 – 08 du 25 avril 1993 modifiant et complétant l'ordonnance N° 75 – 59 du 26 septembre 1975 portant code de commerce et des dispositions du décret exécutif n° 11-202 du 26 mai 2011 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes, les modalités et délais de transmission, nous certifions exact et sincères les cinq (5) rémunérations les plus élevées versées du 01/01/2013 au 31/12/2013et qui s'élèvent à un montant brut de ***(1 655 280,00DA)*** *et dont le détail se détaillent comme suit :*

N°	***NOM***	***PRENOMS***	***FONCTION***	***Nbre Mois***	***SALAIRE BRUT***
01	*MEFTAH*	*KHALED*	*CONSULTANT*	*12*	*1 379 400,00*
02	LAMARI	RACHIDA	COMPTABLE	*12*	275 880 ,00
TOTAL					***1 655 280,00***

AVANTAGES PARTICULIERS ACCORDES AU PERSONNEL

Conformément aux dispositions du décret exécutif n° 11-202 du 26 mai 2011 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes, les modalités et délais de transmission, nous vous informons qu'en dehors des congés payés légaux, la SARL ELOUAFAA n'accorde aucun avantage particulier à son personnel

EVOLUTION DU RESULTAT DES CINQ DERNIERS EXERCICES ET DU RESULTAT PAR ACTION OU PART SOCIALE

Conformément aux prescriptions de l'article 678 alinéa du 6 du décret législatif N° 93 –08 du 25 avril 1993 modifiant et complétant l'ordonnance N° 75-59 du 26 septembre 1975 portant code de commerce et des dispositions du décret exécutif n° 11-202 du 26 mai 2011 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes, les modalités et délais de transmission, nous vous informons que l'évolution du résultat des cinq derniers exercices et du résultat par action ou part sociale se présente comme suit :

Unité	***2011***	***2012***	***2013***
Résultat de l'exercice	***-127 893***	***-1 413 677***	***429 410***
Nombre d'actions	200	200	200
Résultat par action	***-639,46***	***-7 068,38***	***2,14***

PROCEDURES DE CONTROLE INTERNE

Conformément aux dispositions du décret exécutif n° 11-202 du 26 mai 2011 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes, les modalités et délais de transmission, nous vous donnons ci-après les résultats sur ***l'évaluation des procédures internes de gestion appliquées par la*** *la SARL ELOUAFAA* ***et sur les différents moyens mis en œuvre pour la préservation et la sauvegarde de ses biens.***

1 - ORGANISATION GENERALE

Le diagnostic effectué au niveau des structures de la societe nous a permis de constater les insuffisances suivantes :

- *Absence de la mise en œuvre de l'**avant projet** d'organigramme formel de l'entreprise.*
- *Absence d'un manuel de gestion formalisant les procédures d'enregistrement et d'exploitation des moyens de la société. Les procédures mise en place accusent des insuffisances pouvant affecter la sincérité des comptes.*
- *Absence des recoupements de contrôle interne inter structures,*
- *il n'y a pas de confirmation de soldes auprès des tiers (clients, créditeurs, dettes d'exploitations, etc.).*
- *Absence d'une procédure de gestion et de contrôle de créances sur ventes notamment en matière d'octroi de faciliter de payement et de lancement d'une procédure de recouvrement.*
- *Absence d'une procédure d'octroi des prêts.*
- *Absence de la prise des décisions d'investissements les plus importants. La mise en place d'une procédure de budget et de contrôle budgétaire contribuera beaucoup pour la prise de décisions relatives au développement de la société.*

2 - COMPTABILITE ET FINANCE

Depuis le 1er janvier 2010, la société applique le Système Comptable Financier, nouveau référentiel de comptabilité en vigueur en Algérie. Notre diagnostic global du système comptable et financier fait ressortir certains avantages et insuffisances qu'on peut citer ci-dessous :

- *L'existence des livres légaux prévues par l'article 9, 10 et 11 du code du commerce. Ces livres sont tenus à jour, cotés et paraphés par les instances concernées.*
- *L'existence des livres réglementaires prévus par le décret exécutif n° 96-98 du 06 mars 1996.*
- *Les chèques sont signés par :*
  2) *Mr. AHMED*
  3) *Mr . AYOUB*
- *Il n y pas de registre de chèques en circulation.*
- *Les chiques sont sigles séparément et non conjointement*
- *L'absence d'inventaires physiques des investissements donc aucun rapprochement entre les soldes comptables et l'existant physique n'est possible.*

3 - TENUE ET PRESERVATION DES ARCHIVES

L'archive n'est pas bien tenue pour une longue préservation et un accès facile aux documents comptables.

CONTINUITE D'EXPLOITATION

Conformément aux dispositions du décret exécutif n° 11-202 du 26 mai 2011 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes, les modalités et délais de transmission, nous vous informons que les états financiers ont été arrêtés sur la base du principe de continuité d'exploitation.

Par ailleurs, le passif de la société a été tout le temps positif et il se présente comme suit :

N°Cpte	*Intitulé*	
10	***Capital, réserves et assimilés***	***200 000***
11	***Report à nouveau***	***-1 541 570***
12	***résultat***	***429 410***
16	***Emprunts et dettes***	***16 099 486***
401	***fournisseurs***	***616 586***
447	***impôts***	***38 570***
421	***Autres dettes***	***435 561***
	Tresorerie passif	***55 857***
Total général		***16 333 902***

DETENTION D'ACTIONS EN GARANTIE

Conformément aux dispositions du décret exécutif n° 11-202 du 26 mai 2011 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes, les modalités et délais de transmission, nous vous informons qu'aucune action de la société n'est détenue en garantie par les partenaires de votre société.

Aussi, votre société ne détient aucune action des ses partenaires en garantie

OPERATION D'AUGMENTATION DE CAPITAL

Conformément aux dispositions du décret exécutif n° 11-202 du 26 mai 2011 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes, les modalités et délais de transmission, nous vous informons qu'aucune opération d'augmentation de capital n'a été réalisée par votre société au cours de l'exercice 2013.

OPERATION DE REDUCTION DE CAPITAL

Conformément aux dispositions du décret exécutif n° 11-202 du 26 mai 2011 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes, les modalités et délais de transmission, nous vous informons qu'aucune opération de réduction de capital n'a été réalisée par votre société, ni par le passé, ni au cours de l'exercice 2013.

DETENTION D'ACTIONS EN GARANTIE

Conformément aux dispositions du décret exécutif n° 11-202 du 26 mai 2011 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes, les modalités et délais de transmission, nous vous informons qu'en dehors des actions émises, votre société n'a pas émis d'autres valeurs mobilières, ni par le passé, ni au cours de l'exercice 2013.

DISTRIBUTION D'ACOMPTES SUR DIVIDENDES

Conformément aux dispositions du décret exécutif n° 11-202 du 26 mai 2011 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes, les modalités et délais de transmission, nous vous informons qu'aucune distribution d'acomptes sur dividendes n'a été réalisée par votre société au cours de l'exercice 2013.

TRANSFORMATION DES SOCIETES PAR ACTIONS

Conformément aux dispositions du décret exécutif n° 11-202 du 26 mai 2011 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes, les modalités et délais de transmission, nous vous informons que votre société n'a pas subi de transformation au cours de l'exercice 2013.

FILIALES, PARTICIPATIONS ET SOCIETES CONTROLEES

Conformément aux dispositions du décret exécutif n° 11-202 du 26 mai 2011 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes, les modalités et délais de transmission, nous vous informons que votre société n'a ni filiales, ni participations, ni sociétés contrôlés.

COMPTES ANNUELS 2013

Bilan
AU 31/12/2013

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	BRUT	AMO/PROV	NET 2013	NET 2012
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles				
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financiers				
Titres mis en equivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilizes				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
Comptes de liaison				
TOTAL ACTIF NON COURANT				
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	3 960 254		3 960 254	547 195
Créances et emplois assimilés				
Clients	1 460 806		1 460 806	
Autres débiteurs	5 010 038		5 010 038	38 683
Impôts et assimilés				
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	5 902 804		5 902 804	549 874
TOTAL ACTIF COURANT	**16 333 902**		**16 333 902**	**1 135 753**
TOTAL GENERAL ACTIF	**16 333 902**		**16 333 902**	**1 135 753**

Bilan
AU 31/12/2013

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	2013	2012
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	200 000	200 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		
Ecart de reevaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net du groupe (1)	429 410	(-1 413 677)
Autres capitaux propores - Report à nouveau	(-1 541 570)	(-127 893)
Comptes de liaison		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	**(-912 160)**	**(-1 341 570)**
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financiers	16 099 486	1 100 000
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	16 099 486	**1 100 000**
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	616 586	10 275
Impôts	38 570	19 282
Autres dettes	435 561	1 347 767
Trésorerie passif	55 857	
TOTAL III	**1 146 576**	**1 377 324**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	**16 333 902**	**1 135 753**

COMPTE DE RESULTAT DE LA SARL AU 31/12/2013

LIBELLE	2013	2012
Ventes et Marchandises		
Produits fabriques	13 710 867	1 671 704
P RODUCTION Vendue Prestations des services		
Vente de travaux		
Produits annexes		
Rabais remises ristourne accorde		
Chiffre d affaire net	**13 710 867**	**1 671 704**
Production stockee		
Subventions d'exploitation		
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE	**13 710 867**	**1 671 704**
Achats de marchandises vendues		-25 218
Matieres premieres	-10 832 767	-835 852
Autrs approvisionnements		
Variation de stocks		
Achats d etudes et de prestation de services		
Autres consommations	-14 325	
Rabais remises ristourne obtenues sur achats		
Sous-traitance generale		
Locations		
Entrtien reparation et maintenances	-14 000	-12 400
Primes d assurances	-166 715	-131 848
Personnel exterieure a l entreprise		
Remuneration d intermidiaire et honnoraire		-35 000
Publicite		
Deplacements mission et reception		-4 900
Autre services	-383 413	-66 168
Rabais remises ristourne obtenues sur services exterieurs		
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE	**-11 411 222**	**-1 111 387**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)	**2 299 645**	**560 317**
Charges de personnel	-2 023 579	-1 945 850
Impôts, taxes et versements assimilés	-97	
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	**275 968**	**-1 385 533**
Autres produits opérationnels		
Autres charges opérationnelles	-16 500	-32 400
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		
Perte de valeure		
Reprise sur pertes de valeur et provisions		
V- RESULTAT OPERATIONNEL	**259 468**	**-1 417 933**
Produits financiers	93 692	13 274
Charges financieres		-35 545
VI-RESULTAT FINANCIER	**93 692**	**-22 270**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)	**353 160**	**-1 440 204**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	76 250	33 276
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE	76 250	33 276
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-6 750
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE	**429 410**	**-1 413 677**

الملحق رقم 3

تقرير محافظ الحسابات لشركة الوفاء لسنة 2014

CABINET D'AUDIT ET DE COMMISSARIAT AUX COMPTES

RAPPORT DU COMMISSAIRE AUX COMPTES EXERCICE CLOS AU 31/12/2014

DE LA SARL :ELOUAFAA

SARL ELOUAFAA

SARL AU CAPITAL SOCIAL DE : 600.000,00 DA

SIEGE SOCIAL : BISKRA

Adresse : BISKRA

FICHE SIGNALETIQUE DE LA SARL **ELOUAFAA**

- Raison sociale **:** SARL **ELOUAFAA**
- Registre de commerce **:**
- Capital **:** 200 000,00 DA
- Comptes bancaires **:**

  - BADR BISKRA Compte N° :

  Adresse **:** BISKRA
- Date de Début d'activité **:** 22 JUILLET 2011
- Statut : **SARL**
- Date de changement de statut :
- Matricule fiscal **:** 00
- Article d'imposition **:** 070
- Objet d'activité **:** IMPORT EXPORT
- Les actionnaires **:**

Les associés	Cotes parts	Nbre de parts	% du capital
mohamed	450.000 ,00	225	75%
ahmed	150.000 ,00	75	25 %
Total	**600 000.00**	**300**	**100%**

- L e GERANT : ahmed

I - Rapport Général
(Norme de certification)

II.1) EXAMEN ET VERIFICATION DES COMPTES DE L'ACTIF

II.1.1) LES ACTIFS NON COURANTS

II.1.1.1) LES IMMOBILISATIONS CORPORELLES

A) PRESENTATION

Les comptes d'immobilisations corporelles totalisent au 31/12/2014 un montant brut de 00 ***DA*** *détaillé comme suit :*

DESIGNATION	***MONTANTS BRUTS***	***AMORTISS-EMENTS***	***MONTANT NET***
Terrains	0,00	0,00	0,00
Bâtiments	0,00	0,00	0,00
Autres immobilisations corporelles	0,00	0,00	0,00
Immobilisations encours	0,00	0,00	0,00
TOTAL GENERAL	0,00	0,00	0,00

II.1.1.2) LES IMMOBILISATIONS FINANCIERES

A) PRESENTATION

Les comptes d'immobilisations financières totalisent au 31/12/2014 un montant brut de 00 DA ***détaillé comme suit :***

DESIGNATION	***MONTANTS BRUTS***	***PERTES DE VALEUR***	***MONTANT NET***
Autres participations et creances rattachees	0,00	0,00	0,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	0,00	0,00	0,00
Impôts différés actif	0,00	0,00	0,00
Compte de liaison	0,00	0,00	0,00
TOTAL GENERAL	0,00	0,00	0,00

B) OBJECTIFS DE NOS CONTROLES :

- Vérifier la réouverture des comptes des immobilisations corporelles avec les soldes du Bilan au 31/12/2014
- Rapprocher les acquisitions importantes avec les pièces justificatives.
- Vérifier l'existence physique des immobilisations importantes.
- Vérifier la vraisemblance de la dotation aux amortissements.

- Rapprocher les soldes portés au Bilan avec le grand livre et la balance générale.

C) CONCLUSION DE NOS CONTROLES :

Les immobilisations corporelles de la SARL d'un montant de **0,00** DA

- ***Immobilisations encours*** d'un montant de **0,00** DA.
- Nous signalons l'absence des inventaires physiques des immobilisations au 31/12/2014chose qui ne nous a pas permis de rapprocher les soldes comptables avec l'existant physique. A cet effet nous notons que l'inventaire des actifs de la société est une exigence du code du commerce (article n° 10 du C.C, ordonnance n° 96-27 du 09/12/1996).

II.1.2) LES ACTIFS COURANTS

II.1.2.1) LES COMPTES DE STOCKS ET ENCOURS

E) PRESENTATION DES COMPTES

Les comptes de stocks au 31/12/2014se présentant comme suit :

N°Cpte	Intitulé	SARL
300	Stocks de Marchandises	0.00
310	Matière première et fourniture	21 451 185.05
321	Matières consommables	0.00
322	Produits en courts	0.00
335	Travaux en court	0.00
355	Prouduit finis	0.00
	SOUS TOTAL 1	21 451 185.05

F) OBJECTIFS DE NOS CONTROLES :

- Rapprochement des soldes d'ouverture avec le bilan au 31/12/2014.
- Rapprochement des soldes de clôture figurant sur le bilan au 31/12/2014avec la balance et le grand livre général.
- Vérification de l'inventaire physique des stocks au 31/12/2014et leur rapprochement aux stocks figurant au bilan.
- S'assurer que la comptabilisation des entrées et consommations sont effectuées conformément aux règles généralement admises et en respectait le principe de séparation des exercices.

C/ **CONCLUSION DE NOS CONTROLES :**

- Les stocks de fin d'exercice représentent **76 %** du total de l'actif Brut.
- Les stocks sont évalués et gérés par la méthode de l'inventaire permanent .

- L'inventaire physique des stocks, n'a pas été réalisé conformément aux normes édictées en la matière. La société n'a pas chargé des commissions de comptage pour l'ensemble des stocks à inventorier.

II.1.2.2) LES COMPTES CLIENTS

E) PRESENTATION DES COMPTES

F) *Les comptes des clients au 31/12/2014 se présentent comme suit :*

N°Cpte	***Intitulé***	
411000	*Clients*	*5 097 556,36*
Total		*5 097 556,36*

C/ ***OBJECTIFS DE NOS CONTROLES :***

- *Rapprochement les soldes d'ouverture avec le bilan 2014 et les soldes de clôtures avec le grand-livre et les états financiers arrêtés au 31/12/2014.*
- *Vérification par sondage des opérations importantes de l'exercice 2014, et leur rapprochement avec les pièces justificatives.*
- *Vérifier que les créances correspondent à des droits acquis par l'entreprise.*
- *Vérifier que toutes les opérations réalisées par l'entreprise sont reflétées dans les états financiers.*
- *S'assurer que toutes les créances sur clients dont l'entreprise est titulaire sont enregistrées, en comptabilité, conformément aux principes du S.C.F.*

II.1.2.3) LES COMPTES AUTRES DEBITEURS

A/ PRESENTATION DES COMPTES

Les comptes des autres débiteurs au 31/12/2014 se présentent comme suit :

N°Cpte	***Intitulé***	
409000	*Fournisseurs débiteurs : avances et acomptes versés*	*39 692,31*
442	*Precomptes,impots et taxes sur tiers*	*1 236 757 ,12*
467	*Autres comptes debiteur ou crediteurs*	*102 841,28*
470	*Comptes transitoires ou d'attente*	*59 417,52*
Totaux		***1 438 708,23***

A/ OBJECTIFS DE NOS CONTROLES

- *Rapprochement les soldes d'ouverture avec le bilan 2014 et les soldes de clôtures avec le grand-livre et les états financiers arrêtés au 31/12/2014.*
- *Vérification par sondage des opérations importantes de l'exercice 2014, et leur rapprochement avec les pièces justificatives.*

- *Vérifier que les créances sur les autres débiteurs correspondent à des droits acquis par l'entreprise.*
- *Vérifier que toutes les opérations réalisées par l'entreprise sont reflétées dans les états financiers.*
- *S'assurer que toutes les créances sur les autres débiteurs dont l'entreprise est titulaire sont enregistrées, en comptabilité, conformément aux principes du S.C.F.*

A/ ***CONCLUSION DE NOS CONTROLES***

Les autres débiteurs représentent **5 %** *du total de l'actif brut.*

- ***Le compte 409000 – Fournisseurs débiteurs*** *39 692,31* ***DA***
- ***Le compte 486000 –Frais comptabilisés d'avances de 00,00 DA.***
- ***Le compte 442000 – Precomptes,impots et taxes sur tiers 1 236 757 ,12 DA***

II.1.2.4) ***IMPOTS ET ASSIMILES***

C) ***PRESENTATION DES COMPTES***

Le compte Impôts et assimiles au 31/12/2014 se présentent comme suit :

N°Cpte	***Intitulé***	
444000	AVANCES SUR IMPOTS ET TAXES	**00,00**
445000	TAXES RECUPERABLES & PRECOMPTE	**00,00**
Totaux		***00,00***

II.1.2.5) ***LES COMPTES DE TRESORERIE***

C) ***PRESENTATION DES COMPTES***

Le compte de trésorerie totalise un solde débiteur de : 280 283,79 DA :

- BADR BISKRA: Compte N° :……. **269 122,76 DA**

Caisse **11 161,03 DA**

Le solde du compte bancaire est justifié par une attestation de Banque

G) OBJECTIFS DE NOS CONTROLES :

- Rapprochement les soldes d'ouverture avec le bilan 2014 et les soldes de clôtures avec le grand-livre et les états financiers arrêtés au 31/12/2014
- Vérification par sondage des opérations importantes de l'exercice 2014, et leur rapprochement avec les pièces justificatives.
- Vérification des Rapprochements bancaires et confirmation direct des soldes des comptes en banque au 31/12/2014.

- Vérification des livres de caisse et banque pour s'assurer de leur tenue correcte.
- Vérifier que les créances correspondent à des droits acquis par l'entreprise.
- Vérifier que toutes les opérations réalisées par la Sarl sont reflétées dans les états financiers.
- S'assurer que toutes les créances dont la Sarl est titulaire sont enregistrées, en comptabilité,.

II.2. EXAMEN ET VERIFICATION DES COMPTES DU PASSIF

II.2.1 LES CAPITAUX PROPRES

Les comptes des Capitaux propres au 31/12/2014 se présentent comme suit :

F) Présentation

N°Cpte	Intitulé	SARL
101	Capital émis	600 000,00
101	Capital non appelé	0.00
106	Prime de réserve	0.00
105	Ecart de réévaluation	0.00
105	Ecart d équivalence	0.00
	Résultat net- Résultat net de la sarl	827 026.91
110	Autres capitaux propre-report a nouveau	-1 512 160.18
	TOTAL GENERAL	**-85 133.27**

G) OBJECTIFS DE NOS CONTROLES :

- S'assurer que le fonds social comptable représente les valeurs statutaires effectuées par les associés
- S'assurer de la mise en conformité statutaire,
- S'assurer que les fonds propres sont comptabilisés conformément aux principes et règles du Système comptable et financier ainsi qu'aux lois qui les régissent,

H) -CONCLUSION DE NOS CONTROLES :

- La situation nette des fonds propres de la société totalise un solde Débiteur au 31/12/ 2014de **-85 133.27 DA**

.2.2 LES COMPTES DU PASSIF NON COURANTS

A/ Présentation :

Les comptes du passif non courant au 31/12/2014 se présentent comme suit :

N°Cpte	Intitulé	SARL
164	Emprunts Bancaires	16 597 281,82
168	Autres Emprunts et dettes assimiles	1 100 000,00
	S0US T0TAL 1	**17 697 281,82**
134	Impôts différés passif	00,00
	S0US T0TAL 2	**17 697 281,82**

II.2.3 LES COMPTES DU PASSIF COURANTS

C) Présentation :

Les comptes du passif courant au 31/12/2014 se présentent comme suit :

N°Cpte	Intitulé	**SARL**
401	Fournisseurs	6 318 001,51
404	Crédit d investissements	00.00
408	Fournisseurs factures non parvenues	0.00
	S0US T0TAL	**6 318 001,51**
447	Impôts	779,44
421	personnel	379 135.18
431	CNAS	157 668,75
455	Associes comptes couant	3 800 000,00
	S0US T0TAL	**4 337 583,37**
	T0TAL PASSIF COURANT	**10 655 584,88**

OBJECTIFS DE NOS CONTROLES

- Vérifier l'existence réelle des opérations traduisant la naissance des dettes
- Vérifier que les opérations comptabilisées sont évaluées conformément aux principes comptables généralement admis
- Vérification des opérations importantes avec les pièces justificatives
- Rapprochement des détails des comptes débits avec le grand-livre et la balance générale
- Vérifier que les comptes fournisseurs débiteurs correspondent à des avances ou acomptes versés et sont classés à l'actif du bilan
- Vérifier l'existence de conventions cadres entre l'entreprise et ses fournisseurs potentiels.

D) CONCLUSION DE NOS CONTROLES :

Les dettes de la société totalise un montant de 6 318 001,51DA .

401 **Fournisseurs** 6 318 001,51DA

408 Fournisseurs factures non parvenues **0.00 DA** .

404 **Crédit d investissements** 00.00 DA

ces dettes représentent **23 %** des dettes de la société

Le compte

455 **Associe copmte courant** **3 800 000.00**

519 **Trésorerie passif** **0.00**

RAPPORT DE CERTIFICATION

Nous avons examiné le bilan de la ***SARL* ELOUAFAA *BISKRA*** *tel qu' il s'établissait au 31 décembre 2014, le compte de résultat ainsi que les autres états financiers établis pour détail de l'information comptable selon la forme des documents de synthèse prévu par le Système Comptable Financier.*

N*otre mission a été effectuée conformément aux normes d'audit généralement admises et en conséquence, a inclus les vérifications des documents comptables et les autres procédures d'audit que nous avons considérés nécessaires en égard aux règles de diligences normales.*

C*ompte tenu du résultat de nos investigations et hormis les réserves et les insuffisances comme indiqué dans la partie évaluation des procédures de contrôle interne ci-après, et commentaire sur les comptes du bilan, nous certifions que les comptes de la SARL* **ELOUAFAA** *arrêtés au* ***31.12.2014*** *tels qu`ils sont annexés au présent rapport avec un total bilan brut de* ***28 267 733,43 DA,*** *et un résultat net* ***Benificiaire*** *de* ***827 026,91 DA*** ***sont sincères et réguliers.***

Fait à Biskra le : 30/06/2015.
LE COMMISSAIRE AUX COMPTES

RAPPORTS SPECIAUX
(Normes des rapports)

29. ***Norme sur la certification des comptes consolidés et des comptes combinés ;***
30. ***Norme sur les conventions réglementées ;***
31. ***Norme sur le montant détail des cinq rémunérations les plus élevées ;***
32. ***Norme sur les avantages particuliers accordés au personnel ;***
33. ***Norme sur l'évolution du résultat des cinq derniers exercices et du résultat par action ou part sociale ;***
34. ***Norme sur les procédures de contrôle interne ;***
35. ***Norme sur la continuité d'exploitation;***
36. ***Norme relative à la détention d'actions en garantie ;***
37. ***Norme relative à l'opération d'augmentation du capital ;***
38. ***Norme relative à l'opération de réduction du capital ;***
39. ***Norme relative à l'émission d'autres valeurs immobilières ;***
40. ***Norme relative à la distribution d'acomptes sur dividendes ;***
41. ***Norme sur la transformation des sociétés par actions ;***
42. ***Norme relative aux filiales, participations et sociétés contrôlées.***

CERTIFICATION DES COMPTES CONSOLIDES ET DES COMPTES COMBINES

Conformément aux dispositions du décret exécutif n° 11-202 du 26 mai 2011 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes, les modalités et délais de transmission, nous vous informons que la SARL **ELOUAFAA** *n'a pas de filiales et ne fait pas partie d'un groupe de sociétés.*

De ce fait, elle n'est pas concernée par les comptes consolidés ni pars les comptes combinés.

Fait à Biskra le : 30/06/2015

LE COMMISSAIRE AUX COMPTES

CONVENTIONS REGLEMENTEES

Conformément aux prescriptions de l'article 628 du décret législatif n° 93 – 08 du 25 avril 1993 modifiant et complétant l'ordonnance N° 75 / 59 du 26 septembre 1975 portant code de commerce et des dispositions du décret exécutif n° 11-202 du 26 mai 2011 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes, les modalités et délais de transmission, nous vous informons que nous n'avons pas eu connaissance de telles conventions visées au dit article.

Le Gérant ne nous a pas signalé pour sa part d'aucune convention qui rentre dans ce cadre

MONTANT DU DETAIL DES CINQ REMUNERATIONS LES PLUS ELEVEES

Conformément aux prescriptions de l'article 680 alinéa 3 du décret législatif N° 93 – 08 du 25 avril 1993 modifiant et complétant l'ordonnance N° 75 – 59 du 26 septembre 1975 portant code de commerce et des dispositions du décret exécutif n° 11-202 du 26 mai 2011 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes, les modalités et délais de transmission, nous certifions exact et sincères les cinq (5) rémunérations les plus élevées versées du 01/01/2014 au 31/12/2014et qui s'élèvent à un montant brut de ***(321 920,00 DA)*** *et dont le détail se détaillent comme suit :*

N°	***NOM***	***PRENOMS***	***FONCTION***	***Nbre Mois***	***SALAIRE BRUT***
01		*KHALED*	*CONSULTANT*	*01*	*114 950,00*
02		RACHIDA	COMPTABLE	*03*	68 970 ,00
		MOSTEFA	COMPTABLE	*08*	138 000 ,00
TOTAL					***321 920,00***

AVANTAGES PARTICULIERS ACCORDES AU PERSONNEL

Conformément aux dispositions du décret exécutif n° 11-202 du 26 mai 2011 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes, les modalités et délais de transmission, nous vous informons qu'en dehors des congés payés légaux, la ***SARL* ELOUAFAA** *n'accorde aucun avantage particulier à son personnel*

EVOLUTION DU RESULTAT DES CINQ DERNIERS EXERCICES ET DU RESULTAT PAR ACTION OU PART SOCIALE

Conformément aux prescriptions de l'article 678 alinéa du 6 du décret législatif N° 93 –08 du 25 avril 1993 modifiant et complétant l'ordonnance N° 75-59 du 26 septembre 1975 portant code de commerce et des dispositions du décret exécutif n° 11-202 du 26 mai 2011 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes, les modalités et délais de transmission, nous vous informons que l'évolution du résultat des cinq derniers exercices et du résultat par action ou part sociale se présente comme suit :

Unité	***2011***	***2012***	***2013***	***2014***
Résultat de l'exercice	***-127 893***	***-1 413 677***	***429 410***	**827 026**
Nombre d'actions	**200**	**200**	**200**	**200**
Résultat par action	***-639,46***	***-7 068,38***	***2 147,05***	***4 135,13***

PROCEDURES DE CONTROLE INTERNE

Conformément aux dispositions du décret exécutif n° 11-202 du 26 mai 2011 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes, les modalités et délais de transmission, nous vous donnons ci-après les résultats sur ***l'évaluation des procédures internes de gestion appliquées par la*** *la* ***SARL* ELOUAFAA *et sur les différents moyens mis en œuvre pour la préservation et la sauvegarde de ses biens.***

1 - ORGANISATION GENERALE

Le diagnostic effectué au niveau des structures de la societe nous a permis de constater les insuffisances suivantes :

- *Absence de la mise en œuvre de l'**avant projet** d'organigramme formel de l'entreprise.*
- *Absence d'un manuel de gestion formalisant les procédures d'enregistrement et d'exploitation des moyens de la société. Les procédures mise en place accusent des insuffisances pouvant affecter la sincérité des comptes.*
- *Absence des recoupements de contrôle interne inter structures,*
- *il n'y a pas de confirmation de soldes auprès des tiers (clients, créditeurs, dettes d'exploitations, etc.).*
- *Absence d'une procédure de gestion et de contrôle de créances sur ventes notamment en matière d'octroi de faciliter de payement et de lancement d'une procédure de recouvrement.*
- *Absence d'une procédure d'octroi des prêts.*
- *Absence de la prise des décisions d'investissements les plus importants. La mise en place d'une procédure de budget et de contrôle budgétaire contribuera beaucoup pour la prise de décisions relatives au développement de la société.*

2 - COMPTABILITE ET FINANCE

Depuis le 1er janvier 2010, la société applique le Système Comptable Financier, nouveau référentiel de comptabilité en vigueur en Algérie. Notre diagnostic global du système comptable et financier fait ressortir certains avantages et insuffisances qu'on peut citer ci-dessous :

- *L'existence des livres légaux prévues par l'article 9, 10 et 11 du code du commerce. Ces livres sont tenus à jour, cotés et paraphés par les instances concernées.*
- *L'existence des livres réglementaires prévus par le décret exécutif n° 96-98 du 06 mars 1996.*
- *Les chèques sont signés par :*
  4) *Mr.*
  5) *Mr . AYOUB*
- *Il n y pas de registre de chèques en circulation.*
- *Les chiques sont sigles séparément et non conjointement*
- *L'absence d'inventaires physiques des investissements donc aucun rapprochement entre les soldes comptables et l'existant physique n'est possible.*

3 - TENUE ET PRESERVATION DES ARCHIVES

L'archive n'est pas bien tenue pour une longue préservation et un accès facile aux documents comptables.

CONTINUITE D'EXPLOITATION

Conformément aux dispositions du décret exécutif n° 11-202 du 26 mai 2011 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes, les modalités et délais de transmission, nous vous informons que les états financiers ont été arrêtés sur la base du principe de continuité d'exploitation.

Par ailleurs, le passif de la société a été tout le temps positif et il se présente comme suit :

N°Cpte	*Intitulé*	
10	***Capital, réserves et assimilés***	***600 000***
11	***Report à nouveau***	***-1 512 160***
12	***Résultat***	***827 026***
16	***Emprunts et dettes***	***17 697 281***
401	***Fournisseurs***	***6 318 001***
447	***Impôts***	***779***
42-45	***Autres dettes***	***4 336 803***
	Tresorerie passif	
Total général		***16 333 902***

DETENTION D'ACTIONS EN GARANTIE

Conformément aux dispositions du décret exécutif n° 11-202 du 26 mai 2011 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes, les modalités et délais de transmission, nous vous informons qu'aucune action de la société n'est détenue en garantie par les partenaires de votre société.

Aussi, votre société ne détient aucune action des ses partenaires en garantie.

OPERATION D'AUGMENTATION DE CAPITAL

Conformément aux dispositions du décret exécutif n° 11-202 du 26 mai 2011 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes, les modalités et délais de transmission, nous vous informons qu'aucune opération d'augmentation de capital n'a été réalisée par votre société au cours de l'exercice 2014.

OPERATION DE REDUCTION DE CAPITAL

Conformément aux dispositions du décret exécutif n° 11-202 du 26 mai 2011 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes, les modalités et délais de transmission, nous vous informons qu'aucune opération de réduction de capital n'a été réalisée par votre société, ni par le passé, ni au cours de l'exercice 2014.

DETENTION D'ACTIONS EN GARANTIE

Conformément aux dispositions du décret exécutif n° 11-202 du 26 mai 2011 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes, les modalités et délais de transmission, nous vous informons qu'en dehors des actions émises, votre société n'a pas émis d'autres valeurs mobilières, ni par le passé, ni au cours de l'exercice 2014.

DISTRIBUTION D'ACOMPTES SUR DIVIDENDES

Conformément aux dispositions du décret exécutif n° 11-202 du 26 mai 2011 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes, les modalités et délais de transmission, nous vous informons qu'aucune distribution d'acomptes sur dividendes n'a été réalisée par votre société au cours de l'exercice 2014.

TRANSFORMATION DES SOCIETES PAR ACTIONS

Conformément aux dispositions du décret exécutif n° 11-202 du 26 mai 2011 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes, les modalités et délais de transmission, nous vous informons que votre société n'a pas subi de transformation au cours de l'exercice 2014.

FILIALES, PARTICIPATIONS ET SOCIETES CONTROLEES

Conformément aux dispositions du décret exécutif n° 11-202 du 26 mai 2011 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes, les modalités et délais de transmission, nous vous informons que votre société n'a ni filiales, ni participations, ni sociétés contrôlés.

COMPTES ANNUELS 2014

Bilan
AU 31/12/2014

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	BRUT	AMO/PROV	NET 2014	NET 2013
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles				
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financiers				
Titres mis en equivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilizes				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
Comptes de liaison				
TOTAL ACTIF NON COURANT				
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	21 451 185,05		21 451 185,05	3 960 254,00
Créances et emplois assimilés				
Clients	5 097 556,36		5 097 556,36	1 460 806,08
Autres débiteurs	1 438 708,23		1 438 708,23	5 010 038,64
Impôts et assimilés				
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	280 283,79		280 283,79	5 846 946,44
TOTAL ACTIF COURANT	**28 267 733,43**		**28 267 733,43**	**16 278 045,16**
TOTAL GENERAL ACTIF	**28 267 733,43**		**28 267 733,43**	**16 278 045,16**

Bilan
AU 31/12/2014

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	2014	2013
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	600 000,00	200 000,00
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		
Ecart de reevaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net du groupe (1)	827 026,91	429 410,74
Autres capitaux propores - Report à nouveau	-1 512 160,18	-1 541 570,92
Comptes de liaison		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	**- 85 133,27**	**- 912 160,18**
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financiers	17 697 281,82	16 099 486,51
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	**17 697 281,82**	**16 099 486,51**
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	6 318 001,51	616 586,66
Impôts	779,44	38 570,55
Autres dettes	4 336 803,93	435 561,62
Trésorerie passif		
TOTAL III	**10 655 584,88**	**1 090 718,83**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	**28 267 733,43**	**16 278 045,16**

COMPTE DE RESULTAT DE LA SARL AU 31/12/2014

LIBELLE	2014	2013
Ventes et Marchandises		
Produits fabriques	22 459 164,73	13 710 867,90
P RODUCTION Vendue Prestations des services		
Vente de travaux		
Produits annexes		
Rabais remises ristourne accorde		
Chiffre d affaire net	**22 459 164,73**	**13 710 867,90**
Production stockee		
Subventions d'exploitation		
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE	**22 459 164,73**	**13 710 867,90**
Achats de marchandises	- 20 723 848,47	- 10 847 093,17
Matieres premieres		
Autrs approvisionnements		
Variation de stocks		
Achats d etudes et de prestation de services		
Sarvice extérieure et autres consommations	**- 649 003,87**	- 564 129,52
Rabais remises ristourne obtenues sur achats		
Sous-traitance generale		
Locations		
Entrtien reparation et maintenances		
Primes d assurances		
Remuneration d intermidiaire et honnoraire		
Publicite		
Deplacements mission et reception		
Autre services		
Rabais remises ristourne obtenues sur services exterieurs		
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE	**- 21 372 852,34**	**- 11 411 222,69**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)	**1 086 312,39**	**2 299 645,21**
Charges de personnel	- 390 100,95	-2 023 579,80
Impôts, taxes et versements assimilés		-97,00
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	**696 211,44**	**275 968,41**
Autres produits opérationnels		
Autres charges opérationnelles	- 59 700,64	-16 500,10
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		
Perte de valeure		
Reprise sur pertes de valeur et provisions		
V- RESULTAT OPERATIONNEL	**636 510,80**	**259 468,31**
Produits financiers	27 806,10	93 692,43
Charges financiers	- 17 289,99	
VI-RESULTAT FINANCIER	**10 516,11**	**93 692,43**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)	**647 026,91**	**353 160,74**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	**22 486 970,83**	**13 804 560,33**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	**-21 839 943.92**	**-13 451 399.59**
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	**647 026.91**	**353 160.74**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	180 000.00	76 250.00
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE	**180 000.00**	**76 250.00**
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE	**827 026.91**	**429 410**

الملحق رقم 4

تقرير محافظ الحسابات لشركة النجاح لسنة 2012

CABINET D'AUDIT ET DE COMMISSARIAT AUX COMPTES
MR:
TEL/FAX :

RAPPORT DU COMMISSAIRE AUX COMPTES EXERCICE CLOS AU 31/12/2012

DE LA SARL :ENADJAH

SARL

BISKRA, Le : 22-07-2013

A Messieurs les associés de l'assemblée générale de la SARL ENADJAH

OBJET** : **Rapport de commissariat aux comptes
Exercice clos au 31/12/2012

Messieurs les Associés de l'A.G.O,

En vue de la tenue de l'assemblée générale ordinaire conformément à l'article 678 du code de commerce, nous avons l'honneur de vous transmettre ci-joint le rapport de commissariat aux comptes contenant :

- *Le rapport général de certification,*
- *Les rapports spéciaux reprenant les normes de rapports du commissaire aux comptes,*
- *Les états financiers (Bilan et Compte de Résultats).*

Tout en vous souhaitant bonne réception, nous vous prions d'agréer Messieurs l'expression de notre parfaite considération.

Le Commissaire aux Comptes

FICHE SIGNALETIQUE DE LA SARL ENADJAH

- *Raison sociale* ***:***
- *Registre de commerce* ***:***
- *Capital* ***:***
- *Comptes bancaires* ***:***

- ***LES Comptes bancaires :***

  - *CPA Biskra Dinars*
  - *CPA Biskra Devise*
  - *CPA Biskra Devise*
  - *CPA Biskra*
  - *CPA Biskra*
  - *BNA Biskra*
  - *BADR Biskra*
  - *Société Générale d'Algérie*
  - *Société Générale d'Algérie*
  - *Société Générale d'Algérie*

- *Adresse* ***:***
- *Date de Début d'activité* ***:*** *04-11-1998*
- *Statut : Société par actions (S.P.A.) avec conseil de surveillance*
- *Date de changement de statut : 06/10/2008 (Transformation d'EURL en SARL)*
- *Matricule fiscal* ***:***
- *Article d'imposition* ***:***
- *Objet d'activité* ***:*** *Transformation et Conditionnement les produits agricole et exportation les produits agro-alimentaire.*

- *Les associés :*

Les associés	***Participation au capital***	***Nombre des parts***	***% du capital***
	388.000,00	*388*	*13*
	678.000,00	*678*	*22*
	678.000,00	*678*	*22*
	678.000,00	*678*	*22*
	339.000,00	*339*	*11*
	339.000,00	*339*	*11*
Total	***3. 100 000.00***	***3.100***	***100%***

- *Le Gérant Mr*

I - Rapport Général
(Norme de certification)

OBJET : Rapport Général

Messieurs,

En exécution de la mission qui nous a été confiée par votre assemblée générale ordinaire du 03/03/2013, Nous avons l'honneur de vous présenter notre rapport de commissariat aux comptes sur les états financiers annuels de votre de l'exercice clos au 31/12/2012.

Nous avons vérifié les bilans et les comptes de résultat ainsi que les autres états financiers de votre société tels qu'ils sont annexés au présent rapport.

- *Ces comptes arrêtés au 31/12/2012.*

D'une manière sommaire les principaux éléments de ces comptes sont les suivants:

Libellé	*Montant DA*	*Observation*
Actif net	***229.125.165***	
Résultat ordinaire	***-9.615.220***	
Chiffre d'affaires	***2.566.134***	
Valeur ajoutée	***3.300.502***	

- *Le résultat ordinaire est négatif ;*
- *La valeur ajoutée est positive ;*
- *Le chiffre d'affaire est constitué des ventes sans tenue des la production stockées*

Nous avons également vérifié les informations relatives à la situation financière et aux comptes donnés dans les documents adressés aux propriétaires ou mis à leur disposition à l'occasion de l'assemblée générale.

Cependant nous émettons certaines réserves et recommandations à prendre en considération pour l'exercice à venir que nous détaillons ci-dessous.

Le Commissaire Aux Comptes

II.1) EXAMEN ET VERIFICATION DES COMPTES DE L'ACTIF

II.1.1) LES ACTIFS NON COURANTS

II.1.1.1) LES IMMOBILISATIONS CORPORELLES

A) PRESENTATION

Les comptes d'immobilisations corporelles totalisent au 31/12/2012 un montant brut de ***162.117.439,00 DA*** *détaillé comme suit :*

DESIGNATION	*MONTANTS BRUTS*	*AMORTISS-EMENTS*	*MONTANT NET*
Terrains	*18.253.709,00*	*0,00*	*18.253.709,00*
Bâtiments	*57.600.000,00*	*18.465.537,00*	*39.134.463,00*
Autres immobilisations corporelles	*85.026.366,00*	*60.242.267,00*	*24.784.099,00*
Immobilisations en concession	*0,00*	*0,00*	*0,00*
Immobilisations encours	*1.237.364,00*	*0,00*	*1.237.364,00*
TOTAL GENERAL	***162 117 439,00***	***78.707.804,00***	***83 409 635,00***

B) OBJECTIFS DE NOS CONTROLES :

- *Vérifier la réouverture des comptes d'immobilisations corporelles avec les soldes des au 31/12/2012*
- *Rapprocher les acquisitions importantes avec les pièces justificatives.*
- *Vérifier l'existence physique des immobilisations importantes.*
- *Vérifier la vraisemblance de la dotation aux amortissements.*
- *Rapprocher les soldes portés au Bilan avec le grand-livre et la balance générale.*

C) CONCLUSION DE NOS CONTROLES

Les immobilisations corporelles de la SARL ***ENADJAH*** *ont connu une évolution de* ***0,87 %*** *par apport à l'exercice 2011. Cette évolution nette d'un total général de* ***1.399.000 DA*** *concerne les acquisitions d'un matériel de transport.*

Nous signalons que les dispositions de l'arrêté du 26 juillet 2008 fixant les règles d'évaluation et de comptabilisation, le contenu et la présentation des états financiers

ainsi que la nomenclature et les règles de fonctionnement des comptes, ne sont pas totalement appliquées et dont les plus significatives sont les suivantes :

- *Avec l'entrée en vigueur du nouveau référentiel de comptabilité, le Système Comptable Financier, l'Entreprise n'a pas arrêté la base amortissable de chaque immobilisation acquise. Cette base est égale, selon les cas, soit à la valeur d'acquisition diminuée de la valeur résiduelle, soit à la valeur d'acquisition augmentée des coûts de démantèlement.*
- *Les immobilisations utilisées par l'entreprise et qui sont complètement amorties n'ont pas fait l'objet d'une réévaluation ou d'une redéfinition du plan d'amortissement.*
- *Les équipements de production sont enregistrés globalement et n'ont pas fait l'objet de l'approche par composant. A cet effet nous vous recommandons de procéder à détaille.*

Enfin, nous signalons l'absence des inventaires physiques des immobilisations à la date du 31/12/2012 chose qui ne nous a pas permis de rapprocher les soldes comptables avec l'existant physique. A cet effet nous notons que l'inventaire des actifs de la société est une exigence de l'article n° 10 du Code de Commerce, ordonnance n° 96-27 du 09/12/1996 et de l'article 14 de la loi n° 07-11 du 25 novembre 2007 portant Système Comptable Financier.

II.1.1.2) LES IMMOBILISATIONS FINANCIERES

A) PRESENTATION

Les comptes d'immobilisations financières totalisent au 31/12/2012 un montant brut de ***2.024.583,84 DA*** *détaillé comme suit :*

DESIGNATION	*MONTANTS BRUTS*	*PERTES DE VALEUR*	*MONTANT NET*
Prêts et créances	*1.576.000,00*	*0,00*	*1.576.000,00*
Dépôts et cautionnements	*448.583,84*	*0,00*	*448.583,84*
TOTAL GENERAL	***2.024.583,84***	***0,00***	***2.024.583,84***

B) OBJECTIFS DE NOS CONTROLES

- *Vérifier la réouverture des comptes d'immobilisations financières avec les soldes des différents Bilans au 31/12/2012*
- *Rapprocher les acquisitions importantes avec les pièces justificatives.*

- *Vérifier les pièces justificatives des immobilisations financières importantes.*
- *Vérifier la vraisemblance de la dotation pour pertes de valeur.*
- *Rapprocher les soldes portés au Bilan avec le grand livre et la balance générale.*

C) CONCLUSION DE NOS CONTROLES

Se sont des soldes des exercices antérieur à 2012 et ne sont pas analysés, nous vous recommandons à analysé et récupérer la caution.

I.1.2) LES ACTIFS COURANTS

II.1.2.1) LES COMPTES DE STOCKS ET ENCOURS

G) PRESENTATION DES COMPTES

Les comptes de stocks au 31/12/2012 se présentant comme suit :

Compte	*Désignation*	*Invent_Comptable*	*Invent_Physique*	*Ecart*
310	*Stocks Dattes*	*8,558,787.97*	*11,581,568.16*	*3,022,780.19*
311	*Stocks Emballages et accessoires*	*8,787,976.46*	*9,133,223.34*	*345,246.88*
312	*Stocks Phostoxine*	*18,109.36*	*0.00*	*-18,109.36*
355	*Produits Finis*	*7,615,696.67*	*7,615,696.67*	*0.00*
	Total	***24,980,570.46***	***28,330,488.17***	***3,349,917.71***

B/ ***OBJECTIFS DE NOS CONTROLES***

- *Rapprochement des soldes d'ouverture avec le bilan au 31/12/2011.*
- *Rapprochement des soldes de clôture figurant sur le bilan au 31/12/2012 avec la balance et le grand livre général.*
- *Vérification de l'inventaire physique des stocks au 31/12/2012 et leur rapprochement aux stocks figurant au bilan.*
- *S'assurer que la comptabilisation des entrées et consommations sont effectuées conformément aux règles généralement admises et en respectait le principe de séparation des exercices.*

B/ ***CONCLUSION DE NOS CONTROLES***

- *Les stocks de fin d'exercice représentent 11,76* ***%*** *du total de l'actif net. Soit une augmentation de* ***48,50 %*** *par apport aux stocks de l'exercice 2011*
- *Entre les deux méthodes de suivi des stocks (Méthode de l'inventaire permanent ou méthode de l'inventaire intermittent) prévues par l'arrêté du 26 juillet 2008 fixant les règles d'évaluation et de comptabilisation, le contenu et*

la présentation des états financiers ainsi que la nomenclature et les règles de fonctionnement des comptes, l'entreprise continue toujours de suivre ses stocks selon la méthode de l'inventaire permanent.

Ainsi, les stocks sont évalués et gérés par la méthode de l'inventaire permanent et ce conformément aux exigences du Système Comptable Financier. Bien que les consommations mensuelles de blé sont constatées d'une manière globale à la fin de chaque mois.

- *Nous avons constate un écart positive entre l'inventaire physique et le comptable pour un montant de **3 349 917,71 DA,** doit être régulariser sur l'exercice 2013.*
- *Le recensement physique des stocks et des investissements, au même titre que l'inventaire des autres éléments d'actif et du passif, est obligatoire en vertu de l'article 14 de la loi n° 07-11 du 25 novembre 2007 portant Système Comptable Financier.*

Remarque :

1. *nous vous recommandons de comptabiliser les emballages dans le compte 326 ou lieu de compte 311.*
2. *Nous vous recommandons de comptabiliser les Fournitures Consommables dans le compte 322 et Matières Consommables dans le compte 321 « voir arrêté du 26-07-2008 J.O n° 19 du 25-03-2009 ».*

II.1.2.2) LES COMPTES CLIENTS

H) PRESENTATION DES COMPTES

Les comptes des clients au 31/12/2012 se présentent comme suit :

N°Cpte	*Intitulé*	*Montant*	*Obs*
4113	*Maitre Prunille*	*1.078.565,80*	
4115	*SARL DANOOR Italie*	*- 1.692.888,93*	
Total		***-614.323,13***	

I) OBJECTIFS DE NOS CONTROLES :

- *Rapprochement les soldes d'ouverture avec le bilan 2010 et les soldes de clôtures avec le grand-livre et les états financiers arrêtés au 31/12/2012.*
- *Vérification par sondage des opérations importantes de l'exercice 2012, et leur rapprochement avec les pièces justificatives.*
- *Vérifier que les créances correspondent à des droits acquis par l'entreprise.*
- *Vérifier que toutes les opérations réalisées par l'entreprise sont reflétées dans les états financiers.*
- *S'assurer que toutes les créances sur clients dont l'entreprise est titulaire sont enregistrées, en comptabilité, conformément aux principes du S.C.F.*

CONCLUSION DE NOS CONTROLES

La vérification et le contrôle de ces comptes appellent aux réserves et aux remarques suivantes :

- Détailler le compte 411 par clients ou par catégorie de clients.

- Rapprocher les soldes avec le service commercial.

- Procéder à la confirmation des soldes auprès des clients a la fin de chaque exercice.

Nous vous recommandons à analyser les clients étrangers. Exemple : SARL DANOOR Italie

Facture	***Montant***
Fact_n°02 sur J_Ventes	*1.025.772,22*
Encaissement	*1.014.844,52*
Différence de change	*10.927,70*

La différence de change compte 666 pour un montant de : 10.927,70 DA, l'écriture comptable doit être comme suit :

Cpte Débit	*Cpte Crédit*	*Désignation*	*Débit*	*Crédit*
411		*Constat. Facture*	*1.025.772,22*	
	701	*Constat. Facture*		*1.025.772,22*
512		*Encais _ Facture n°…*	*1.014.844,52*	
666		*Diff_ change Facture n°…*	*10.927,70*	
	411	*Encais _ Facture n°….*		*1.025.772,22*

Nb : nous vous recommandons de virer le compte 4115 ***SARL*** *au 419 clients créditeurs, avances reçus*

II.1.2.3) LES COMPTES AUTRES DEBITEURS

C) PRESENTATION DES COMPTES

Les comptes des autres débiteurs au 31/12/2012 se présentent comme suit :

N°Cpte	***Intitulé***	***Minoterie***	***Obs***
4091	*Avances et acomptes versés*	*490,372.95*	
4096	*Consignation verses*	*1, 149,382.17*	
4681	*Sonelgaz*	*6,149.86*	
4686	*Assurance CRMA*	*264,271.50*	
Totaux		***1,910,176.48***	

B/ ***OBJECTIFS DE NOS CONTROLES***

- *Rapprochement les soldes d'ouverture avec le bilan 2011 et les soldes de clôtures avec le grand-livre et les états financiers arrêtés au 31/12/2012.*
- *Vérification par sondage des opérations importantes de l'exercice 2012, et leur rapprochement avec les pièces justificatives.*
- *Vérifier que les créances sur les autres débiteurs correspondent à des droits acquis par l'entreprise.*
- *Vérifier que toutes les opérations réalisées par l'entreprise sont reflétées dans les états financiers.*
- *S'assurer que toutes les créances sur les autres débiteurs dont l'entreprise est titulaire sont enregistrées, en comptabilité, conformément aux principes du S.C.F*

CONCLUSION DE NOS CONTROLES

Ils ont augmenté avec un taux de ***16,50 %*** *par apport à l'exercice 2011*

La vérification et le contrôle de ces comptes appellent aux réserves et aux remarques dont les plus importantes sont les suivantes :

- *Les comptes ne sont pas analysés.*
- ***Le compte 468 –Diverses charges a payer et produits a recevoir : 270.421.36 DA*** *Nous vous recommandons d'analysé et régularisé (exemple : en comptabilise l'assurance dans le compte 486 charges constaté d'avance ou lieu de compte 468 divers charges à payer et produits à recevoir.*

II.1.2.4) LES IMPOTS ET ASSIMILES

A) PRESENTATION DES COMPTES

Les comptes des autres débiteurs au 31/12/2012 se présentent comme suit :

N°Cpte	*Intitulé*	*Minoterie*	*Obs*
444	*Impôts sur le résultat*	*37,659.00*	
4456	*Etat, impôts et taxes recouvrables*	*19,299,368.86*	
Totaux		***19,337,027.86***	

B/ ***OBJECTIFS DE NOS CONTROLES***

- *Rapprochement les soldes d'ouverture avec le bilan 2011 et les soldes de clôtures avec le grand-livre et les états financiers arrêtés au 31/12/2012.*
- *Vérification par sondage des opérations importantes de l'exercice 2012, et leur rapprochement avec les pièces justificatives.*
- *Vérifier que toutes les opérations réalisées par l'entreprise sont reflétées dans les états financiers.*
- *S'assurer que toutes les créances sur les autres débiteurs dont l'entreprise est titulaire sont enregistrées, en comptabilité, conformément aux principes du S.C.F.*

B/ ***CONCLUSION DE NOS CONTROLES***

- ***Le compte 4456 Etat, impôts et taxes recouvrables : 19.299.368,86 DA.***

  Représente TVA récupérable, nous vous recommandons à analyser et régularise ou bien constutie une demande de récupération au prié des impôts.

II.1.2.5) LES COMPTES DE TRESORERIE

D) PRESENTATION DES COMPTES

Les comptes de trésorerie totalisent un solde consolidé de ***96 384 606,12 DA*** *réparti comme suit :*

N-Cpte	*Désignation*	*Compte banc n°*	*Montant*
5123	*CPA Biskra Devise*		*1,219.29*
5124	*CPA Biskra*		*466,307.42*
5125	*CPA Biskra*		*21,201.72*
5126	*BNA Biskra*		*2,641.61*
5128	*BADR*		*24,022.37*
51293	*Société Générale d'Algérie*		*25,668.16*
5192	*SGA*		*6,063,306.45*
530001	*Caisse*		*89,780, 239.10*
S0LDE DISPONIBILITE			***96,384,606.12***

B/ OBJECTIFS DE NOS CONTROLE

- *Rapprochement les soldes d'ouverture avec le bilan 2011 et les soldes de clôtures avec le grand-livre et les états financiers arrêtés au 31/12/2012.*
- *Vérification les opérations de l'exercice 2012, et leur rapprochement avec les pièces justificatives.*
- *Vérification des Rapprochements bancaires et confirmation direct des soldes des comptes en banque au 31/12/2012.*
- *Vérifier que toutes les opérations réalisées par l'entreprise sont reflétées dans les états financiers.*

E) RESULTATS DE NOS CONTROLE

L'exploitation des comptes de trésorerie et les documents comptables y afférents a donné les résultats suivants :

Nous avons constate un solde énorme sur la caisse au 31-12-2012 pour un montant de ***89,780, 239.10 DA,*** *avec un ouverture* ***57.407.064,10 DA*** *et solde débiteur du mouvement au 31-12-2012 pour un montant de* ***32.373.175,00 DA.***

1. *Nous vous recommandons à régulariser et rapprocher les soldes avec tous les comptes bancaires.*
2. *Nous vous recommandons à régulariser la caisse dans les brefs délais.*

II.2) EXAMEN ET VERIFICATION DES COMPTES DU PASSIF

II.2.1) LES COMPTES CAPITAUX PROPRES

A) PRESENTATION DES COMPTES

Les comptes de capitaux propres au 31/12/2012 se présentent comme suit :

N°Cpte	*Intitulé*	***Montant***	***Obs***
101	*Capital, réserves et assimilés*	*3 100 000,00*	
105	*Ecart de réévaluation*	*54 198 626,94*	
106	*Réserves*	*275 988,00*	
11	*Report à nouveau 2010*	*-2 433 036,21*	
11	*Résultat de l'exercice 2011*	*-5 635 970,28*	
12	*Résultat de l'exercice 2012*	*-9 615 219,00*	
Total général		***39 90 389,45***	

B/ OBJECTIFS DE NOS CONTROLES :

- *S'assurer que le fonds social comptable représente les valeurs statutaires effectuées par les associés*
- *S'assurer de la mise en conformité statutaire,*
- *S'assurer que les fonds propres sont comptabilisés conformément aux principes et règles du Système Comptable Financier ainsi qu'aux lois qui les régissent.*

*B-**CONCLUSION DE NOS CONTROLES :***

- *La situation nette de la société est positive et totalise un montant au 31/12/2012 de **39 890 389,45 DA.***

- *La situation nette de la société a évolué par rapport à 2011. Cette évolution provient du résultat déficit de l'exercice.*

II.2.2) LES PASSIFS NON COURANTS

A/ PRESENTATION DES COMPTES

Les dettes financières de l'entreprise représentent essentiellement les emprunts et les dettes financières dont les comptes se présentent comme suit :

N°Cpte	***Intitulé***	***Montant***	***Obs***
164100	*Emprunts bancaires BADR*	*883 424,68*	
164200	*Emprunts bancaires CPA*	*31 684 056,95*	
Total Général		*32 67 481,63*	

*B/ **OBJECTIFS DE NOS CONTROLES :***

- *Vérifier l'existence réelle des opérations traduisant la naissance des dettes*
- *Vérifier que les opérations comptabilisées sont évaluées conformément aux principes comptables généralement admis*
- *Vérification des opérations importantes avec les pièces justificatives*
- *Rapprochement des détails des comptes débits avec le grand-livre et la balance générale*
- *Vérifier l'existence de conventions cadres entre l'entreprise et ses créditeurs*

*A/ **CONCLUSION DE NOS CONTROLES :***

- *L'emprunt CPA représente un montant de 31.684.056,95 DA, nous n'avons constaté aucun mouvement durant l'exercice 2012.*
- *L'emprunt BADR représente un montant de 883.424,68 DA, nous n'avons constaté aucun mouvement durant l'exercice 2012.*

Nb : Nous vous recommandons a confirmer les soldes avec les deux banques.

II.2.3) LES PASSIFS COURANTS

II.2.3.1) Fournisseurs et les comptes rattachés

C) PRESENTATION DES COMPTES

Les Fournisseurs et les comptes rattachés au 31/12/2012 se présentent comme suit :

N°Cpte	*Intitulé*	*Montant*	*Obs*
401	*Fournisseurs*	*1 149 382,17*	
404	*Fournisseurs d'Immobilisations*	*699 500,00*	
408	*Fournisseurs factures non parvenues*	*699 455,49*	
S_Total		***2 548 337,66***	

*C/ **OBJECTIFS DE NOS CONTROLES***

- *Vérifier l'existence réelle des opérations traduisant la naissance des dettes*
- *Vérifier que les opérations comptabilisées sont évaluées conformément aux principes comptables généralement admis*
- *Vérification des opérations importantes avec les pièces justificatives*
- *Rapprochement des détails des comptes débits avec le grand-livre et la balance générale*

*D/ **CONCLUSION DE NOS CONTROLES***

- *Les fournisseurs et les comptes rattachés de la société totalisent un montant de **2 548 337,66 DA**, nous vous recommandons d'analyser et de confirmer les soldes avec les fournisseurs.*

  *Représente un ratio de **1,63%** par apport aux Passifs Courants.*

II.2.3.2) Impots et Autres dettes

A) PRESENTATION DES COMPTES

Les Impots et Autres dettes au 31/12/2012 se présentent comme suit :

N°Cpte	*Intitulé*	*Montant*	*Obs*
431	*Cot.Sec.Soc*	*713,281.68*	
438	*Organismes Sociaux*	*1,187,695.24*	
4551		*892,915.84*	
4552		*1,471,432.23*	
4553		*1,203,594.08*	
4554		*1,184,179.59*	
4555		*769,068.95*	
4556		*769,068.95*	
468	*Divers Charges à payer*	*93,600.80*	
4682	*TRANSIT IMENE*	*52,030.05*	
4683	*TRANSIT DALI BEY*	*59,682.88*	
4684	*A D E*	*18,519.66*	
4685	*HOTEL DES ZIBANS*	*43,591.96*	
47	*COMPTES TRANSITOIRES*	*490,456.72*	
4115	*CLIENTS*	*1,692,888.93*	
442	*IRG*	*21,844.60*	
S_Total		***10,663,852.16***	

B/ ***OBJECTIFS DE NOS CONTROLES***

- *Vérifier l'existence réelle des opérations traduisant la naissance des dettes*
- *Vérifier que les opérations comptabilisées sont évaluées conformément aux principes comptables généralement admis*
- *Vérification des opérations importantes avec les pièces justificatives*
- *Rapprochement des détails des comptes débits avec le grand-livre et la balance générale*

C/ ***CONCLUSION DE NOS CONTROLES***

- *Impôts et taxes (IRG salaire) représente un montant de* ***21 844,60 DA,*** *doit être analysé et régularisé l'écart sur les mois précédent.*
- *Autres dettes représente un montant de* ***10,642,007.56 DA,*** *nous vous recommandons à analysé et régularisé.*

II.2.3.3) Trésorerie Passif

Les comptes de trésorerie totalisent un montant de *143,455,104.80 DA* ***réparti comme suit***

N-Cpte	*Désignation*	*Compte banc n°*	*Mont_crediteur*
5121	*CPA Biskra Dinars*		*5,287,317.09*
5129	*Société Générale d'Algérie*		*11,552,237.61*
51292	*Société Générale d'Algérie*		*1,330.17*
5191	*CPA Biskra*		*111,706,351.13*
5193	*SGA*		*14,907,868.80*
S0LDE DISPONIBILITE			***143,455,104.80***

OBJECTIFS DE NOS CONTROLE

- *Rapprochement les soldes d'ouverture avec le bilan 2011 et les soldes de clôtures avec le grand-livre et les états financiers arrêtés au 31/12/2012.*
- *Vérification les opérations de l'exercice 2012, et leur rapprochement avec les pièces justificatives.*
- *Vérification des Rapprochements bancaires et confirmation direct des soldes des comptes en banque au 31/12/2012.*
- *Vérifier que toutes les opérations réalisées par l'entreprise sont reflétées dans les états financiers.*

F) RESULTATS DE NOS CONTROLE

L'exploitation des comptes de trésorerie et les documents comptables y afférents a donné les résultats suivants :

- *Nous vous recommandons à régulariser et rapprocher les soldes avec tous les comptes bancaires, pour obtenir une dette fiable sur le Bilan*

RAPPORT DE CERTIFICATION

Nous avons examiné le bilan de la ***SARL ENADJAH*** *tel qu' il s'établissait au 31 décembre 2012, le compte de résultat ainsi que les autres états financiers établis pour détail de l'information comptable selon la forme des documents de synthèse prévu par le Système Comptable Financier.*

N*otre mission a été effectuée conformément aux normes d'audit généralement admises et en conséquence, a inclus les vérifications des documents comptables et les autres procédures d'audit que nous avons considérés nécessaires en égard aux règles de diligences normales.*

C*ompte tenu du résultat de nos investigations et hormis les réserves et les insuffisances comme indiqué dans la partie évaluation des procédures de contrôle interne ci-après, et commentaire sur les comptes du bilan, nous certifions avec les réserves et les remarques sur les comptes de la* ***SARL ENADJAH*** *de* ***Biskra*** *arrêtés au* ***31.12.2012*** *tels qu`ils sont annexés au présent rapport avec un total bilan de* ***229.125.165,60 DA,*** *et un résultat net* ***déficitaire*** *de* ***(-9.615.219,00 DA).***

Fait à Biskra le : 22-07-2013
LE COMMISSAIRE AUX COMPTES

RAPPORTS SPECIAUX
(Normes des rapports)

*43.**Norme sur la certification des comptes consolidés et des comptes combinés ;***

*44.**Norme sur les conventions réglementées ;***

*45.**Norme sur le montant détail des cinq rémunérations les plus élevées ;***

*46.**Norme sur les avantages particuliers accordés au personnel ;***

*47.**Norme sur l'évolution du résultat des cinq derniers exercices et du résultat par action ou part sociale ;***

*48.**Norme sur les procédures de contrôle interne ;***

*49.**Norme sur la continuité d'exploitation;***

*50.**Norme relative à la détention d'actions en garantie ;***

*51.**Norme relative à l'opération d'augmentation du capital ;***

*52.**Norme relative à l'opération de réduction du capital ;***

*53.**Norme relative à l'émission d'autres valeurs immobilières ;***

*54.**Norme relative à la distribution d'acomptes sur dividendes ;***

*55.**Norme sur la transformation des sociétés par actions ;***

*56.**Norme relative aux filiales, participations et sociétés contrôlées.***

CERTIFICATION DES COMPTES CONSOLIDES ET DES COMPTES COMBINES

*Conformément aux dispositions du décret exécutif n° 11-202 du 26 mai 2011 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes, les modalités et délais de transmission, nous vous informons que la **SARL** ENADJAH n'a pas de filiales et ne fait pas partie d'un groupe de sociétés.*

De ce fait, elle n'est pas concernée par les comptes consolidés ni pars les comptes combinés.

CONVENTIONS REGLEMENTEES

Conformément aux prescriptions de l'article 628 du décret législatif n° 93 – 08 du 25 avril 1993 modifiant et complétant l'ordonnance N° 75 / 59 du 26 septembre 1975 portant code de commerce et des dispositions du décret exécutif n° 11-202 du 26 mai 2011 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes, les modalités et délais de transmission, nous vous informons que nous n'avons pas eu connaissance de telles conventions visées au dit article.

Le Gérant ne nous a pas signalé pour sa part d'aucune convention qui rentre dans ce cadre

MONTANT DU DETAIL DES CINQ REMUNERATIONS LES PLUS ELEVEES

Conformément aux prescriptions de l'article 680 alinéa 3 du décret législatif N° 93 – 08 du 25 avril 1993 modifiant et complétant l'ordonnance N° 75 – 59 du 26 septembre 1975 portant code de commerce et des dispositions du décret exécutif n° 11-202 du 26 mai 2011 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes, les modalités et délais de transmission, nous certifions exact et sincères les cinq (5) rémunérations les plus élevées versées du 01/01/2012 au 31/12/2012 et qui s'élèvent à un montant brut de ***1 564 690,06*** *et dont le détail se détaillent comme suit :*

N°	*NOM*	*PRENOMS*	*FONCTION*	*Nbre Mois*	*SALAIRE BRUT*
01		*Hamza*	*Gérant*	*12*	*478 800,00*
02		*Faiza*	*Aide comptable*	*12*	*343 870,00*
03		*Kais*	*électricien*	*12*	*300 330,00*
04		*Amar*	*Conducteur d'engin*	*12*	*248 969,92*
05		*Sarra*	*Comptable*	*06*	*192 720,14*
TOTAL					***1 564 690,06***

AVANTAGES PARTICULIERS ACCORDES AU PERSONNEL

Conformément aux dispositions du décret exécutif n° 11-202 du 26 mai 2011 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes, les modalités et délais de transmission, nous vous informons qu'en dehors des congés payés légaux, la ***SARL ENADJAH*** *n'accorde aucun avantage particulier à son personnel.*

EVOLUTION DU RESULTAT DES CINQ DERNIERS EXERCICES ET DU RESULTAT PAR ACTION OU PART SOCIALE

Conformément aux prescriptions de l'article 678 alinéa du 6 du décret législatif N° 93 –08 du 25 avril 1993 modifiant et complétant l'ordonnance N° 75-59 du 26 septembre 1975 portant code de commerce et des dispositions du décret exécutif n° 11-202 du 26 mai 2011 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes, les modalités et délais de transmission, nous vous informons que l'évolution du résultat des cinq derniers exercices et du résultat par action ou part sociale se présente comme suit :

Désignation	*2008*	*2009*	*2010*	*2011*	*2012*
Résultat de l'exercice	***397.777***	***6.053.661***	***-2.433.036***	***-5.635.970***	***-9.615.219***
Nombre des apports	***3.100***	***3.100***	***3.100***	***3.100***	***3.100***
Résultat par Apport	***128,31***	***1.952,79***	***-784,85***	***-1 818,05***	***-3 101,68***

PROCEDURES DE CONTROLE INTERNE

Conformément aux dispositions du décret exécutif n° 11-202 du 26 mai 2011 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes, les modalités et délais de transmission, nous vous donnons ci-après les résultats sur ***l'évaluation*** *des procédures internes de gestion appliquées par la* ***SARL ENADJAH*** *et sur les différents moyens mis en œuvre pour la préservation et la sauvegarde de ses biens.*

1 - ORGANISATION GENERALE

Le diagnostic effectué au niveau des structures de l'entreprise nous a permis de constater que les insuffisances relevées au cours des exercices antérieurs persistent toujours et concernent les points ci-après :

- *Absence l'organigramme de la* ***SARL ENADJAH***
- *Absence d'un manuel de gestion formalisant les procédures d'enregistrement et d'exploitation des moyens de la société. Les procédures mise en place accusent des insuffisances pouvant affecter la sincérité des comptes.*
- *Absence des recoupements de contrôle interne inter structures, entre la direction commerciale et la direction des finances et comptabilité concernant les ventes et les créances.*
- *En dehors des Clients libellées en monnaies étrangères, il n'y a pas de confirmation de soldes auprès des tiers (clients, créditeurs, dettes d'exploitations, etc.).*

- *Absence d'une procédure de gestion et de contrôle de créances sur ventes notamment en matière d'octroi de faciliter de payement et de lancement d'une procédure de recouvrement.*
- *Absence de la prise des décisions d'investissements les plus importants. La mise en place d'une procédure de budget et de contrôle budgétaire contribuera beaucoup pour la prise de décisions relatives au développement de la société.*
- *Constatation de cumul de fonctions.*

2 - COMPTABILITE ET FINANCE

Depuis le 1er janvier 2010, la société applique le Système Comptable Financier, nouveau référentiel de comptabilité en vigueur en Algérie. Notre diagnostic global du système comptable et financier fait ressortir certains avantages et insuffisances qu'on peut citer ci-dessous :

- *L'existence des livres légaux prévues par l'article 9, 10 et 11 du code du commerce. Ces livres ne sont pas tenus à jour, cotés et paraphés par les instances concernées.*
- *L'existence des livres réglementaires prévus par le décret exécutif n° 96-98 du 06 mars 1996.*
- *Les chèques sont signés par le gérant*
- *L'absence d'inventaires physiques des investissements donc aucun rapprochement entre les soldes comptables et l'existant physique n'est possible.*

3 - TENUE ET PRESERVATION DES ARCHIVES

Nous signalons que dans l'ensemble nous n'avons pas rencontré de difficultés d'accès aux différents documents comptables nécessaires à l'accomplissement de notre mission.

NB :

1) *Concernant le logiciel de comptabilité, nous vous recommandons à changer et régulariser les liasses fiscales des exercices antérieurs.*
2) *Voir la réglementation pour les calculs amortissements*

CONTINUITE D'EXPLOITATION

Conformément aux dispositions du décret exécutif n° 11-202 du 26 mai 2011 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes, les modalités et délais de transmission, nous vous informons que les états financiers ont été arrêtés sur la base du principe de continuité d'exploitation.

Par ailleurs, l'actif net de la société a été tout le temps toujours positif et il se présente comme suit :

N°Cpte	*Intitulé*	***Montant***	***Obs***
101	*Capital, réserves et assimilés*	*3 100 000,00*	
105	*Ecart de réévaluation*	*54 198 626,94*	
106	*Réserves*	*275 988,00*	
11	*Résultat de l'exercice 2010*	*-2 433 036,21*	
11	*Résultat de l'exercice 2011*	*-5 635 970,28*	
12	*Résultat de l'exercice 2012*	*-9 615 219,00*	
Total général		***39 890 389,45***	

DETENTION D'ACTIONS EN GARANTIE

Conformément aux dispositions du décret exécutif n° 11-202 du 26 mai 2011 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes, les modalités et délais de transmission, nous vous informons qu'aucune action de la société n'est détenue en garantie par les partenaires de votre société.

Aussi, votre société ne détient aucune action des ses partenaires en garantie.

OPERATION D'AUGMENTATION DE CAPITAL

Conformément aux dispositions du décret exécutif n° 11-202 du 26 mai 2011 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes, les modalités et délais de transmission, nous vous informons qu'aucune opération d'augmentation de capital n'a été réalisée par votre société au cours de l'exercice 2008.

Nous vous rappelons, qu'au cours de l'exercice 2008, votre société a réalisé une opération d'augmentation de capital d'un montant de 3.000.000 DA :

*- par apport en nature de l'Actif de la **SARL ENADJAH** pour un montant de 3.000.000 DA ;*

Cette opération avait pour effet de porter le capital initial de 100.000,00 de dinars à 3.100.000,00 de dinars.

OPERATION DE REDUCTION DE CAPITAL

Conformément aux dispositions du décret exécutif n° 11-202 du 26 mai 2011 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes, les modalités et délais de transmission, nous vous informons qu'aucune opération de réduction de capital n'a été réalisée par votre société, ni par le passé, ni au cours de l'exercice 2012.

EMISSION D'AUTRES VALEURS MOBILIERES

Conformément aux dispositions du décret exécutif n° 11-202 du 26 mai 2011 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes, les modalités et délais de transmission, nous vous informons qu'en dehors des actions émises, votre société n'a pas émis d'autres valeurs mobilières, ni par le passé, ni au cours de l'exercice 2012.

DISTRIBUTION D'ACOMPTES SUR DIVIDENDES

Conformément aux dispositions du décret exécutif n° 11-202 du 26 mai 2011 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes, les modalités et délais de transmission, nous vous informons qu'aucune distribution d'acomptes sur dividendes n'a été réalisée par votre société au cours de l'exercice 2012.

TRANSFORMATION DES SOCIETES PAR ACTIONS

Conformément aux dispositions du décret exécutif n° 11-202 du 26 mai 2011 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes, les modalités et délais de transmission, nous vous informons que votre société n'a pas subi de transformation au cours de l'exercice 2012.

Nous vous rappelons, par ailleurs, qu'en date du 06/10/2008, votre société est passée du statut d'EURL au statut de SARL

FILIALES, PARTICIPATIONS ET SOCIETES CONTROLEES

Conformément aux dispositions du décret exécutif n° 11-202 du 26 mai 2011 fixant les normes des rapports du commissaire aux comptes, les modalités et délais de transmission, nous vous informons que votre société n'a ni filiales, ni participations, ni sociétés contrôlés.

Fait à Biskra le : 22-07-2013

LE COMMISSAIRE AUX COMPTES

COMPTES ANNUELS 2012

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	BRUT	AMO/PROV	2012	2011
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains	18 253 708,69		18 253 708,69	18 253 708,69
Bâtiments	57 600 000,00	18 465 536,96	39 134 463,04	39 488 977,53
Autres immobilisations corporelles	85 026 366,27	60 242 267,30	24 784 098,97	28 754 633,39
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours	1 237 364,34		1 237 364,34	1 237 364,34
Immobilisations financiers				
Titres mis en equivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilizes				
Prêts et autres actifs financiers non courants	2 024 583,84		2 024 583,84	2 024 583,84
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	**164 142 023,14**	**78 707 804,88**	**85 434 218,88**	**89 759 267,79**
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	24 980 570,46		24 980 570,46	16 821 464,53
Créances et emplois assimilés				
Clients	1 078 565,80		1 078 565,80	3 562 346,10
Autres débiteurs	1 910 176,48		1 910 176,48	1 639 755,12
Impôts et assimilés	19 337 027,86		19 337 027,86	19 148 190,59
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	96 384 606,12		96 384 606,12	58 169 957,09
TOTAL ACTIF COURANT	**143 690 946,72**		**143 690 946,72**	**99 361 713,43**
TOTAL GENERAL ACTIF	**307 832 969,86**	**78 707 804,88**	**229 125 165,60**	**189 120 981,22**

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	2012	2011
CAPITAUX PROPRES	3 100 000.00	3 100 000.00
Capital émis		
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)	275 988.00	275 988.00
Ecart de reevaluation	54 198 626.94	54 198 626.94
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net du groupe (1)	-9 615 219.00	-5 635 970.28
Autres capitaux propores - Report à nouveau	-8 069 006,49	-2 433 036,21
Comptes de liaison		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)	**39 890 389,35**	**49 505 608,45**
TOTAL I		
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financiers	32 567 481,63	37 206 977,63
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	**32 567 481,63**	**37 206 977,63**
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	2 548 337,66	5 192 692,64
Impôts	21 844,60	6 355,20
Autres dettes	10 642 007.56	9 469 504.34
Trésorerie passif	143 455 104,80	87 739 842,96
TOTAL III	**156 667 294,62**	**102 408 395,14**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	**229 125 165,60**	**189 120 981,22**

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

LIBELLE	2012	2011
Ventes et produits annexes	2 566 134,39	55 926 698,05
Variation stocks produits finis et en cours	7 615 696,67	-1 316 612,32
Production immobilisée		
Subventions d'exploitation		3 115 820,64
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE	**10 181 831,06**	**57 725 906,37**
Achats consommés	-5 788 204,45	-35 833 421,48
Services extérieurs et autres consommations	-1 093 123,77	-2 183 128,37
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE	**-6 881 328,22**	**-38 016 549,85**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)	**3 300 502,84**	**19 709 937,89**
Charges de personnel	-5 591 029,92	-9 695 829,28
Impôts, taxes et versements assimilés	-11 894,32	-104 589,35
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	**-2 302 421,40**	**-9 908 937,89**
Autres produits opérationnels		
Autres charges opérationnelles	-244 032,64	-169 581,75
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs	-5 724 048,91	-6 028 680,13
Reprise sur pertes de valeur et provisions		
V- RESULTAT OPERATIONNEL	**-8 270 502,95**	**3 710 676,01**
Produits financiers		187 876,39
Charges financiers	-1 344 716,15	-9 385 734,68
VI-RESULTAT FINANCIER	**-1 344 716,15**	**-9 197 858,29**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)	**-9 615 219,10**	**-5 487 182,28**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-148 788,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	**10 181 831,06**	**57 913 782,76**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	**-19 797 050,16**	**-63 549 753,04**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	**-9 615 219,10**	**-5 635 970,28**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE	**-9 615 219,10**	**-5 635 970,28**

ملخص الدراسة

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أهمية تقرير المراجع الخارجي في تحديد المخاطر المالية في المؤسسة الإقتصادية، بإعتبار هذه الأخيرة تؤثر على أهداف المؤسسة، لذا يتضح لنا الدور الهام لتقرير المراجع الخارجي في إضفاء المصداقية على الكشوفات المالية، وإظهار الصورة الحقيقية للنتيجة المالية، والتقليل من هذه المخاطر.

ولتحقيق أهداف الدراسة، قمنا بتحليل عينة من تقارير محافظ الحسابات وخلصت الدراسة إلى العديد من النقاط أهمها:

. تقرير المراجع الخارجي يساهم في الإشارة إلى وتحديد المخاطر أو الأمور التي تؤدي إلى المخاطر المالية في المؤسسة الإقتصادية.

الكلمات المفتاح: تقرير المراجع الخارجي، المخاطر المالية، نظام الرقابة الداخلية، الهيكل التنظيمي.

Résumé :

L'objectif de cette étude est de monter l'importance de rapport du commissaire aux comptes pour déterminer les risques finaciers dans l'entreprise économoque, en considérant ces dernières affectant à les objectife de l'entreprise pour cela, il est visible le role important de rapport du commissaire aux comptes dans la crédibilité aux états financiers et déclairer la véritable image du résultat financier et diminuer ces risques.

Pour atteindre les objectifs de l'étude, nous avons analysé un échantillon des rapports du commissaire aux comptes. Cette étude est achevée par des points multiples, le plus important parmi ces dernièrs :

Le rapport du commissaire aux comptes contribue à consilter et identifier les risques ou les choses qui conduisent à des risques financiers dans l'entreprise économique.

Mots clés : rapport du commissaire aux comptes, les risques financiers, Système de contrôle interne, Structure organisationnelle.